

وهو رواية عن ابن يوسف ايضا كان في المسوط ومن هنا يعلم
ما قاله الشاعر وقال البيت الاول بالديام والباقي بالاهلة لان
الاهلة هي الاصل في الشهرة قال الله تعالى نيسا الويك عن
الاهلة قل هي مراقتة لنا س والديام بدل على الاهلة الا
تري الي قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرويتوا فطرنا ورويتنا
فان غم عليكم الهلال فاكلوا وعنده شمس ثلثين يوما والايضا
الي البدل الا عند تغدير الاصل الا في الشهر الواحد وهو الاول
وقد امكن تكيله من الاخير في كل وقتي غيره على الاصل ولما
انه لا تغدير اعتبارا بالشهر الاول بالهلال تغدير الباقي ايضا بالاهلة
لان الشهر الاول يجب تكيله مما يليه والا لزم ان يكون الثاني
والثالث وجميع الا شهر التي بعده قبل الاول وهو محال فاذا
كمل من الثاني انتقص الاخر فوجب تكيله من الذي يليه
وكذا كل شهر ياتي اخر المدة فوجب اعتباره بالديام من زروق
تظهره العدة وقد بيناه في الطلاق فسر وعرف الاوقات
التي يقع عليها عقدا لاجازة كواجزاده شهر او وهو الحرم
اجزائها من اخر شهر صفر والعقد في الحرم فانه يعلم الدار ولا
لصاحب الحرم فاذا اسلمها الي الذي استاجرها في صفر
في السراج جعل استاجرا يوما ليقول كذا قالوا لان العرف
انهم يملكون من طلوع الشمس الي غروب الشمس يوما على ذلك
وان كان العرف انهم يملكون من طلوع الشمس الي العصر فيصلي
ذلك وان كان العرف في سائر الايام على طلوع الشمس الي غروبها
اعتبار الاول يوم كما في المأثنية وخدعة الجيرة في البيت اث
يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسجود ان كان

ابتداه عقيب اليهين ولا عقيب التذخر فان الاوقات في
حقه ليست سوا فانه لا يجوز في الليل ولا يصبر شرا عاقبه
الا بالبرج يخلف يتعين عقيب السب فان كان العقد دفع
حين يهمل يتم التختية كما فتى الهام على بنا المنقول الي
يبرر الهلال قال في المغرب اهل الهلال واستعمل من الهلال
فيها ما اذا بصبر والحول من قوله حين يهمل اليوم الاول من شهر
سنتي يعني اذا وقع عقد الاجازة في ليلة الهلال او في يومها
فليس الحول اول ساعة من اول ليلة منذ اعتد الاهلة
والديام لم يكن المقدحين يهمل بل كان في ان الشهر فالديام
هي المعتبرة في شهر وتلك الستة فيكون كل شهر ثلاثون يوما
قال في البدايع والواجزاده شهر او شهر او معلومة فان وقع
العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بخلاف حتى اذا انقضى
الشهر يومه كان عليه كمال الجرة وان وقع بعد مضي بعض شهر
ففي جازة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع وما في جازة
التي هو فيها روايات عن ابي حنيفة في رواية اعتبر الشهر
كلها بالديام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالديام من شهر
الاخير الي الباقي بالاهلة هو وفي المحيط وان وقعت الاجازة
على كل شهر كان ذلك في وسط الشهر فعتبر الشهر الذي يلي
العقد بالديام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف اه فاهت
استاجرها ستة مستقيمة وذلك حين يهمل فعتبر الستة بالاهلة
ان في عشر روايات كان في بعض الشهر فعتبر الستة بالديام
تلقائية وستين يوما في قول ابي حنيفة وهو رواية عن ابي
يوسف وعنده محمد بن يونس شهر بالديام واحد عشر شهرا بالاهلة
وهو

يريد الصوم ويق بالوصو ويحل الى ابا الوصو واثنا واثنا
 في الشتاء بالعداء والعشي وغروب الشمس وصنع يدع الى ان
 ينم وغير ذلك كما في خزائن الفتاوى ولواست جريا به لثروب
 يوما لان يدع منها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس
 ولواست جريا فانه يتركها عند غروب الشمس ويرد هاهنا
 طلوع الفجر الثاني كما في خزائن المفتين وان تلاميذ ابيه
 لم يترك هذا في كنفه قال بعضهم يتركها من طلوع الشمس
 الى غروبها لان الزمان اسم لليل من وقال بعضهم هذا لان
 من اهل الفتنة يعرفان بين اليوم والليل اما الطعام فلهذا يعرفون
 بين ذلك فيكون الجواب فيه كما في اليوم كما في الثانية
 وان تلاميذ ابيه من الفتاة الى العشاء يرد هاهنا بعد زوال
 الشمس قالوا هذا في عرفهم اما في عرفنا الاجارة لا تنزلي
 بزوال الشمس وانما تنزلي بغروب الشمس لان اسم الفتنة
 في عرفنا انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال
 بالفتنة اي خريدهم كرفتم تا شبا فانه هذا في غروب
 الشمس في عرفنا كما في المحيط استا جريا ليل لثروب ايام
 يتناول الذي يليه ولور قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه
 جريه مالم يتل عشرة ايام من اول شهر كذا كما في الوجيز وسيل
 ابو بكر عن اعطي رجلا درهمين ليعمل لم يوصيه فعل يوما
 واستمع من العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازي
 ويجري على العمل فان مصني لا يطلب منه العمل بعد من اليومين
 ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة
 ولما جري مثلا فان عمل كما في الجاوي للفتنة وفي فتاوى الفضلي

اذا

اذا استاجر رجلا لم يملك كذا فله ان يعمل ذلك التي تمام المدة
 ولا يتدخل بشي اخر من المكسوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
 قد قال بعض من فيه ان له ان يودي السنة ايضا والتقدير
 انه لا يودي فتلا عليه الفتوى كما في الوجيز وفي غير ما روي
 قال ابو علي الفتاة استاجر ليعمل الاجير في المصمن اتيان
 الجمعة ويسقط من الاجر تقدير استقاله بذلك ان كان بعيدا
 وان كان قريبا اجده من ربح من الاخر فان كان بعيدا
 فاستغنى قدر ربحه من ربحه عند ربح الاجر فان قال الاجير
 حط من الربيع مستغنى بالصلاة لم يكن له ذلك ثم
 قال يحتمل ان يجزى من ربيع مستغنى بالصلاة كما في
 المحيط استاجر اجير من العمل كذا لا يدخل يوم الجمعة للفرق
 وابنداره من صلاة فجر كما في خزائن الفتاوى استا جريا
 يوما الى الليل فامره ان يتخذ له دارة بدرهم فاخذ ان
 علم انه خير لا يعمل ولا يعلم لانه لا يملكه من اجر التجار
 قدره الا ان يحمله في كافي الوجيز واذا وجد الاجير مكانا
 خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول بدرهم
 والآخر درهمين لم يملك من العمل لغيره وان كان يدفع ثمانية
 درهم كافي الترخا في عمل عن قال لا خير ترك هذه الدرهم
 يجدوها وخفوا بها لئلا درهمها موصوفا بصفة كذا عشرة
 اشهر كذا من سنة كذا فان تسكنها بنفسك ان شئت فقل
 شرا بيل الصحة على صحة هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبي
 اول المدة فكلما جري مثلا يد من ان يقول من وقت كذا
 او من هذه الساعة على وقت كذا التفسير المدة معلقة كافي

فتأني النبي استأجر عبدًا بأجر معلوم ونقطعاه إلى حيث
لجها إلى بعض الأجر وهذا ينبغي على ما في الحسب قال تقيت
الاستأجر على الأجر سواء كانت الأجرة غنًا أو منقعة وفي الجوهرة
وعلى الآية المستأجرة رقيقها على المؤجر لأنها كنفها في
علمها المستأجر بغير أنه فهو مستطوع الأجر على المؤجر
في الهند يتعمن الظهيرة قال رجل استأجر عبدًا كل شهر
بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر وداية على أن يكون علمها
على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز قال الفقهاء أبو الليث
في الآية ناخذ بقول المتقدمين أما في زنا فنافسنا بالكل
من مال المستأجرة أنه هو كما مر في قولنا أن كل شرط طعام
عبد وعلف داية ذلك تحت قول الماتن في هذه الباب فكل
ما انفد البيع بعينه ما جاز استأجره الجاهل مع جهل مدة
الاقامة فيه وقدر ما يستعمل من مائة فان فيه من الجاهل
ما قسط للضرورة ولأن الناس في سائر الأمصار يدفعون
أجرة الجاهل وأن لم يكن مقدرا ما يستعمل من المال معلوما ولا
مقدرا المعلوم فدول أجازهم على جواز ذلك وأن كان القياس
يا بانه لو ردده على اختلاف الحديث مع الجاهل قاله الاتقان
ولجام مؤنت في الأغلب وجهه حامات على القياس ولأن
من وصفت بني الله سليمان بن داود عليها السلام حموي كفى
في القاموس أن الجاهل مذکور اقتصر عليه وقال ابن أبي جملة الجاهل
بالشديد ولحد الجاهل المبنية وهو مذکور قال ابن الخازن
في شرح اللغة وموت بى فادرة عن بعض الكتاب كتب يوم
هذه الجاهل فقيل لدا الجاهل مذکور فقال اردت خام النساء وهذا
ظريف

[illegible]

واخرج ابويعقوب عن ابن ربيعة ان حبيب ابن اسلمة الكوفي
دخل الحام فخص فقال هذا من نعم ما ينعم به اهل الدنيا لو
مكنت فيه ساعة لمكنت ما انا خارج منه حتى استغفر الله
فتابى الف مرة واخرج ابن عسكو عن انزهري مرسدا عن
النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت اخر الزمان حرم دخول
الحام على ذكوري حتى يهاقوا لولا يا رسول الله لم ذلك قال
لانهم يدخلون على قوم عورة ويدخلون عليهم قوم عورة الد
وقد لعن الله قتالي النافذ والمنظور اليه ومنهم من فصل بين
حام الرجال وحام النساء فقالوا يكره انما حام النساء لانهم
ممنوعات من الحروج وقد امرت بالاعتزال في البقوت فاجتمعوا
قل ما يخلو عن النتن واخرج الطبراني عن المقدام مرفوعا انكم
ستفوتون اقتبا فيها بيوت يقال لها الحامات حرام على من
دخلها قالوا يا رسول الله انها تذهب الوصب وتنقي الدرن
قال فانها حلال لذكور حتى في الازهار حرام علي انا انتي اخرج
في الاوسط عن عايشة رضي الله سكون عدي جماعات ولاخير
في الحامات للنساء وان دخلت بالازورع وخاروا من امرأة
تخرج عارها في خير بيت تريها انك شفت الستري بيها
بين ربه وقديري ان نسا دخلن على عايشة رضي فقال لئن
من اللاتي يدخلن الحام ولا مركات باخراجهن وروي عن ابى
عبيدة ابن الجراح قال اللهم اعيا امرأة دخلت الحام من غير علة
ولا ستم تريد بذلك ان تبين فتسود وجهها يوم تبين
الوجوه وصحح الشيخان لا يكره جوارحه ان كثره جازي
واستقال الى قد يضر وقد لا يتمكن من الاستيحاء به وانما

المؤمنون اخرج علي ابن مسعود كما ذكره ابن حجر وكذا رواه احمد
في كتاب السنة ثم حديث ابى داود عن ابن مسعود قال ان
الله تعالى نظري قلوب العباد فاختر احد صلى الله تعالى عليه
وسلم فبعثه برسالة ثم نظري قلوب العباد فاختر اهل بيته
فجعلهم انصارا بينه ووزراء بينه فاراه المسلمون حسنا
عند الله حتى صاراه المسلمون بيتا نه عنده الله قبيح قال
السخاوي في المقاصد الحسنة وهو موقوف حتى وكذا اخرج
الترمذي والطائسي وابويعقوب والبيهقي من وجبه اخر عن
ابن مسعود وجاز بنينا وه ابى الحام للرجال والنساء هو الصحيح
للحاجة بل حاجتهن اكثر من حاجة الرجال الى الحام كذا في اسان
اغتناب ابن اعلم ان بعض العلماء كره الحام حلقا للرجال والنساء
منهم عبد الله بن عمر اخرج ابن ابى شيبة في مصنفه عنه
قال لا تدخل الحام فانه مما احدثوا من النعيم واخرج عن عمار
ابن ابى تريرة قال يسى البيت الحام وعن عايشة رضي
النبى صلى الله عليه وسلم نهى الرجال والنساء عن الحامات
الا مريضة او تنسا وقد روي عن عمار بن عوف انه قال
قد مت على عثمات ابن عوف فساخر عن حالي فاخرت اني
على انا وحماتي المغلة فكره لي غلة الحام وغلته الحام وقالوا
انه بيت الشيطان فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم
شريفين فانه تنكشف فيه الموريات وتصب فيه النساء
والنساء ما ترون عايشة مرفوعة يسى البيت الحام بيت
لا يستروا لا يظهر احد البيهقي وعن ابن عباس مرفوعا
يسى البيت الحام ثم رفع فيه الاصوات وكشف فيه الموريات
واخرج

الامير ولما دخل للموسى ان يدخله البنت وقيل يركو
 دخول النساء الحام الحارضية او تنسا وذلك لما اخرج ابن
 ماجه عن ابن عمر رضي مرفوعا تفق ارض الاعاجم وتجدون
 فيها بيتا يقال لها الحامات فلا يدخلها الرجال الا بالازار
 واستموا النساء ان يدخلها الامريضة او تنسا وفي رواية لمسلم
 الرزاق ولا يدخلنها النساء الا تنسا او من مرضى والعقد
 ان لا تراهن للنساء في دخول الحام مطلقا اي سواء دخلته
 لتخبين جسمها او لا زالت مرضها او تستلها من الحيض
 والنكاس قلت وفي زماننا لا تشك في الكراهة التحميمية
 بل هو حرام فيكون المراد الكراهة اللغوئية فتم الحرام
 قاله السيد احمد لاحتفت كشف المورة وقد اخرج الطبراني
 والحاكم والبيهقي عن ابن عباس مرفوعا اتقوا بيتا الحام
 فمن دخله فليست واخرج الشيرازي عن انس مرفوعا
 من دخل الحام يغير ميزانته الملائك واخرج احمد وابو داود
 والحاكم والبيهقي عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده مرفوعا
 احفظ عورتك الامن زوجهك او ما ملكت يمينك قبل اذا
 لان نسوم بعضهم في بعض قال ان استطعت افاد بربها
 احد قبل اذا كان احد فاليا قال الله عز وجل احف ان
 يستحي منه من الناس واخرج احمد وابو داود والنسائي
 عن يعقوب بن امية مرفوعا ان الله تبارك وتعالى يحب
 ستير حجب الدنيا والستر فاذا اغتسل احدكم فليست واخرج
 الحاكم عن خبار بن صخر مرفوعا ان ابنه ان تربي عورتك
 واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن بن عبيد الله قال

الموسى مقصودة وذلك يحصل بدخول الحام وكراهة غفان
 بن عثمان رضى وعائشة ام المؤمنين رضى محمول على ما فيه
 عورة مزيل وفي احكامات الاشباه ويكره لها اي المرأة مطلقا
 دخول الحام في قول ذلك لما اخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب
 لايجل للمومن ان يدخل الحام الا بمندبل ولا مومنة الا من
 ستم فان سمعت عائشة رضى تقول ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ايما امرأة وضعت خمارها في غير بيتها
 فقد هكت فيها بينها وبين زوجها واخرج البيهقي ايضا عن
 الرزاق عن قبيصة بن ذؤيب قال سمعت عمر بن الخطاب
 يقول لايجل لرجل يدخل الحام الا بمندبل ولايجل لامرأة ان
 تدخل الحام فقال رجل فقال لقد سمعتها من حيث سمعتك
 تنهى عن ذلك وانها السقبة فقال عمر الامن ستم واخرج
 الميهقي عن عائشة رضى مرفوعا ان الحام حجاب لا يستروا
 لا يظهر ولايجل لرجل ان يدخله الا بمندبل بل من المسلم
 لا يقتنون نساهم الرجال تراصوت على النساء علىهن ترزق
 بالتسبيح واخرج ابن عساكر عن ابي هريرة مرفوعا انشد
 الله رجال اميتي لا يدخلوا الحام الا بمندبل وانشد الله نسا
 اميتي لا يدخلن الحام واخرج الترمذي والحاكم عن جابر مرفوعا
 من كان يومين بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحام فخر لابر
 ومن كان يومين بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليمة التي الحديت
 واخرج الطبراني في الاوسط عن ابي سعيد مرفوعا واخرج
 ابنه احمد وابو يعلى عن عمر بن مرفوعا واخرج الديلمي عن
 عائشة رضى مرفوعا بيت بالام لايجل للمومن ان يدخلوا
 الا

روني رواية ولو كانت حراما لم يعطه وعرف به ان المراد بالكرهية
ثمة كراهية التجريم وكانت ابن عباس اشار بذلك الى الرد
على من قال ان كسب الحجام حرام واختلف العلماء بعد ذلك
في هذه المسألة فذهب الجمهور الى انه حلال واحتجوا
بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه دناءة وليس محرم
الزجر عنه على التنزيه فمنهم من ادعى النسخ كما اشار اليه
الشيخ با انه كان حراما ثم ابيح وتبع اصحابنا في ذلك الطحاوي
ولا يخفى ان النسخ لا يثبت بالاحتمال بل لا بد من معرفة
المتقدم والمتأخر وذهب احمد وجماعة الى الفرق بين الحر
والعبد فكل هو الحر المحترق بالنجاسة ويجوز عليه الاتفاق
على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب
منها واباحوها للعبدة مطلقا وعدت لهم حديث محبسة انه
سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام
فنهاه فذكر له الحاجة فقال اعلقه نواضجك اخرج ما كل
واحد واصحاب السنن رجاله فتاة وذكر ابن الجوزي ان
اجل الحجام انما ذكره لانه من الاشياء التي يجب للمسلم عاكف
المسلم اعانته له عند الاحتياج اليه فكيف ينفى له ان
ياخذ على ذلك اجر وجمع ابن العربي بين قوله صلى الله
عليه وسلم كسب الحجام خبيث وبين اعطائه الحجام اجرته
بان محل الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمل معلوم وعمل
الزجر على ما اذا كان على عمل مجهول والله يشهد في
الحوكمة النيرة كما قد هنا وصح استيجار الظن
وكسب الظن المجهول فمضى سكتة ويجوز تحقيقها وهو الرصده

مرويت الى الحجام فراني ابوصادق فقال منك ان رقات عليا
رضي كان يقول من كشف عورته اعرض عنه الملك وعين سيد
بن جبير قال حرام عليه دخول الحجام بغير ازار وعن عبادة
قال رايت عمر بن عبد العزيز يهرب صاحب الحجام ومن دخله
بغير ازار وعن موسى بن عبيدة قال رايت عمر بن عبد
العزيز يجلد في الحجام في المذيل ويصايب صاحب الحجام ويد
مروني النفقة حيث قال الاربع ثمة وله منها من الحجام الا
لنفسا وان جاز بلا تزويج وكشف عورة احد قال الباقر
وعليه الفتوى فلا خلاف في صغرهن للعلم بكشف بعضهن
وكذا في نشر بلبدية معزيا للكمال اه وقد قد منا الكلام
يتعلق بمسألة اجارة تقصير الحجام وما يتعلق بنقل الزراد
والسريتين ونحو ذلك في فروغ ذكرها تحت قول الشارع
استاجر رجل حاما سنة ففرق مدة اخفى احب مطالعتها
فليراجع ثمة وازاخذ اجرة الحجام لانه صلى الله عليه وسلم
احتج واعطى الحجام اجرته روي مسند الى انس بن مالك قال
حجرا ابوطيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر له ببيع
من ترويضه لانه ينجفوا ثمنه من ثرايبه لانه عار معلوم
ايح استيقاوه لاجاز اخذ الاجرة عليه كسب ابر الاعمال لقاني
وفي الحوضه وان شرط الحجام شيئا على الحجام فانه كسره
لان قد الحجام متجهول الله وحديث النبي عن كسره عن
كسب الحجام وما في معناه من التنزيه عن ثمن الدم منسوخ
وقد روي ابن عباس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم
واعطى الحجام اجره ولو علم كراهته لم يعطه وهو ظاهر في الجوز
روني

لا على استهلاك العين بخلاف استيجار رقيقة الحوانات من
بقرة أو شاة وغوها ليشر بلبها فلا يجوز ذلك لعدم
التفريق ولأن عقد الاجارة يرد فيها على العين قصد
نافع وقيل العتد يرد على اللين لانه المقصود لقيام
مصالح الصبي به وهو صفة الذي وصفته كل عضو على
حسب ما يليق به هكذا رواه ابني سماعه عن محمد فانه قال
استحقاق لبن الارسية بمقدار اجارة دليل على انه لا
يجوز بيعه وجواز بيع لبن الانعام دليل على انه لا يجوز
استحقاقه بمقدار اجارة ولهذا لو ابرصته بلبن الشاة
في المدة لا تستحق الاجرة والي هذا القول حال سمي الليم
وقال هو الاصح والاول اسيد بالفتحة واقر ب اليه وقال
في المال في هو الصحيح وكذا يجوز اجارة الظئر بطلما
مها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك بل قبل لبها استأجرها
لترضي هذا الولد على ان طما مكن وترايك وكسوتك علينا
ولم يبينوا قد وكل واحد من الطعام والكسوة ولا جنسه
ولا صفتة ولو استوجرت بدمهم ولم يذكر الطعام والكسوة
في عقد الاجارة على المستأجر كما ناعلى الظئر ولا يسع الظئر
ان تعلم احدا من طعامهم بغير موصفي كما في الهندية ويكون
لها اي للظئر اذا استأجرت على طعامها وكسوتها اجمالا
الوسط من مطبوع ومطبووس ذلك تظال في النفيس جدا
وهذا اي جواز استيجارها بالطعام والكسوة اجمالا عند
الامام ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ونزف والنشافني
لا يجوز الاجارة بهما اجمالا وهو القياس لان الاجرة

قال المجوي في بيانها انما تطف على ولو غيرها ومنه
قبل لامرأة تخضن ولو غيرها وللرجل الخاصن ايضا
انظارا حلا ورجعا جمعت المرأة على طار كبر لظا وضرها
وظارات اظرتختين اتخذت ظيظاها باجر صعبين فان
سمي د رهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استاجر
مكبل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استاجر
يشاب يشترط فيه جميع شرائط السلم كما في المحيط بالطلاق
يشير الي انه يجوز للمسلمة ان تخرج نفسها لارضاع ولد
المأفوق به صرح في الثانية بخلاف ما اذا اخرجت نفسها لخدمة
المأفوق فانه لا يجوز قال في الاثناه استاجر نظر بني مسلما
لخدمته ليرجى ولغيرها جازان وقت ابوالسعود لتعامل
الناس هذا لتقبل لجواز استيجارها استحقاقا والقياس
ان لا يبيع لانها تزد على استهلاك العين وهو اللين
فصار كما استيجار البقرة والشاة ليشر بلبها والبسات
ليما لغيره ووجه الاستحقاق قوله تعالى فان ارضعت
لكم فالتوهن اجورهن وعليه اجماع الامم وقد جري القامل
به في الاعصار من غير تكير ولا تسلم ان العقد يرد على
العين بل على المنفعة وهو حضانة الصبي وتلقية ثديها
وتربيته وخدمته واللين تابع واذا لم تستحق الاجرة
اذا ارضعته بلبن الشاة لانها لم تات بالواجب وهو
الارضاع وتلقية ثديها والعين قد تدخل تبعها لانفعة
كما لو استاجر صبا غا ليصبع له الثوب فاني يجوز ويدخل
الصبع فيه تبعها والعقد يرد على المنفعة وهو فضل الصباغة
للعلم

لا تثبت موصوفا في الذمة الا سلم اي شترط فيها شرط السلم وعلي كل حال في شترط في مطلق الاجرة بيات القدر والصفة سواء كانت دراهم او مكيلا او موزونا او موزعا الا انه في المذروع لا بد من ذكر الاجل اقل بوضع حاشا ان العلم ان التاثير شرط في استيجار الظير اجاعا كما في الفتاوى الذي طارح الظير في ميراث الصبي قيل اراد به ارجا يستقبل من المدة بعد ههوت الاب اما ما وجبه من الاجر حال حياة الاب يستوفي من جميع التركة وقيل الكل يستوفي من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي المغازل استاجر الرجل ظرا للهفم انه الصغير فلم ارضفته شهورا ما اتى ابو الصغير فقلت عمه الصغير ارضع به حتي اعطيك الاجر فارضفت شهورا قال ان لم يكن للصبي مال حين استاجرها الاب فمن يوم مات الاب الاجر على التمرة ينظر ان كانت وصية للصغير جعت بذلك في مال الصغير والا فلا فان كان للصبي مال يوم استاجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كما في الذخيرة ولو لم يكن للصغير مال يوم استاجرها الاب ثم اصاب الصغير بالاسهال والذي رجع هذه المسألة قال قبيل ارجها مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كما في النظر بيرية ولو استاجر الاب ام الصغير لارضاعه ان استاجرها حال قيام النكاح ببال نفسه لا يجوز ذلك لا يجوز استيجارها ليجوز استيجارها ومديرتها ولو استاجر مكاتبته لها جاز فان استاجرها مال الصغير ويدين سماعه عن محمد انه يجوز هذا اذا استاجر لارضاع ولده منها فلو استاجر لارضاع ولده من غيرها يجوز كما في المحيط ولو استاجرها

مجهولة فصار كما اذا استاجرها بهما للطبخ والخبز واجاب الامام بان الجها لتهنا لا تقضي الي المنازعة لجران العادة بالتوسعة على الظير شققة علي الولد ولا ينال حجبها الاب المتاجر بل يملكها ما طلبت ويوافقها علي مرادها والجها لا اذ لم تقض الي المنازعة لا تمنع الصحة كبسب قفيز من صبرة بخلاف الطبخ والخبز وغير ذلك لان الجها لا تفيها تنفي الي المنازعة بل بان الحاكسة والمنفعة فيها وفي الخلاصة ولو بين جنس الثياب وطولها وعرضها وصفتها وكيل الطعام وصفته جازا اتفاقا وفي المحيط ولو شترط طعامها وكسوتها عن ستة اشهر وشترط دراهم سماة عند الطعام لم نصف شيئا من ذلك جازا استحسانا من غير بيات عند اي خيطة والمضي ما بيناه وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام ودرهم ووصف جنس الكسوة واجرها ودرعها جازا بالاجماع وقالوا معنى تسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكان الدراهم فيكون معناها على هذا التقدير ان يسمى بدل الطعام ودراهم علي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كمن لا يهتم منه ان اعطي بدل الدرهم لها ما وانما يهتم منه انه سمي بدل الطعام ودراهم لعدم ولو سمي الطعام وبعث قدره جازا يفي ولا يشترط تأجيله وشترط بيات مكات الاثنا عند ابرح روح واغلام يشترط تأجيله لان المقدرات الموصوفة في الذمة اثنا ولا يشترط في الثمن ان يكون موجلا بل يجوز جالا وموجلا وفي الكسوة يشترط بيات الاجل ايضا مع بيات الجنس والفقر لانها لا

اي لاهل بيت المتاجر منها من زيارة القاري وزيارتهم
واباها اذا ضرب بالصبي وان لم يضرب فلا وفي الطهيرة لهم ان
يمسوا اقرابها عن المكث في منزلهم وفي المبسوط ولا يسع
للظفر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زارها
احد من ولدها فلم ان يمسوا من الكيفية عندها وفي
المحيط وكل ما يضرب بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي
كثيرا او ما يشبهه فلم ان يمسوها عند ما لا يضرب بالصبي
فليس لهم منها عند حاجتها الي ذلك ويصير ذلك القدر
مستثنى عن الاجارة كما وقفات الصلاة وغورها وممن قوله
كل ما يضرب بالصبي لاهل البيت واماماته فيه وهم الضرر وليس
لهم منها عندا وفي محيط السرخسي واذا تسوطوا عليها
الارض في منزلهم فليس للنظر ان يخرج عن عندهم الا
بعد ركوض او غيره وليس لهم ان يحبسوا النظر في منزلهم
اذا لم يشترطوا عليها ولها ان تخرج به الي منزلها وفي
المحيط اذا لم يشترط ذلك عليها صريحا تكن لان العرف
الظاهر بين الناس ان النظر ترضع الصبي في منزل
ابيه لزمها ذلك كما في المحيط والزوج له ادا لم يعلم بغير
نفسها طيرا في نكاح ظاهر اي معلوم بغير الاقرار انما
به ان انثابت بالبينة فلا هو لان ما ثبت بها بغير
المعاش ويكون ثابتا في حق الكافة فسخها اي الاجارة
مطلقة سواء نشأ بها رزقا بان لان وجبها بين الناس
اولا اي لم يشبه في الاصح كما فيه من منع عن حقوقه من
احتسابها عند الصبي وانقطاعها الحاجة واذا كان له

بعض الله لا رضاع ولده منها فاذا تزوجها بعد
ذلك انقضت مدة الاجارة قال والدي رح لا رواد له
المسألة سالت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الغنياني
قال لا يطل الاجارة كذا في تفسيره ولو استاجر امرا
اياه واخذته ترضع صبياً له كان جائزا وعليه الاجر وكذا
كل ما تدرج حرم منه كما في المبسوط واذا التقط ليطا
استخيره نظرا فالاجر وعليه وهو متطوع كما في المنتقى رجل
استخيره له لترضع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كما في
محيط السرخسي ويجب ارضاع البتيم على من يجب تقبته
عليه لان البتيم لا ورث له ولم ينطوع عليه احد بشي
فرضه على بيت المال وللزوج اي لا يمنع زوجها من ان
يطا له حقه فلا يتمكن المتاجر من ابطاله خلافا
لما في بعض ذلك لانها بذلت نفسها بعقد الاجارة في
الرضع الصبي وما يصلح له وجاعها مغير للبنين مغير للصبي
ثم استخيره عندنا لا يبطاؤها في بيت المتاجر لانه اي
بيت المتاجر ملكه فلا يدخله تزوجها الا باذنه لا بدخول
فانما ثبت به هل يتوقف على الاذن بالوطئ الظاهر لا ربح
قلت ولو فصل بان يقال ان اذن له بالدخول عند
في محليتي فيه معتمدا بحيث لا يكون لاهل البيت حرم
عليه كما في المدخول اذن بالوطئ ايضاً وان كان المحل المأذون
بالوطئ فيه غير قابل فلا بد من اذن مستأنف للوطئ لان
اولا الله تعالى اعلم واستغنى عما ذكره الماتن ان المتاجر
اقتصر تزوجها من دخول بيتهم في محيط السرخسي لهم
اي

ان يمينها من الاكتساب فله ان يمينها من الدرع بالاول
 لما فيه من زيادة المضرة عليه لان السهر بالليل يمينها
 ويذهب جالها فكان له المنع منه كما يمينها من الصوم
 تقويعا ولان له ان يمينها من الخروج ويعين الصبي من
 الدخول عليها وفسر الاطلاق ايض سؤل كما ان التريج
 بعد الاجارة احدثت بعده بغير اذنه في الاصح قال
 العلامة المقدسي وفيه تأمل لانه اذا كان اذن له ليس
 له الفسخ فاذا تزوج بعد العقد ينبغي ان لا يكون له
 ذلك بطريق اولي اهلون اجرت نفسها بغير اذن زوجها
 وليننت الزوجية بالبيعة شهرافا نقضي الشهر للصبي
 لا ياخذ لبن غيرها فلزوج ان ياباه وان خيف موق الصبي
 وان اجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج ان يمينها
 اذا كانت الصبي لا ياخذ لبن غيرها وبه ينبغي كما في جواهر
 الاخلاط ولو كان النكاح بينهما غير ظاهري كان عملا لاف
 منها لا ينبغي اي لا يملك الزوج فسخ الاجارة لان
 قولها اي الاقرار بالزوجين لا يعيل في حق المتأخر لان
 الاقرار حجة قاصرة على المتزوج لا يتعدى الى ابطال حق
 الصغير فلا يملك فسخ الاجارة كما اذا اجرت المكوكة
 الجوهرة بالرق لا نسأ ان نصير رقيقا ولا نقض في حق
 بطلات النكاح وليس للظفر ولا المسترضع ان تفسخ هذه
 الاجارة الا بمذمة المذموم جانب الظفر ان تعرض مرضا
 لا تستطيع معه الارضاع او بمسقة تلحقها وكذلك اذا حملت
 كما في الذخيرة ولو سافر الظفر اهل الصبي تفسخ الاجارة
 لا بد

لانه عند الا اذا اخرج الاخر منه زيلعي وان كان اهل
 الصبي يؤذونها بالسترهم كفان لم يكتفوا عنها لان لها
 ان تخرج كما في المسوط واذا لم تكن عرضة بالظهور وهن
 عن بيعها عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك
 ومعني قوله لا تعرف بذلك ان تكون هذه اولى اجازتها
 كما في الضرات وتفسخ ايضا ان لم تعلم بمسقة الظاهرة علمت
 كما في التستانية وقد قالوا في الظفر اذا كانت هي عن بيتها
 الا رضاع فلا هله ان يفسخوا لانهم يبيعون به وكذا اذا
 استفتت هي من الارضاع فلها ذلك ان كان بيتها كما
 في الجوهرة وان كان الصبي قد ألغى والصبي لا ياخذ
 لبن غيرها وهي لا تعرف بالظاهرة لان لها الفسخ ايض
 في ظاهرها رواية وروي عن ابي يوسف روح انه ليس لها
 التفسخ اذا كانت خاف على الصبي من ذلك قال شمس الامية
 الحكواتي والاعتماد علي رواية ابي يوسف روح واما
 اذا كان الصبي يبالغ بالقضاء من الفاسد والسمين وغير
 ذلك مما يبالغ به الصبيان او ياخذ لبن الغير يبيع حيلة ما
 اذا كان لا يبالغ بالقضاء ولا ياخذ لبن غيرها بخلاف
 كجواب ابي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما
 في المحيط والمذمور المستوجب للستر جري شخصها اي
 الاجارة بغيرها لان جيلها يضر بالصغير من ربيها و
 مرضها اي مرضا لا يستطيع معه الارضاع او بمسقة او
 تخبر عما هو مقصود المتأخر قال الزيلعي لان لبن الحلي
 والمريضة يضر بالصغير وهي ايض يضرها فلان لها ولهم

الخمار دفعا للضرر عنهما وعن الصبي ولها ايضا الفسخ باذنية
 اهله لها وكذا اذا لم تجزها عا دة بارضاع ولد غيرها وكذا لو
 غيروها لانها تنقرب به على ما قيل تجوز الحرة ولا تاكل بشرها
 زيلبي وهذا اذا امكن معالجته بلين الغذاء واخذ لبن الغير
 والا فليس لها الفسخ وعليه الفتوى كما بسطه في الترخاوية
 وجوزها اي زناها فجورا بينا وذلك لان انتفاعها بالخير
 عن حفظ الصبي ونحو ذلك من الاعذار كما لو كان الصبي
 يتقيا لبنها لان المقصود لا يحصل مع هذه الى ذلك اذا
 لم ياخذ لبنها وكذا اذا كانت سارقة لانهم يخافون على
 متاعهم وعلى حكمي الصبي او تخرج من منزلها زنا
 كثيرا فان يضرب الصبي او امتنع عن السر من اهل الصبي
 واسا ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه وليس
 عليها ان ترضعه في منزل الاب ما لم يكن عري بين الناس
 او يضطر طوا ذكك عليها تتار خانية لا تنسخ كغيرها
 لانه اي الكفر لا يضرب الصبي ويجاز الفدية في الخانية والظهير
 انه اذا استاجر الرجل ظرا ثم ظهر انها لافرة او محتوتة او
 حقا لانه ان يفسخ الاحارة اه قال في النهاية ولا يبعد
 يقال عيب المحور في هذا فوق عيب الكفر الا ترى ان كان
 في نسائه من الرسل عليهم الصلاة والسلام كما مر في نوح
 ونوط عليها الصلاة والسلام وما بلغت امرأة بني قنط
 هكذا قال صلى الله عليه وسلم زيلبي وقوله تعالى ضرب
 الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط اى بيع
 الله تعالى للملا فزيب تنسبها انهم لا تقفهم الوصلة بالطلاق
 وعنه

٢٥٣
 وعنه مع اختلاف في الدين وفيه فوج تنسبه لاجل الزوج النبي
 صلى الله عليه وسلم ان وصلتتهن مع النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تغنيهن من الله شيئا اذا عصبن وخالفن الامر
 وقوله في تناسها اي في الدين اي كفرتا ولم تسلم ولم تسحها
 للرسلين بالسماعة علي الاسلام وقيل لا تناسنا فقتن
 قال ابن عباس في تناسها بالفتا وقيل تقرب امرأة بني قنط
 حقة الشلبي ولومات الصبي الذي استوجرت لاجل رضا
 انتفعت الاجارة وفي فتاوي اهل سمرقند اذا استاجر
 ظر الترضع ولده ستة بانية درهم على انه ان مات الصبي
 قبل ذلك فالدم لهم كلها للظهير بعد اشتراط يفسد الاجارة
 فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما ارضفت اجر مثلها
 وترو البتية الى المستاجر كذا في الذخيرة رجلا استاجر ظفرا
 ستة بانية درهم على ان يكون لكل الاجر عتقا بلمة الشر
 الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بلدا اجر ارضفت
 شهرين ونصفا فانما الصبي قالوا يقسم اجر مثلها ستة على
 الشهرين فما اصاب شهرين ونصفا كان لها ذلك وقوي في
 لان هذه اجارة فاسدة فلان لها اجر مثل كذا لانه اذا
 على المسمى من ذلك كما في الخانية ولو استاجر الرجل ظفرا
 ترضع له صبيين فان احداهما فانه يرضع عنه نصف الاجر
 وليس لابي الصبي اقامة صبي اخر مقام الصبي كما في الخط
 او مات الظفر انتقضت الاجارة ولو استاجرها ظفري
 تنصفت صبي واحد فانك جاز يرضع الاجر بينهما
 على لبنها فان كان لبنها واحدا فالاجر بينهما نصفان

الصغائر لا يلزمها اي الظير ثمن سكي من ذلك اي من
 الطعام والدهن بل ولا ثمن نحو الصابون والاشنان من
 يحتاج اليه في غسل ثياب الصبي والله تعالى اعلم وما ذكره
 محمد من ان ثمن الدهن والرياح عليها فساد اهل الكوفة
 اتفاد ان الفرق الخاص غير معتبر قال في جواهر الخلاط
 ما يلحق به الصبيان من الدهن والرياح فهو على الظير
 في عرف ديارهم ما عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه
 الفتوى اه وهو اي ثمنه يعني ثمن الطعام ونحو الدهن و
 اجرة عملها وهو الارضاع وما يتبعه يجب على ابيه
 اي اب الصبي ان لم يكن له اي للصغير مال والاذان
 كان له موروث او موهوب فحق ما له ثمن ما يستري له لانه
 اي المذكور من ثمن نحو الطعام والدهن واجرة عملها وفي
 نسخة لانها اي الاجرة كالنفقة يجب على الصغير في ماله
 ان كان له مال ولا نفق مال ابيه ولو دفع الاب ماله في رضاء
 ثم وجد للصغير مال فما مضى لا يرجع فيه الاب وما بقي في
 مال الصغير كما في الظهيرية وما في الترخاينة ورضاع
 السيم على من يجب عليه نفقته فان كان لا وارث له
 ففي بيت المال اه فاذا ارضعت اي الظير الصبي بعد
 ما استوجرت لارضاعه يلزمها يلحق النشاة او غدا له
 اي الصبي بطعام ولو من ماله نفسه ووضعت الدقة اي
 مدة الاجارة لا اجر لها لانها لم تات بالهل الواجب عليها
 وهو الارضاع وهذا ايجار وليس بارضاع وهو غير ما وقع
 عليه عقد الاجارة لان الصحيح ان المعتق وعليه في اجارة

وان كان متقاربا فبحسب ذلك فان ماتت احداهما بطل
 العقد في حقها لغوات المعتق وعليه ولا زري حصتها من
 الاجر كما في المبسوط ولومات ابوه اي اب الصبي لا تنسخ
 الاجارة لان الاجارة وقفت للصبي لا للاب سواء كان
 له مال او لا زليلى وفي الاصل لان النقيب ابو بكر البخاري يقول
 انما تبطل اجارة الظير بموت الاب اذا كان للصبي مال
 اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب ومنهم من قال لا في
 الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد
 في الكتاب يدل عليه اه الاصل ان الاجارة اذا وقعت
 على عمل فكل مال من ثواب ذلك العمل ولم يتنوط ذلك على
 الاجير في الاجارة يرجع فيه الى الفرق فيجب عليها القيام
 بامر الصبي فيما يصلحه من رضاءه كما في محيط الرخصي و
 يجب عليها غسل الصبي نفسه وغسل ثيابه من بول
 ونجاسة لا عن الدرن وتوسخ على الاصح كما في جواهر الخلاط
 وعليها اصلاح طعامه بان يخفضه له ولا تاكل شيئا تنسند
 لبنها ويضربه وعليها ايضا فليغ طعامه كما في سراج فان كان
 الصبي ياكل الطعام فليس على الظير ان تشتري له الطعام
 وذلك على اهله وعليها ان تهيبه له كما في غايته البياض
 قال السيد احمد وهذا اهم فانه يعفو نقدية له ووضعه
 في اناه ومنا ولته له وعليها من ولته دهنة بنحو الدال
 اي طلبة بالدهن للمنفعة المذكورة وهو اي الفرق
 معتبر فيما لا يصح فيه وليس على الظير من امواله ابوب
 الصبي سكر الا ان تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كما في

الدرر لئلا خسرو مخرجاتها الى الكفاية واستأجرت الظئر لثا جرة
من ارضعتها اي ظئر اخري تولت ارضاع الصبي المتأخر
له حيث تستحق الظئر الاولى الاجرة المشروطة لها كالملا
استحسنانا وفي القياس تتصدق بالفضل كما في المبسوط
لانها اخذت زيادة لاعلي عمل منها كما في الغاية وانما
استحققت اجر ثمنها لان الاجر عليها فيما الفعل بنفسها او
بغيره وسواء كان الغير مستأجرا او متبرعا فان كان مستأجرا
فعلى الظئر الاولى الاجر الحشر وطحن استأجرت الا اذا كرر
اب الصبي ونحوه على الظئر الاولى ارضاعها بنفسها فانها
اذا دفعت الى خادمتها او الى من استأجرت حتى ارضعت
قلدا اجر لها على الاصح شربلا في عن الذخيرة قال في البنية
والادوية انها تستحق كذا في الفتاوي الصغرى ولو ارضعت
حول ثلث ليس لبسها فارضعت خادمتها حول اخذها الاجر
كاملا وكذلك لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الاجر لما
ولاشئ لخادمتها ولو ليس لبسها فاستأجرت لظئر
تحميها قد تقدم وليس للظئر ان تأخذ صبي اخر فترضعه
مع الاول ولو اجرت نفسها كذلك اي طر القوم اخرب
واخذت صبيها لم ولم يعلم المستأجرون الاولون لها
بأخذ الصبي الاخر وبما تقصرها لهم فطرا فارضعتها اي
صبي الاولين وصبي الاخرين وفرغت اي مضت مدة
اجازتها جيبا ان كانت قد افترت بالصبي كما في
المبايع وظاهره يعيبد هم بعدم علم الاولين انهم لو علموا
فلانهم كن في عيادة النازح بانها تأتمعت عدم العلم

الدرر

الظئر هو الارضاع والتربية لا مجرد اللبن والتغذية حتى لو اوجر
لبن الظئر في المدة لم يستحق الاجرة عناية واشارة الشارع
بقوله لان الصحيح الى اختلاف العلماء في المقعود عليه فقبل
هو النافع وهوخذ منها الى الصبي والقيام به واللبن تبع
كالصنيع في التوب وهو اختيار صاحب الذخيرة والارضاع
وصاحب الهداية وقيل هو اللبن والحزمة تابعة وهو خيار
شمس الامية السرخسي بنار علي ان اللبن هو الاصل المقصود
والاول اقرب الى الفقه لان عقد الاجارة لا يرد على التلاف
الاعيان قصد امكن استأجر بقره يشرب لبنها فليس
المقصود الا الارضاع وانتظام امرها من الصبي على وجه
خاص يتكلف بامور وسائط منها اللبن وتلقم الذي
والدواء ارضعت لبن شاة وغزاة بطعام لم يوجد منها
ارضاع لان ارضاع الشاة لا يسمى ارضاعا شرعا ولذا
لا يثبت به التحريم فلم يوجد المقعود عليه وان محدث
الظئر وقالت ما ارضعت لبن البهيام وانما ارضعت بلبن
فالقول لها مع يمينها استحسنانا وان يرهفوا على ما ادعوا
فلا جرحا لها وتاويل المسألة كما قال شمس الامية انهم شهدوا
انها ارضعت لبن الشاة وما ارضعت لبن نفسها كما
اذا اكتفوا بقولهم ما ارضعت لبن نفسها لا تقبل شربها ذم
لان هذه شبهة قامت على التي مقصودا بخلاف الفصل
الاول لان الظئر هنا كدخل في ضمن الالباب وان برهن
اخذ يستند الظئر كما في الذخيرة بخلاف ما لو دفعته اليه
خادمتها حتى ارضعته حيث تستحق الاجرة كما في شرح

ما استخرجت لوجهه وقال شيخ الاسلام علا الدين السبكي
 في شرح الطائفي الذي هو بسوطه واللايل متقارضة وهذه الباب
 بعضها تنقل علي انها في معنى اجير الواحد وبعضها نقل علي
 انها في معنى الاجير المشترك والصحيح ان ذلك دفع الولد اليها
 لترضفه فهو اجير مشترك وان حملها الي منزله فهي اجير جرد
 اه وقال الشيخ الرجمي ولا يقال حيث دار امرها بين الاجير
 الخاص والمشارك ينبغي ان لا يصح هذا العقد كما سياتي فيما
 اذا استأجره ليخبر له كذا اليوم ويدهم لا فانقول قد علم اجاها
 استحسن علي خلاف الفياس لان الرسول صلى الله عليه
 وسلم دفع ولده للظير وعليه عمل الامة وده ضرورة لا مندرجة
 عندها اه وللامة الماذونة ان توافر نفسها ظرا للطلالة
 ان توافر نفسها ظرا وامتناعا لها من الكسب وكذا للملا
 والعبد الماذون ان يوافر امراته فان عجز الملا تب انتقصت
 عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح لا تنتقص ولو استأجر
 الملا تب ظرا ثم عجزت انتقصت كما في الفتاوية ولا بأس بان يستأجر
 بان ترضع ولده الملا فاجركا في الما تبية ولا بأس بان يستأجر
 المسلم الظير المأفوة والتي ولدت من الفجور كما في بسوطه الاصح
 الاجارة لحسب المتيسر وهو في الاصل المذكور من المعز اذا
 حال عليه الحول وهو هنا مطلق الفحل والسبب ضربا للبل
 وتقال ما اه كما في الصحاح واختارنا ذلك الاول فلذا قال
 وهو اي السبب تزوجه علي الدائقة قال في التامر من منزله
 ونزل بالضم ونزوا ونزونا وثبت كثر ثم قال ولا تراكسها رسما
 السخا داه وفي الجمل السبب الكوا الذي يؤخذ علي ضربا للخل

تب

اذا اجرت ومهوره انها لو تبرعت بارضاع الصبي الاخر
 ولم يعلم المتأجر موت لها انها لا تأثم وبعبارة البداية التي
 نقلها في الهندية خالصة عن قيد الاجارة بل فيها فان
 اخذت صبيا اخر فذلك اعلم من الاجارة والتبرع وراجع
 المطولات ولها يشهد الاجر كما ملأ علي الفريقتين ولا تنقص
 بشي منه كما في خزنة المفتين وفي المتناينة والاجير طبيب
 لها ولا ينقص من اجرا الاول ان ارضعت ولدهم في ولادة
 المشتركة ويخرج من الاجر بقدر ما تحتضنها لثبوتها
 في الظير مطلقا بالاجير الخاص والاجير المشترك وقامه في
 المتناينة ولا ينبغي انه سئل عن الظير هل هو اجير خاص
 او مشترك والاجير الخاص يقدر علي ما فعه في رين معين
 مشاهرة او ساهمة وهي كفكك ولذلك لا تضمن ما هكك
 يبيدها حتي لو رضع الصبي من يدها او وقع في ذات الزرع
 من حلي الصبي او ثيا به شئ لم تضمن الظير وككونها
 اجير خاص ليس لها ان تؤخر نفسها من غير ما لثا ذلك
 المثل تكن الاجير الخاص يستحق الاجر بتسليمه نفسه وان
 لم يعمل بشي وهي لا تستحقه الا بالارضاع والترتبة فان ثبت
 بذلك الاجير المشترك وقال صاحب النهاية الوجرا فان الاجير
 الواحد في الرضاع يشبه الاجير المشترك من حيث انه يمكن
 انما العمل لكل واحد منهما كما في الحياط ولو كان اجير واحد
 حقيقة لم يستحق الاجر كما ملأ فلقبها بالاجير الواحد
 فانما يجارها لنفسها لا خرب بدوت علم الاولين لشهرها
 بالمستترك تستحق الاجر كما ملأ علي الفريقتين لا ينفكها

ما

وفي مسلم لم يجل له خراج لم يعقل الشرب او قال ليشرب جاز
 الاجارة في قول ابي حنيفة فلا قالوا لو استاجر الامير ذميا
 لينقل الخراج عندهم اذ لم يخرج عنه هم كالاخذ عنه ناكما في الخط
 ولو استاجر ذميا داية من مسلم او سفينة لينقل عليها الخراج
 في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز ولو استاجر المشركون مسلما
 لم يجل بيتهم الي موضع يدين فيه ان استاجر له لينقل الي
 مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استاجر له لينقل من بلد الي
 بلد قال محمد بن ابي ليلى الخال انه جيفة قلنا لا جاز ان علم فلا
 اجره وعلمه الفتوي جاز في الحال فينة ولو استاجر الذمى من
 المسلم بيتا لينقل فيه خراجا عنده ابي حنيفة خلافا لابي لثاني
 المضرات ولو استاجر ذميا من ذميا بيتا لينقل فيه الخراج
 عندهم جميعا كما في الذخيرة وان استاجر ذميا من مسلم دارا
 ليسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر او عندهم فيها
 الصليب او ادخل فيها الخنزير ولم يلحق المسلم في ذلك ثم
 لان المسلم لم يوجرها لذلك انما اجر للسكنى كما في الخط ومن
 استاجر دارا من مسلم فاختارها صلى لنفسه لم يمنع لانه ليس
 في اتخاذ مصلى لنفسه احداث يمينه ولا اظها رضى من شعار
 دينهم في امصار المسلمين وان اتخذ مصلى الجماعة فزني فيها
 النفاقوس فلصاحبها سقته وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها لان
 هذه الاشياء يمنع عن اظها رها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد
 لا يمنع وقال محمد بن مسلمة المحدث ما ذكر محمد بن سواد الدراق
 فان عامتها هاهنا في ذلك الخرافات اهل الذمة وامان في سواد
 خراسان فانهم ينجسونه عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون

وانما خصه الفناج بما ذكره لانه المراه واستدل لعدم جواز
 اجارته بقوله صلى الله عليه وسلم ان من السحت عصب
 التيس ومهر البني وكسب الحجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو
 الاحبال فانه قد يبلغ وقد لا يبلغ فهو غير فلا يجوز اخذ الاجر
 عليه ولانه اخذ المال بمقابلته الما وهو نجس مهيئ لافيه
 له فلا يجوز والمهني عنه اخذ الاجرة على ذلك اما عاروا في
 لثامه فمتد وب اليها فقد جاء في الحديث ومن حقها اطراف
 فجلها لان به يبقى النسل وفي الخط ومهر البني في الحديث
 هو ان يوجر امته على الزنا وما اخذه من المهر فهو حرام
 عندها وعند الامام ان اخذه بغير عقد بان زني بامته
 اعطاها ثوبا فهو حرام لانه اخذه بغير حق وان استاجر
 لثامه بها ثم اعطاها مهرها او ما شرط لها لا بأس باخذه
 لانه في اجارة فاسدة فيطيب له وان كان السب حراما
 طوري ولا يصح الاجارة لاجل المعاصي مثل الفنا بالكسر
 الصوت واما المقصور فهو البسار كما في الصحاح واما النسخ
 والمد فهو النسخ وفي المصباح الفنا الكتاب وقياسه الضم لانه
 صوت ابوا السعود وفي غايه البيات ولا يجوز الاجارة على
 شي من الفنا والنسخ والمزامير والطبل وسعى من اللهو
 وعلى هذه المدا وقراءة الشعر وغيره ولا اجري في ذلك وهذا
 كله قول ابي حنيفة وصاحبيه ولو استاجر لتعليم الفنا
 او استاجر الذمى رجلا ليخصى عبدا لا يجوز قتل في البقر
 والذمى يجوز كافي المتأينة فاذا استاجر رجلا ليحمل له
 خرافه الاجري في قول ابي حنيفة وقالا لا اجره واذا استاجر

او النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علماينا فكذا ذلك
الذي يستاجر رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك
لا يجوز كما في الذخيرة وسيل ابراهيم بن يوسف عن ابي
من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم خمسة ويعطى كل
يوم في عمل اخر وروى قال لا يولج نفسه منهم ويطلب الزرق
من طريت اخر ويكره ان يراج نفسه لعصر الغيب ليتخذ وانه
خرا كما في الحاوي للفتاوى رجل استاجر رجلا ليضرب الطبل
ان كان للهول لا يجوز وان كان للفر واول النافلة تجوز كما في
غاية الميات اذا استاجر طبل لا يمس به هو ذكوة يجره ولو
استاجر رجلا يجلي الخيفة او يقتل مرتقا او ينجح شاة او ذبيا
يجوز ولو استاجر طبيبا او كاهنا او جراحا يدويه ذكوة جاز
كما في المتأينة والنوح وهو المالك على الميت وتقدمها منه
يتان ناحت المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسمر
النواح كغراب وربما قيل يتاح بالكسر فلا يجوز اخذ الاجرة عليها
ولا يجلي فعلها وهو من اكباير تقرب به الناحية ومن ناحت
عليه ولا يلحق بالزمير والطبل من آلات الهول وقد تدنا
قريبا انه ان كانت للهول لا يجوز لانه معصية وان كان للفر
او النافلة وليس للهول ذكوة جاز لانه طاعة قال السيد
احمد وفي كوف طبل النافلة طاعة كما نقله الاتفاق عن طاهر
الديب استخفت الولوالجي نظر قال الطرسوسي واصل الترتيح
عن الفتوى عمالا تقتضيه الحكمة وقال الزيلعي في علته عدم جواز
الاجارة على المعصية لان المعصية لا يتصور استخفافها بالعقد
فلا يجب عليها الاجر من غير ان يستحق هو الاجر شيئا اذا

وقال غيرهم من شائنا لا يعفون من ذلك في سواد فرا
كما في محيط الكرخي ولو استاجر ذمي مسلم ليحمله ميتة او
ربما يجوز عنده ولو استاجر ذمي من ذمي بيتا يصلي فيه
لا يجوز ولو استاجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب ان يكون
على الخلاف في الحرف ولو استاجر لبيع له ميتة لم يجوز في الذخيرة
مسلم اجر نفسه من مجوسي ليوقد له النار لاسباس به كما في
الخلاصة وفي نوادره نام عن محمد رجل استاجر رجلا ليصور
له صورة او تماثيل الرجال في بيت او فسطاطا في كسره
ذلك واجل له الاجرة قال هشام ربح تاويله اذا كان الاصابع
من قبيل الاجير كما في الذخيرة ولو استاجر رجلا لينحت له الصلصا
او يجعل على ثوابه تماثيل والاصبع من ربح انبوب لاسباس له
كما في الخلاصة استاجر رجلا ليزحف له بيتا بتمائيل والا
صباح من المستاجر فلا اجر له كما في السراجية وان استاجر لينحت
له طنبورا او يربط لفعل طاب له الاجر الا انه ياتر به كما في
المانية وان استاجر له ليكتب له غناء بالنار سبعا والابنية
فالحق ان لا يجعل لان المعصية في الغزاة كما في الوجيز استاجر
ليكتب له تمويذ السحر صح اذا بني قدر الاغذو الحظ كنى
استاجر له ليكتب له كتابا الى حبيبة او حبيبها جاز ويطلب
الاجر كما في التقنية ولو استاجر ذمي مسلما ليرعى له بيعته
او كنيسته جاز ويطلب له الاجر كما في المحيط استاجر ذمي من
ذمي او من مسلم ببيعته يصلي فيها لم يجوز ذكوة الاستاجر
المسلم من المسلم مسجد يصلي فيه كما في محيط الكرخي ولو
استاجر من مسلم بيتا ليحمله مسجد يصلي فيه المكتوبة
او

في كل ما لا يتبين على الاجير لانه استجارا على عمل معلوم غير متبين فيجوز وكونه عبارة لا ينافي ذلك الاقوي انه يجوز الاستجارا على بنا المسجد ولان ذلك لا ينافي الصاحف ولما قولنا صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن ولا تأكلوا به ولا ان القرية مبي وقت كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الاجر على عمل وقع له كما في الصوم والصلاة ولان التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا بمعنى من جهة التعلم فيكون ملتزما بالانقضاء على تسليم فلا يجوز بخلاف بنا المسجد والادالة وكذا بانه المصحف والفقه فانه يقدر عليها الاجير وكذا الاجر يكون للامر لو وقع الفعل عند نيابة ولهذا الاشتراط اهلية الامر فيها بل اهلية الامر حتى جاز ان يستاجر الكافر عليه حاز ان يستاجر المسلم وما لا فلا يملك ولا يصح الاجارة في مثل الحج بان يقول استأجرتك علي اياي هني بكذا فيكون الفقه وعلمه هو الحج فيجب عليه تسليمه ويجب على الاجير تسليم الاجرة اما اذا امره بالبحر بان قال امرتك ان تحج عني فيجوز من غير ذكر الاجارة وقد عرف ذلك من كتاب الحج من المسوط كما في المستغنى وهذا يقتضي لما يقول ان افعي وبيات لمحل الخلاف فتأمل جوي ولا يصح الاجارة في الامامة فان يقول استأجرتك على ان تؤم في هذا المسجد او على ان تؤم في بيبي لان الامام يصلي لنفسه فلا يستوجب اجره على غيره ولا يصح الاجارة في تعليم القرآن لما قدمناه من قول صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن ولا تأكلوا به قال الطحاوي والاصل الجمع عليه لو ان رجلا استاجر رجلا على ان يعلمه سورة من القرآن

المأدبة لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق ذلك على المعصية لكان ذلك مضادا الى تنازع من حيث انه شرع عقدا موجبا للمعصية تقالي اعدى ذلك علما كبيرا ولان الاجير والمستاجر مشتركان في منفعة ذلك في الدنيا فتكون الاجارة واقعة على عمل هو فيه شريك ذكره في النهاية من راي الى الذخيرة وان اعطاه الاجر وقبضه لا يجعل له رجعة عليه رده الى صاحبه وفي المحيط في كتاب الاستحسان انه لو اخذ مال من غير شرط بياح لانه اعطى المال عن طوع من غير عقد كمن في المستغنى امرأة فاحبة او صاحبة طبل او صاحبة زمره كالتبث ما لا رده على اربابه ان علموا ولا تصدق به وان من غير شرط نهوها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعرف كالشرط اه قال السيد احمد وهذا ما يتعين الاخذ به في زماننا للعلم انهم لا يذهبون الا بالرجعة البتة اه وقال الحوي بعد سرده لبيان المتعني واذا علم ذلك ظهر ان ما ذكره من شرح الجمع عن المحيط ان من تأخذه الزانية ان كان بمقدار الاجارة فيخلد عند الامام وحرام عندها ولم امره في المحيط الرضوي وبعبارة من الامام المذكور بالورع التام فتح هذا الباب وهو الموقف للصواب كما في الرضوي اه ولا يصح الاجارة لاجل الطامعات مثل اذا بان يقول استأجرتك بكذا على ان تؤذن كافي للمستغنى اما اذا امره بالاداء من غير ذكر الاجارة فيجوز كما في الاصل وانما تجز الاجارة لان منفعة عمله تحصل للتوذن لانه بكثرة الجماعة يزداد ثوابه وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال لمتان ابن ابي العاصي وان اتخذ سورة فالا فخذ على اذ انك اجر وقال ان افعي فيجوز

يدبرهم ليصبح لان الاجارة لا تنفع الاعلى عمل سبيل كفسل الشرا
 او رقت سبيل والتعليم قد لا يعلم مقدار وقتة فقد يتعلم في زمان
 يسير وقد يحتاج الي زمان طويل ولهذا الوبا عه داره على ان
 يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فاذا كان التعليم لا يتك
 به الاتقيات لا تتك به المنايع ايضا فلو تخرج احده على تعليم
 لها سورة معلومة من القرآن لا يصح ذلك سهر او قد تغلبها في
 جزا ان استجرا لتعليم القرآن عن العمل كافة الا الحنفية
 واستدلوا في ذلك بما اخرج الطبراني في الأوسط عن الطنيل
 بن عمر والدوسي قال اقراني ابي بن كعب القرآن فاهدني
 اليه قريبا ففعل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قطعا
 فقال لوالدي صلى الله عليه وسلم تقلدها من جهنم ونبي
 عبد الله بن سليمان بن عمر قال البيهقي ولم اجد من ترجمه
 ولا اظنه اذ روى الطنيل واخرج الطبراني في الكبير عن ابي الدرداء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ياخذ علي تعليم القرآن فو
 قلده الله قريبا من ثار وفي اساده يحيى بن عبد العزيز عن
 الوليد بن مسلم ولم اجد من ذكره وليس هو في الضعفاء
 رجاله رجال الصحيح قال البيهقي واخرج ايضا عن عوف بن
 مالك انه كان معه رجل يعلم القرآن فقال لرسوله صلى
 الله عليه وسلم صاحبي الذي تراه مني استري قريبا واهذا
 الي فاخذها منه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا فكت حتى
 اذا كان رأس الحول عا قال اخذ تلك القوس يا رسول الله قال
 لا ثم مكنت حتى اذا كان رأس الحول قال اخذ تلك القوس يا
 رسول الله قال لا ثم مكنت حتى اذا كان رأس الحول قال اخذ

تلك

تلك القوس يا رسول الله قال لا فقال اخذها يا رسول الله
 فكون عنة في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انزله ان تلقى الله تعالى يا عوف يوم القيامة وبين
 كتيبي حجرة من جهنم وفي اساده محمد بن اسماعيل بن عباس
 وهو ضعيف ولا تنفع الاجارة في تعليم الفقه وغزو التذكير
 والتدريس ولا يجب الاجر كما في الخلاصة واما الواستاجوه
 لتعليم ولله اكتباته او المجهود او اللط او القبير جازا لا
 وكذلك اللطه والادب كما في السراج وقد قدونا انه الواستاجر
 كتنس الميراضها شعر الكا او فخرها او غير ذلك لا يجوز ولا
 اجر له وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير
 من استاجر كروما الفخ يا به فيمنظر فيه للاستيناس من غير
 ان يذله او استاجر ملبجا لينتقل الي وجهه فيستألفه بذلك
 او استاجر جبا حملوا من الى المنتظر فيه اذا سوي عما منه وهذا
 كله باطل لا اجر عليه يحكم هذه العقود كما في الهندية ولو
 استاجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا او يبين الخط حائر
 وذكر الشيخ الامام المعروف نحو هذه انه لا يكره ذلك كما
 في الخاتمة ولو استاجر قرا ليكتب به ان يبين ذلك وقتا
 صحت الاجارة والافلا كما في خزانة المفتين ويعني على بناء
 المصنوع اليوم اي في زماننا بصحة اي بصحة الاجارة
 لوقت تعليم القرآن وتعليم الفقه وعلى الامامة
 يعني وعلى الاندات وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ
 بلخ واستحسنوا ذلك وقالوا بي اصحابنا المنتقدون الجواب
 علمي ما شاهدنا من قلنا الخاط وريضة الناس فيهم

تتاق

ولأن لهم عطيات في بيت المال وانتقاد من المتعلمين من
محازات الأحسان بالأحسان من غير شرط مبرور بينهم
على ما شتم وصادهم فلا يؤاينون بوجوب التعليم خفا
من ذهاب القرآن وتخفيض على التعليم حتى ينتهوا فلا
الواجب فيكثرة حفاظ القرآن وإحيا اليوم قد ذهب ذلك كله
فانتقل الحفاظ بما شتم وقل من يمل حسنة ولا يتفرغون
له أيضا فان حاجتهم تمنع من ذلك فلم يفتح لهم باب
التعليم بالاجر لذهب القرآن فانقوا مجوازه لذلك وروى
حسنا وقالوا الاحكام تختلف باختلاف الزمان والاتوب
ان الساكن يخرج الى الجماعات في زومات النبي صلى الله
عليه وسلم وفي زومات ابي بكر رضي حتى صغر عمره واشتر
الاصغر عليه ولأن ذلك هو الصواب فيلبي قال الشيخ
المعظم القليبي في حاشيته على العيني وهذا ظاهر في تعليم
القرآن قال السمرقندي وخصه بالذكر لانه شارح الى اذلا
يجوز لسائر الطاعات المذكورة انه كفى قال في النهاية
ينبغي يجوز الاستعجار على تعليم الفقه في زماننا ايضا وفي
روضة الاحام الزند ويسى لان شيخنا ابو محمد الخليلي قال
يقول في زماننا يجوز الامام واللون والمعلم اخذ الاجر قال
سكنه افي الذخيرة وفي شرح المجمع للعيني ولا يجوز الاجارة
ايضا على الطاعات للامح والاذان والامامة وتعليم القرآن
والفقه لانه الترتيب تقع عن المعلم للمعلمات ولو ورد
الاجارة فيه كفى قالوا يجوز على التعليم والامامة
في زماننا وعليه الفتوى لما جبه الناس اليه وظهر

التي في الامور الدينية اه وقال صدر الشريعة ولم يصح
للمعادات الا اذا كان والامامة وتعليم القرآن وينبغي العلم
بصحتها هو هكذا في كثير من المعبريات ومنهم من يفتي بان
قال لا يصح للمعادات الا اذا كان والامامة والتذكير
الشرعي والحق والفرو وتعليم القرآن والفقه وقرائهم التو
الربيات والاستقنا بالعطيات من بيت المال وينبغي
اليوم بصحتها هذه المعاديات لقصور الرغبات ولعدم الخط
من بيت المال اه بتصرف ويحس المحتاج على دفع ما قبل
من الاجر فيجب المسمى بصدق ويجب اجر المثل اذ لم يذكره
تدري وهاهنا من الشكر وكسب من المستاجر للتعليم به
بسبب الاجر المحمي بالمقدار والمثل به يعني وفي الفتاوى
واختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء واصل في الفتاوى
بداستاجر رجل يعلم ولله او عبده الحرفة فيدري ان كان
فادبى لذلك وقتا صلوا سنة او شهر اجازت الاجارة
ويصح المسمى تعلم الولد او لم يتعلم وان لم يبيح لذلك
وقد لا تصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد او لعبه
وله لم يتعلم فلا شيء له وان استاجر رجل لتعليم القرآن
لتدفع الاجارة عند التقديم وله اجر له بين لذلك وقتا
او يبيع ويشايح بلخ جوز ولا هذه الاجارة حتى يخرج
محمي سلام ان قال اقصي بتسمير باب دار الولد الاجارة
المعلم وقال الشيخ شمس الدين السرخسي ان مشايح بلخ
جوز الاجارة لتعليم القرآن واخذوا في ذلك يقول
اهم الحرفة وانما اقصي يجوز الاستعجار ووجوب المسمى



وقال ابو بكر محمد بن الفضل انه في زماننا لما انتقلت عطلات
الناس ونقصت رغائب الناس في الاجر فلو استغلوا بالتعليم
مع الحاجة الي مصالح المعاش لاجل تعلمهم قلنا بعت الاجارة
ودرجوب الاجر للمعلم بحيث لو امتنع الاله عن اعطاء الاجر حبس
فيه وان لم يكن بينهما شرط بوضع الاله في طلب قلب المعلم
وارضا به وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل
المؤذن والامام عن امر المعاش اه فائدة اجرة الاديب الكتاب
في حال الصبي ان كان له مال والا فلعلي ابيه واجرة القالة
على من دعاهما من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استجار
القالة كافي القنية وحسب المتاجر على دفع الحلو
الموسومة هي بنت الخا المهله ما اي هدية تهدي للمعلم
على رضى بعض سور القرآن كتابك والغنى ويس سميت
الهيوية المذكورة بها اي بالحلوة لان الهادة اهدا الحلوة
وهي لغة يستعملها اهل ما وراء النهر كذا قاله صدر الشريفة
قلت وهي المسماة في عرق ديارنا بالمرارة فان المودني
يجم الخذيها يصرف في المتعلمين عنده في اوله السها وضر حوث
بذلك اليوم رغبة في الراحة والمطالة والله تعالى اعلم
من قال السيد احمد وهذا غير ما اصطلح عليه اهل مصر فان
المرارة تكون عندهم اذا ختم الصبي القرآن فمطاهه وفي
فتاوى المتفني لو استأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط
او الاجازة ولو شرط عليه ان يخذ قدرا في الاصل فافسد
وفي الشرط ولو دفع اليه وغلامه ليعلم الحسا ب لا يجوز ولو
شرط عليه ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشرط

البحر

ايضا عن محمد اذا استأجر رجلا ودفع اليه ليعلم حرفه
كذا روي له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجبر
النقل كافي الجوز رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الاديبة
فمعرض السنة هل يجب شي ايجد خوصه يدوان روي
بدهد كافي جواهر الفتاوى وفي الفتاوى استأجر موريا
شاهرة كل شهر يتسعة دراهم يعلم الصبي احدهما الا
والاخر القرات فقال تعليم القرات ليس من حرفتي فاستأجر
معلمما يعلمان الناس واعطه من اجري ففعل ذلك واراد
والد الصبي ان يعمل الاجر من نصفه قال الاديب اجرم
عادة كل شهر نصف درهم او درهم فان لا ارضي بما تفعل
قال هذا قريب من توكيده اياه بذلك يحط اجره قدر ما
استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كافي حايي الفتاوى
ولو استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز
كافي المتقط واختلفوا في الاستجارة على قراءة القرآن على
المترجمة معلومة فقال بعضهم يجوز وهو المحتار كافي
السراج رجل دفع اليه الصغير الى استاذ ليعلم حرفه كذا في
ادبع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فللا
عليه ما تدرهم فحبسه بعد سنين لا تلاما لانه كذا في
مثل تعليم كافي جواهر الفتاوى وفي فتاوى اهو بعت صبي
الى معلم وبعت اليه اشياء كثيرة فعلم شرافات هل لاب
الصبي ان ياخذ ما اعطاه قالوا لو بعت ذلك لاجر الاجرة
ما يكون فافضل عن اجرة الشهر ياخذ كافي الترخا بية وفي
الغلام الي حايك علي ان يقوم عليه الاستاذ ويعلم في

ستاد

قلعه النسخ سنة سلوطة وبعطيه المولى كذا وبعطى الادب
 المولى كذا في كذا في ساير الدعاى ويستحق مد في اغانى نفسه
 كما في الوجيز ولودع عبده الى عامل ليعمل عملا على وجه الجار
 ولم يشترط واحد منهما على صاحبه ارجا ينتظر الى ان يعرف ان كان
 عملا يطرط صاحب العبد الاجر فالاجر عليه وان كان عملا يصلي
 الاستاذ الاجر فالاجر عليه لان المعروف كالشروط كما في محيط
 السرخسي وفي الخلاصة اذا اخذ المعلم من الصبي شيئا من
 الماكول ووقع الصبي ذلك الى ولد المعلم لا يحل له بخلافه من
 الحصري لان ذلك تمليك من اب الصغير وفي الوجيز الصغير
 يدفع الى المعلم شيئا من الماكول يحل كله في الاصح ولو طلب علم
 من الصبيان تمن الحصري والقصير ارضيا اخر من مصالح
 المكتبة فجاوا بدرهم فخلصها المعلم بدلهم نفسه او ضرب
 بعضها الى حاجة نفسه واستتري حصيرا وبعدا استغيا له
 زما نازعها وجعلها في بيته فله ذلك كما في جواهر الفتاوى
 قال الطوري وفي الحاوي للكواسي اذا استأجره لغيره عنده
 القرآن ولم يسم له اجر ليس له ان يأخذ اقل من خمسة واربين
 درهما شرعا اما اذا سمي اجر الزم ما سمي لكن باثر المتاجر
 اذا اعتقد على اقل من خمسة واربين درهما الا ان يهتبه المتاجر
 ما بقي عن تعلم القدر ويشترط ان يكون ثوابا ما فوتره لنفسه
 فلا ياتر وكذا اذا قال اقل بقدر ما قدرت عليه فله من الاجر
 بقدر ما قرو هذا يجب حفظه كما في المبسوط اقول ههنا
 في زما نهم اما في عرفنا فيجوز ذلك اه لفظ الطوري ويقل
 المقدسي من ههنا نسخة من الفتنية عن الكواشي

ما

ما تقدم ثم قال وعلى هذا القول الاتحادي تراخيا بقدر ما
 قرأت من الاجريين اسره المستاجر بالحق باقل من خمسة
 واربين فقرأت القرآن ذلك المقدار من الثلث الرابع
 او النصف او نحوها فلا ياتر وهذا ما يجب حفظه لا ابتلا
 العوام والخواص بذلك اه واقا دا الثاني بان صاحب
 الهداية ومن اكثر ومن مواهب الرحمن وكثير من الكتب
 قد اقتصر على جواز الاجارة لتعليم القرآن ثم ان زاد
 في مختصر الوقاية ومن الاصلاح تعليم الفقه ويزاد في
 الجمع الامامة ومثله في حتم الملتقى ودرر البحار ويزاد
 بعضهم الاذان والاقامة والوعظ وذكر المص معظيها
 ولكن الذي في اكثر الكتب الاقتصار على ما في الهداية وهذا
 مجموع ما اقي به المتاجرون من مشايخنا وبع الجوهري
 على خلا في بعضه في الفيز ما ذهب اليه الاسام وصاديا به
 وقد اتفقت كلمتهم جميعا في الشرح والفتاوى على التقليل
 بالضرورة وهي خسية صنيع القرآن كما في الهداية اتفقوا
 على ان اصل الذهب عدم الجواز ثم استثنوا بعده ما علمه
 فلا يفتي بجوازا الاستيجار على كل طاعة بل على ما ذكره
 نقط ما فيه ضرورة ظاهرة تتبع الخروج عن اصل الذهب
 من طرد المنع فان ضاهم الكتب حجة ولو سهرم لقب فانه
 منطوق والاستثنا من ادوات العوم كما صرحوا به ايهما
 ولذا اجمعا على عدم جوازا استيجار الحاج عن الغير عما يقدم
 عن السراج ومثله في الجوهرة انه قال بعضهم جواز الاستيجار
 على قراءة القرآن على الغير مودة معلومة قال وهو المختار وخالف

للكلاهم قاطبة فلا يقبل وما نقلنا الطوري عن حاروي
الكواشي وعنده بعضهم الى الحاروي للزاهد في خارج عما تقت
عليه اهل المذهب قاطبة وقد اطلب في رده صاحب تبين
الحارم مستند الى النقول المصريحين ذلك ما قال تابع
الشرعية في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق
الثواب لا للميت ولا للتقاري وقال العيني في شرح الهداية
ويمنع التقاري للدين والآخر والمعطى اثان في احوال
ما شاع في زماننا من زكاة الاجرة بالاجرة لا يجوز لان
فيه الامور بالقرارة واعطا الثواب للامور بالقرارة لا لاجل
المال فاذا لم يكن للتقاري ثواب لعدم النية الصالحة في
يحصل الثواب الى المستاجر ولو لا الاجرة ما قرأ احد في هذا
الزمان بل جعلوا القرآن العظيم كسائر الوسائل التي
الدنيا فان الله وانما الله را جعون اه وقد اغتر بها في الحقوة
والسراج صاحب البحر في كتاب الوقف ونعمه الثاني في
كتاب الوصايا حيث ينشر كلامها بمجوز الاستيعاب على
كل الطاعات ومنها القراءة وقد رده الشيخ خير الدين في
حاشية البحر في كتاب الوقف حيث قال اقول المفتي بمجوز
الاخذ استحسانا على تعليم القرآن له في القراءة المتروكة كما
صرح به في التترخا نية حيث قال لامعني لهذه الوصية
ولصلة التقاري بقوله لانه هذا امر لانه الاجرة والاحارة
في ذلك باطلت وهي بدعة ولم يفعلها احد من الملة وقد ذكرنا
مسألة تعليم القرآن على استحسان اه يسمى للضرورة ولا
ضرورية في الاستيعاب على القرآن على القبر في الزيل في كثير
من

من الكتب لولم يفتح لهم باب التعليم بالاجرة لذهب القرآن
فافتوا بمجوزة وراه حسنا كلام المولى ومافى
التترخا نية فيمرد علي من قال لولوصي لقار بقرا علي
قبره هكذا ينبغي انه يجوز علي وجه الصلوة دون الاجرة
ومن صرح بطلان هذه الوصية صاحب الوصول الجنية والحيط
والبرازية وفيه ايضاً صاحب البحر حيث علل البطلان
بالدسني على القول بكل اربعة الثقات على القبر وليس كذلك
بل لما فيه من شبه الاستيعار على القراءة كما علمت وصرح به
في الاختيار وغيره ولذا قال في الوصول الجنية ما نصه ولو زار
قبر صديق او قريب او قرأ عنده شيئاً من القرآن فهو حسن
اما الوصية فذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضاً لصلوة التقاري
لان ذلك يشبه استيعاره على قراءة القرآن وذلك باطل
ولم يفعل ذلك احد من الملة اه ومن افتي ببطلان هذه
الوصية الخبر المولى كما هو مبسوط في وصايا فتناءه فزاعها
وتعل العلامة الخوئي في حاشية المنتهى الحنبلي من شيخ
الاسلام تقي الدين ما نصه ولا يصح الاستيعار على القراءة
واهدأها الى الميت لانه لم يتقبل عن احد من الامة الاذن
في ذلك وقد قال العلماء ان التقاري اذا قرأ لاجل المالك فلا
ثواب له فاي سمي بهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل
الصالح والاستيعار على مجرد التلاوة لم يتقبل به احد من الامة
وانما تنازعوا في الاستيعار على التعليم اه جروقه ومن صرح
بذلك الامام البركوي في الطريقة المحدثة قال في الفصل
الثالث في امور مبتدعة باطله اكبر الناس عليهم علي

استأجره اي الحايك في الصورة الاولى وصاحبه الدابة في الثانية
 والثوري الثالثة خيز من علمه اي ببعض ما يخرج من عمل
 الاجرة وهذا الصل عظيم يعرف بحكم كثير من الاجارات كما اذا
 استأجره ليمصره قفيز سخم بمن من دهنه وكذلك اذا دفع
 ارضا ليزرس فيها شجر اعلى ان يكون الارض والشجر بينهما
 نصيبين لم يجر والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر
 هذا ما عمل كما في الشامل وكذا اذا استأجره ليفرل هذا القطن او
 الصوف برطل من غزله وعليه هذا احتنا القطن ودياس
 المذخن بالانصاف وحصا بالخططة بالانصاف وخوذلك كله
 لا يجوز والاصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن
 قفيز الطيات قال في مجموع ارا انوار هوان يستأجر رحلا
 ليطحن له حنطة معلومة بقفيز من قفيزها وهو مكيا ل
 يتواضع الناس عليه وهو عند اهل العراق ثمانية مكاليل
 والمكوك المد وقيل الصاع والاول شبه والمكوك اسم المكيا ل
 ويختلف مقداره باختلاف الاصطلاح في البلاد اه وحديث
 بن ابي النبي صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطيات هكذا ذكره
 عبد الحنف في الاحكام من جرمة الدار قطنية عن ابي سعيد
 رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الخيل وعن قفيز
 الطيات وذكره البيهقي بهذه الصيغة بغير سند والذي في
 المدار قطنية بلفظ نهى بالينا لما لم يسم فاعله اخرج من
 حديث سفيان عن هشام ابن كليب عن عبد الرحمن
 بن ابي نعيم عن ابي سعيد ورواه البيهقي كذلك وقال ابن
 القطان شتفت في الدار قطنية من كل الرويات فلم اجد الا

طن انها قروب مقصورة الي ان قال ومنها الوصية من
 الملية باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته او بعده وباعطا
 دراحم لمن يتلوا القرآن لروحه او يسبح او يرسل به وكلها
 بيع مستكرات باطللة والماخوذ منها حرام للاخذ وهو عاص
 بالتلاوة والذكر لاجل الدنيا اه ملخصا وذكر ان له فيها
 ادع رسايل قال فاذا علمت ذلك ظهر لك حقيقة ما قلناه
 وان خلافة خارج عن المذهب وعما اتى به البخاريون وما
 اطبق عليه امتنا مترونا ونشرونا وقتنا وي ولا ينكر ذلك
 الا عن كتابه او اجا هل لا ينهم كلام الا بوقال وقد اتفق في ذلك
 رسا لاسماها شفا العليل وبطل الغليل في حكم الوصية بالختان
 وانها ليلها ملخصا ولودفع رجل غزلا لاخر ليسجعه له
 بنصفه اي بنصف الغزل اي المنسوج وقيد النصف اتفاقا
 والمراد جزم من الغزل كالربع والخمس بعد نسجه وانما
 قيد بعد السج لانهم عللوا الف دا بانه جعل اجرة متوقفا
 على عمله والذي يتوقف على العمل الثوب لا الغزل فان الغزل
 موجود عند المتأجر قاده وعليه تسليمه للاجير غير حاصل من
 فصل الاجير وكان الاولي للشايع ان يقول اي بنصف المنسوج
 ولكنه تبع المصداق واستأجر رجلا بفلا اي دابة ليحمل عليها
 بعضه اي بعض الطعام الى منزله بان جعل ذلك اجرة
 والمراد ان الطعام المحمول كله الي منزله ببعضه المسمى والخمول
 يدفعه في الاجرة لصاحب الدابة واستأجر ثورا ليطحن به
 كله ببعض وقيقته اي دقيق ذلك البر وسدت الاجارة
 في الكل من الصور الثلاثة المذكورة متنا لا ندامي المتأجر

استأجره

هكذا انما هو لم يتكلم المخرجون على سنده وقد قال ابن القطا
هشام ابو كليب لا يعرف وقال الذهبي في الميزان بعد ذكره
هذه لئلا يروى له لا يعرف كذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال
منطلي في الذيل انه ثقة وثابه عطا ابن السائب اخبره
محمد بن الحسن في الاصل عن عطا ابن السائب عن ابن ابي
نعم عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يروى عن عبيد بن
وكسب الحجام وقشير الطحان ومن هذا الوجه اخبره سعد
فاذا ذكره عن عطا ابن ابي عن عبيد الرحمن ابن ابي نعم
قال ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قشير الطحان قال
الما فظ ابن حجر في المطالب العاليه وهذا امر سهل حسن قلت
قد وصله محمد بن محمد بن ابي المعنى في هذا السهم هو ان الاجر
اما ان يلزمه في الذمة او في عين موجود ووثيق تلك الخطة
غير موجود وقت العقد ولم يلزمه في الذمة على ان التاجر
عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او الخمر او البعوض
لانه بعض ما يخرج من عمل الاجير والعقد على التسليم شرط
لصحة العقد وهو لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يعد فاد
فتقصده ولا انه جعل الاجر ثوبا لا يمكن تسليمه الا بعمل الاجير العمل
الذي يجب عليه حكم العقد فتكون الذمة التي هي شرط العقد
قائمة بحكم العقد فتصير بمنزلة العقد والشرط لا يصلح حكما كذا
لا يصلح قايما به فاذا انسج او حمل او طحن فله اجر مثله لا يجاور
به المسمى وفي الحواشي الخيرية وفي شيخ الاسلام شهاب
الدين الحلبي انه لا يجوز استيجار الحصا بقتة من عشر قنات
من الزرع وهي في نزاره من كتاب الاجارة وقد تعارف اهل
ديارنا

ديارنا فاطبة استيجار الحصا واعطاه زرعاً لكن يستملونه الى
ان يمضي اكثر النهار فيقولون له احصد شيئا ففقدك اجرة
فاذا احصدت تحمضون خرقة فيقولون فخذها لك فياخذها بخرقة
من غير ان يصدق اجارة على ذلك وهذا جائز لعدم الشرط فصار
دفعه له نظير اجرة مثله كما ينهم من الحيلة الا انه انما يسمي
له فقير مطلقا هو وقد مناه اي ذكره في النسخ بالنسخ بالنصف
وانه يجوز مشابهة بخاري للمرفي ونقل ثمة عن جارة البرازية
انه انتم به مشابهة بلخ وخرارزم وابوعلى النسخي قال والقنوي
على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فلو قلنا يتولاهم
يلزم ابطال النسخ وكل ذلك مرفي بيع الوفا قبيل الكفالة والحيلة
في جوازها ان يفرز الاجرة من البراءة والفرز اولاً وذلك لان يكون
من البراءة اجرة اعداد فيميزل نصف مد منه ويقول للطحان ان الخن
هذه الامداد الثلاثة لنصف بهذا النصف المد المرفول او
ببعض المستاجر من الدقيق فقير مطلقا بكذا تعين انه من
الطحون وذلك بان يقول الطحن لي هذا البر على ان لك فقيرا
من دقيق الخطة ولا يقول من دقيق هذه الخطة فيجب
تفريق دقيق الخطة وديار في ذمة المستاجر لان الدقيق اذا
لم يكن مضافا الى حنطة تعين بها يجب في الذمة والاجر كما يجوز
ان يكون مشافا اليه مجوزان تكون دينا في الذمة ثم ان نشأ
المستاجر بمطبخه فقير مطلقا في دقيق تلك الخطة وكذا لو كان
معده عشرة ارطال من غزل وفقد الي نساخ ليجوز له ثوبا
عريضه وشرائط وطوله كذا او صفته كذا فاما ان يفرز خور طبلين
سند ويجعل ذلك اجرة نسج ما بقي من الفرز واما ان يقول نسج

بشرطه اي بشرط التخييل كما تقدم تقريره اهـ وقد سجد الى هذا
الجواب قاري الهادي وقاضي زاده والاكمل في الفن والعلامة
القدس وقال الخير الرملي والظاهر ان التخييل حصل في ضمن تسليم
للمحل لانه حصل التخييل قصد الكمال بلهم من كلامه ما ملأ الله قال في
المخبر واما الجواب عن الثاني فلا ندله ملكه بالتخييل كما فكونا
وعمل تبين عند ذلك عدم استحقاته لشئ من الاجرة فصاحب
الكلو لم يحصل الاجرة في عقد الاجارة فانه يحكم بكونه مالكا لها
فاذا استحقها استحق تبين كونه ليس مالكها وانظروا
كثيرة وانه اعلم اهـ وقال الخير الرملي اقول قد يفرق بين السا
بان مسالة الاستحقاق ظهر فيها بالاستحقاق ما لم يكن ظاهرا
وقت العقد حتى لو علم انها ملك الغير لا يحكم بكونه مالكا لها
ومسالة المحل بالنصف الامر فيها ظاهر لها حين العقد فاشبه
بالو علم انها ملك الغير فتوله تبين بعد ذلك عدم استحقاته
غير مسلم اذ هو متبين قبل ذلك فامل واما قوله فانه يحكم
بكونه مالكا لها اقول انما كنا نكونه مالكا اي حكمنا ظاهرا
فاذا استحققت العين تبين عدم ملكها اصلا واما في مسالة
المحل بالنصف فالتلك لم يقرر ظاهرا وباطنا بالتخييل كما يشير اليه
قولهم ملكه في الحال بالتخييل فاقترقا وذلك لو جعل الاجرة وكانت
عندنا لعقته المخرج فقد علقه ولو انفصلت الاجارة بالهدام
الدار قبل قبضتها واستحققتها او موت احداهما واذ كان الملك
له حقيقة ولو استحققت المبيع والحال هذه بطل عقته لظهور انه
لم يكن مالكا له فلو قال بعد قوله يحكم بكونه مالكا لها فاذا استحققت
المخرج مستحق قبل قبضته لا يستحق المخرج الاجر ويجب رد الاجرة

تبين

في هذا القول كذا على ان لك خمسة اذرع من ثوب عريضة زائعا
وصانعة كذا ولا يتوكل من نسج هذا الغزل فمخرجك على
هذا سائر الجمل وعرض الزيت ومخوذك ولو استجره ليحمل
له نصف هذا الطعام بنصف الاخر لا يجب اجر من هذه الصورة
له اي يلحق اصله لصيرورة اي الحامل شرعا في النظام
المحلول بالتخييل فصار الطعام مستترا فيها في الحال ومن خرج نظاما
مستترا بينه وبين غيره لا يستحق الاجرة لانه لا يعلم شيئا
لشريكه الا ويتبع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كما في الهداية
وهذا بخلاف ما لو اشتراك في الاحتطاب فاحق كل واحدهما وجهه
الاخر فانه يجب الاجر بالغ ما بلغ عن محمد بن كافي في المأثور في الاصل
فيه انه متى جعل المستاجر المحلول كله لنفسه بشرط له الاجر
من المحلول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق اجر المثل
وسمي جعل المحلول بعضه والباقي اجرة بطلت الاجارة وان
حال لا يستحق شيئا في التبيين وما استشكله الزبيدي حيث
قال وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة قاسدة ولا جدية
لا تتك في الصحة عندنا بمجرد العقد سواء كان عين او ربا
علي ما بيناه من قبل فكيف ملكها منها من غير تسليم ومن غير شرط
التخييل والثاني ان قال قال ملك في الحال وقوله لا يستحق الاجرة
ينافي الملك لانه لو ملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم
يستحق شيئا فكيف يملكه وباي سبب يملكه واحاطت عليه
عن اشكال الزبيدي اللهم في كسح حيث قال قول يمكن للجواب
عنه اما عن الاول فلا صورته المسالة انه لم يعمل له الاجرة فانه
قال ملك النصف في الحال بالتخييل وهي تلك به كما تتك

بشرط

كذلك هناك الاجرة بالتجيب الواقع في ضمن التسليم
 للمحل ثم لا يجوز عن تسليم العقود عليه لم يستحق اجر المكاتب
 واصحابها من النقد اذا اثبتت بينه وبين الغريم حينئذ
 واضحة اذ في كل منها ملك الاجرة كما عطل به مساهلة كل الطاه
 المشترك ان ارج الزبيل وغيره فتاملها وقال قاضي زاده
 واما الثاني فلان المناقاة بين قولهم ملك الاجر في الحال
 وبين قولهم لا يستحق الاجر ولا يجب الاجر مجموعة اذ معنى
 الاول ان يملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر الى الاجر
 بالتجيب ومعنى الثاني ان لا يستحق الاجر لطلان العقد
 قبل العمل بعد ان ملك الاجر بالتسليم بسبب انه صار شريكا
 في الطعام قبل ان يباشر من العقود عليه فلا يذهب عليك
 انه لا تناقض بين هذين المعنيين بل الاول منها يورده الي
 الثاني قال السيد احمد وفيه انه ملك الاجرة بالتجيب
 انما هو في العقد الصحيح وقد صدر هذا العقد فاسدا ولا يجب
 الاجر فيه الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد وايضا لا تجيب بدون
 الاقرار ولم يوجد الا انه وقع بوصف الصحة ثم فسده ولذا قال
 بعضهم ونقله الشهي ان ملكه للاجر في الحال متطور فيه الى
 التقدير يدل عليه ما اجاب العلامة المتدبري بمعنى هذا
 التنا في بقوله قولهم انه لا يستحق شي اي على فرض كون ملك
 النص في الحال وبقتديره واذا لم يمتد بملك النص
 عدم استحقاق شيء من الاجر والمخرج لم يجيب له شي الا هذا
 النص فلا يستحق شيئا اصلا وهو ترتيب مما قاله بعض الفضلاء
 ان مرادهم بتجيب الاستحقاق مني الملك لا ان وجوده يورده الي
 علومه

عدمه وما هو كذلك يبطل فتقوله ملك الاجر في الحال كلام
 ورد على سبيل التوضيح التقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب
 الاجر في الصورة والغرض من ملك الاجر في الحال بالتجيب
 انه وقال الشيخ الرضوي بعد ما نقل عبارة الشيخ ومعلوم ان انتفا
 الاجر بعد اتمام العمل والحل وذلك لا يكون الا بعد التسليم
 يقال انه لم يوجد التجيب لا يقال قبيح من اصله انه لا يستحق
 لا فانقول انه ملكه ملك قسرت فلو قسمه وحل كلام علي
 حدة لا يستحقه حينئذ حله مشترك لا يستحق تاملا هو وفيه هو
 التناوب رجل مع الخطاة الى طي ان ليطلعها ودفع الاجرة خمسة
 امنا حنطة سرقة ثم خلط الطين بعد ذلك وطحن الكل
 واخذ اجرة التوت ورد الباقي الي صاحب الخطاة فانه يجوز ولا
 يكون في معنى ابره صلى الله عليه وسلم عن فقير الطين ان ادم
 يستاجر ان يعينه بخراسنه ويقف مندها قال اي المع في
 المعنى وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عسها
 شي بالعرف كما عده مستباح بلع وعبارة المعنى فان قلت اذا
 كانت عرف ديارا عليا هو في معنى فقير الطين فهل يترك به
 القياس قلت لا انه في معناه من كل وجه وكان ثابتا لادالة
 النص وشك لا يترك بالعرف فان قلت سلمنا انه لا يترك بالعرف
 كونه من قبيل دلالة النص فلم لا يخصصه عن الدلالة بعض
 ما في فقير الطين بالعرف كما ذهب اليه بعض مشايخ بلع في التناوب
 لبريات عرفهم ذلك قلت قد تكرر في الكتب الاصولية ان الدلالة
 لا عموم لها واذا ملك كذلك فلا يخص ولا ينعني اعلم كذا في التبيين
 والعلانية اه وانظر ما في التبيين وكان مستباح بلع والسفي

فهو يبيئهما فان اجر العامل الدائمة تمت الناس واخذ الاجرة
 كان الاجر كله لرب الدائمة وللعامل اجر مثله وان كان لادب
 الدائمة تمت الناس وانما يتقبل الاعمال من الناس ثم يتقبل
 الدائمة في ذلك فان الاجر يكون للمامل وعلى العامل اجر مثل
 الدائمة كما في المحيط ولودفع رجل الي رجل بغير البيئ به الما
 ويسمع على ان مازقة الله تعالى في ذلك من سني نوبينا
 نقصان فهذا فاسد وبعد هذا نقول اذا استعمل البعير والرو
 انباع الما لان الثمن كله للمامل وعلى العامل اجر مثل البعير و
 الرواية وهكذا اذا اعطاه شكة لم يصبدها على انها صاد
 من سني نوبينها في اصطاد يكون للصايد وعليه اجر مثل
 الشكة كما في الاخيرة ولو تكلاري رجل بعير الجمل عليه انتمه
 نفسه ويسيرها من الناس على ان يكون اجر البعير نصف ما
 يحصل بخيارته هذا فاسد جميعا انتب الشكرك فهو له
 وعليه لصاحب البعير اجر مثل عمله كما في الترخاينة ولو دفع
 رجل الي رجل بيتا لبيع فيه البر على ان مازقة الله تعالى
 في ذلك من سني نوبينها نقصان فقتض البيت وباع
 فيه البر فاصاب مالا فان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب
 البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه
 البيت ليواجه ببيع فيه البر على ان مازقة الله تعالى من
 سني نوبينها نقصان فهذا فاسد فاذ اجر البيت واخذ
 اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان
 لهي رب البيت اجر مثل عمله كما في المحيط ولو قال استاجرته
 كل يوم بدفعهم فاقصد نوبيننا فهو فاسد وما صاد فلا تبا

يجوز حمل الطعام ببعض المحول ونسج الثوب ببعض النسج
 لتماثل هائله ذلك وقالوا لم يجوز به بالقياس على
 قنير الطحان والقياس يترك بالتعارف ولين قلنا ان النص
 يتنا وله دلالة فالنص يخص بالتماثل الا ترى ان الاستثناء
 فهو ترك القياس فيه وخص عن التواضع الشرعية بالتام
 وشا جتنا رحهم الله تعالى لم يجوزوا هذا التخصيص لان ذلك
 فاعمل اهل بلدة واحدة وبه لا يخص الا ترى خلاف الاستثناء
 فان التماثل جري به في كل البلدة ويعتد به ترك القياس ونخص
 الاثره ولو استاجر ان يطحن طعامه بروض وقنير من اودم
 وقنير من اودم شانه بدفعهم ورطل من لحمها فهو فاسد كما في
 المتأببة ولا تقع جارة الرجي ليطحن به ببعض دقيقه كما في
 شرح اي الكاظم ولو استاجر رجلا ليعمل هذا القطن بعشرة
 امنا من هذا القطن لا يجوز له لو قال بعشرة امنا من القطن
 ولم يقل من هذا القطن جائز كما في الخالصة ولو تكلاري عبد ما دون
 او غير ما دون بنصف ما يكسبه على هذه الدائمة جارة
 فاسدة وله اجر مثله فيما عمل له ان لان مازة وانا استاجر من
 مولاه وان لان غير ما دون ولم يستاجر من مولاه فان عطف
 الغلام كان ضامنا لقيمة ولا اجر عليه وان سلم لعليه الاجر
 استحقا كما في المبسوط دفع ارض لغيره شجر اعلى ان يكون
 الارض والشجر بينهما نصفان لم يجوز والشجر لرب الارض عليه
 قيمة الشجر والجر ما عمل ولا يومر بقلعه ولو كانا الخلافة حسب
 من اجر الفارس ما الكاظمي محط السرخسي وان دفع رجل الي
 رجل دابة ليجعل عليها ويواجه على ان مازقة الله من سني

وللعامل اجر مثله عمله ولو استاجر عبداً بنصف ايج ما يتجر امر
رجلا يدعي غنما يلبسها او يبيعن منها وصونها لم يجز يجب
اجر المثل كما في الترخا نية دفع مائة الى رجل ان يعملها وما
يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فاقالة فاسدة
وعلي صاحب البقرة للرجل اجر تيسر وتعبه علفه ان اعلفها
من علف هو ملكه لا ما سر حراً في المرحى ويرد كل اللبن ان
قايا وان اتلفت فامثل الي صاحبها لان اللبن مثلي وراث
اتخذت اللبن مصلا فهو للرجل ويضمن مثل اللبن لا القطع
حتى المالك بالهففة والحيلة في جانبها ان يبيع نصف البقرة
منه يثبت ويجزئ عنه ثم يارس بالتخاذ اللبن والمصل فيكون
بينهما وكذا المودع الدجاج علي ان يكون البيض بينهما
او يذو الفيلق علي ان يكون الايسرسم بينهما لا يجوز للمالك
كله لصاحب الدجاج والبذر كما في التوجيه فلوان المودع اليه
دفع البقرة او الدجاجة الي رجله ان نصف فملك في يده
فالمودع اليه الاول ضامن فلوان المودع اليه بثلث البقرة
الي اسرع فلا ضمان للان الرق في المحيط دفع بذو فيلق
علي ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها
هاك فقال صاحب البذر ادفع التي قيمة البذر واغارب
من الدود والشريك كان لا دوا في كل فالفيلق كله لصاحب
البذر وعليه اجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة
ورقة الفرسا كما في الوجه ولو غيب من اخر دودها القنار
يبعض الدجاجة فاستكها حتى خرج الفيلق او الفرج لم
يكون الفرج والفيلق حكمي عن شتمه الا قيمة الخلواتي انه

قال

قال ان خرج ينقسم فهو لصاحبه والحيلة في جنس هذه المسا
ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة
نصف الدجاجة من المودع اليه ويرى عن ثمن ما اشترى
فيكون الخارج بينهما كما في المحيط رجل لدغرم في مصر خر فقال
لاخر اذهب اليه وخذ هذا المال فاذا اقتضيت ذلك منه فلك
عشرة داهم من تلك الداهم فذهب واخذ يجب اجر المثل
واشترط المشرقة عما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فيج
الطمان كما في جواهر الفتاوى وان استاجر ليعمل له ثلثا و لحر
يتكو الا جرا واستاجر علي دم او علي مائة لزم اجر المثل بالنسبة
ما بلغ وكذا اذا اجعل عددا من الدراهم اجرا ولم يبين وزنها
وفي البلد نفوذ مختلف وان غلب واحد يصر اليه كما في الجيز
رجل استاجر رجلا ليحصل له قصباً في اجرة علي ان يعطيه له
خمسة حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استاجر منك
بهذه الحزمات الخمسة لتحصل هذه الاجرة خمسة حزمات من
استاجر منك علي ان تحصل هذه الاجرة خمسة حزمات من
القصب لا يجوز الجارة بركة الحزمات كما في الخاتبة فسر
في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابر الودع المستاجر من الاجرة
او وصهرها له او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء
المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول ابي
يوسف عينا كانت الاجرة اودينا او الاجارة علي خالها لا تسخن
وقال محمد ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستاجر
اول يقبل ولا تستحق الاجارة وان كانت عينا فهو بها منه
ولان ذلك قبل ان يتقاضي فان قبل اية تبطل الاجارة

اوتريتا او عوضا خراجا كما في القياسية واذ انصارتا الاخير
 والستار بالاجرة فاخذ بالدرهم دنانير فان كان ذلك
 بعد استيناف المتقنة او كانا شرط التجيل في الاجرة حتى وجب
 الاجراجت المصارفة اجاعا وان كان قبل استيناف المتقنة
 ولم يشترط التجيل فالسالة على الخلاف على قول ابي يوسف
 الاول وهو قول محمد بن جعفر في قوله الاخر الصري بالطل اذا انقرا
 قبل ان ياتى العمل وهذا اذا كانت الاجرة دينيا فاما اذا كانت
 الاجرة عينيا بان كانت بقرة بغيرها فاعطاه المتاجر مكانه
 دنانير لا يجوز سواها قبل استيناف المتقنة وبعدها وسوا
 لان قبل اشتراط التجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة
 بالاجرة وقد عقد الاجارة على حمل شيء بغيره بشرط درهم
 فانت قبل ان يحمل شيئا او بعد ما ساء نصف الطريق يرد
 نصف الاجرة وذلك خصة دراهم وهذا انما يتبع على قول ابي
 يوسف الاول وهو قول محمد واما على قوله الاخر الصري لم يصح
 ولم تقع المقاصة ولم يصح المتاجرة موقفا الاجرة فان مات الكمال
 قبل ان يحمل شيئا لان على ورثة الكمال رد الدينار وعلى المتاجر
 لان الكمال قبضه حكم صرف فاسد ولا سبي لورثة الكمال من
 الاجرة وان مات في نصف الطريق فانه ورثة الكمال توف الدينار
 على المتاجر ولو ورثة الكمال على المتاجر نصف الاجرة كما في المحيط
 ولو اجرا من رجل فامسى سنة فبراهم معلومة ثم استقرض
 رجل من رجل الدينار فاشترى به فامسى فاضرا ان يعطيه ذلك
 فلان الرجل يشتري به من القاضي المقتضى والريث وغير
 ذلك حتى استوفى اجرا الشرعي فهو جازي وليس للقاضي

وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كما في المحيط
 ولو ابراه عن الاجرا ووهبه منه فان كان دينيا وشرط التجيل
 صح بالاجماع والعقد جالده ولو ابراه عن الكمال او رها صح
 بالاجماع لانه من لفظ الخط ولو كانت الاجرة عينيا لايصح الا بر
 كما في المتأببة فان كانت هذه التقنيات من الوجه بعد
 استيناف المتقنة جازت بغير خلاف كما في المحيط وذكر الوكيل
 روح في نفاذ الدلو وهب المخرج رجعا فان حمل بجوزنا على
 قول محمد ان استاجر ستة تجوز وان استاجر عشرة تجوز
 اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كما في محيط السرخسي به
 فاخذ كما في الوجيز ولو مضي من الستة نصه انما ابراه عن جميع
 الاجرة او وهبه منه فالدينار عن الكمال في قول محمد وعند
 ابي يوسف تجوز البراة عن النصف ولا تجوز عن النصف كما
 في محيط السرخسي وذكر الحاكم الشريفي في المنتقى رجل اجر
 ارضه من رجل بدينار معلومة وقبض الاجرة فلم يذبح
 الا ارضه حتى وهب المخرج الاجرة للمستاجر فعد المثلث استوفى
 الاجارة بوجه من الوجوه كان المستاجر ان يرجع على الاجرة
 اعطاه من الاجرا لا بحصة ما مضى من الستة والا ارض من
 يد المتاجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كما في
 المحيط ولو اشتري المخرج من المستاجر عينيا من الاعيان
 جاز في قولهم جميعا ويتلف العقد بمثل الاجرة دينيا في
 الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كما في الاخر
 فان تصرف في العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كما في
 محيط السرخسي ولو كانت الاجرة دراهم فاخذ منها ثلثا
 اوتريتا

على المستقرض شيئا ولكنه قرض الرب الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم اقرضه منه كما في المبسوط ولو اشتهر المستقرض من الغامبي بالاجرة ديناً او اذانه اذا اشترى الدينار بعد جوب الاجر بان صفت المدة او شرط التجبيل عند جميعه وان لم يكن وجب الاجر فان كان قبل مضي المدة واشترط التجبيل فعلي قبل ابي يوسف الاول وهو قول محمد بن جعفر وعلى قول ابي يوسف الاخر لا يجوز ولو كان للغامبي على الرجل المستقرض ديناً او اجر البيت عشرة دراهم كل شهر فقصي شهر فامسرب البيت الغامبي ان يدفع اجر هذا البيت الشهرين ابي هذا الرجل فرض عليه ورضي الرجل بذلك هو جاز فان قاصه الدينار الذي له عليه واخذ بالفصل حواجه قال فهو جاز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا يجوز ذالم يوجد التراضي على المقاصة فان وجد يجوز الا انه يكون ذم فانه هذا الصنف حصته ما وجب من اجر شهره عنده جميعاً فاما حصته ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب ان تكون المسألة على الخلاف يجوز عند محمد وهو قول ابي يوسف الاول ولا يجوز في قول ابي يوسف الاخر كما بالشر القرض الصنف باجر لم يجب بعد وهو الشهر الثاني ثم قال ليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض والغامبي هكذا في المحيط ولو كان رب البيت اقضى الداهم على ان يورث عليه ديناً او بشرق دراهم لم يجوز ان امانه على هذا الوجه بالدراهم فقامه بالدينار فاشترى القرض على المستقرض عشرون درهما وان كان اقضى اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئاً وامره ان يجهله ولا ينت نفس الغامبي بذلك واعطاه

واعطاه به دقيقتاً او زيتها او ديناراً بمشرة دراهم منها ثلثات رب البيت قبل السكنى او ان يخدم البيت او استخف لم يرجع الغامبي على المستقرض بشيئا ولكن يرجع على رب البيت بالدرهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدرهم كما في المبسوط ثم انما يرجع بمشربتي على رب البيت في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد واما على قول ابي يوسف الاخر ما كانت حصته الواجب يرجع عليه بالدرهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدرهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار ولا ينفق قبضه حكم صرف فاسد كما في المحيط ولو اشتهر ان المداخر كان غامبياً فالاجرة للاجر ويتصدق بها لانه لم يهر ان المداخر كان غامبياً للمداخر التي اجرها كما في المحيط السرخسي ولو اشتهر ان بيتاً بئز فاجر يدرهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك سكر ما اختلف الجنس فيه حتى لو اشتهر بمشقة دراهم واجر بد دينار طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدرهم والدنانير الا بالتقويم كما في المبسوط ولو ان رب البيت اراد التجبيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المداخر ان يعطيه فانه يجبر المداخر على ان يعطيه بقدر ما سكنى فاما حصته ما لم يسكن لا يجبر على ايثاره كما في المحيط وان اجر داره من رجل شربا بنوب بمبينة فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستاجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بمبينة من العروة والحجرات والمكيل والموزون وثمر الذهب والفضة كما في المبسوط وان كانت الاجرة شيئاً من الكيل والموزون بغير عينه موصوفاً فلا بأس بان يبيعه من المستاجر قبل

هم

ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاشتيا وباشتراط التخييل
 كما في المحيط فان انتاع به تشيا بيمينه جاز قبضه في المحلى
 او لحيث قبضه وان انتاع منه شيئا بغير عيبه فليقبض في المحلى
 بفارقته حتى يقبض منه فان فارقته قبل ان يقبضه انتفى
 البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدرع من غير
 من عليه الدرع لا يجوز كذا في المبسوط ولان اشتراط دار
 ببيع بيمينه سنة واعتق رب الدار المبيع قبل ان يقبض
 المبيع من المتاجر وقبل ان يسلم الدار الى المتاجر فقبضه
 باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفائها في المتاجر فقبضه
 او باشتراط التخييل ولم يوجد شيء من ذلك وان كان رب
 الدار قد قبض المبيع الا انه لم يسلم الدار الى المتاجر فقبضه
 اعتق المبيع جاز اعتقافه كما في المحيط فان قبض الدرع من
 تحت السكينة فلا شيء عليه وان انسخ العقد باستحقاق
 الدار وموت احدها او عرف الدار وانفاد التكن من الاشيا
 بالهدم فعلى المقتبة قيمة المبيع ولو لم يقبض المبيع حتى سكن
 الدار شهر ثم اعتقا جميعا المبيع وهو في يد المتاجر فانه يجوز
 عتق رب الدار بقدر اجرا شهر ويجوز عتق المتاجر فيها بقي
 منه وتنقص الاجارة فيها بقي كما في المبسوط ولو سكن
 المتاجر في يمينه المدة يجب اجرا مثل تلك في العتابة ولو سكن
 السكني قبل قبض المبيع فان المبيع او استحقاقا كان عليه
 اجرا مثل بالغا يبلغ وفي الاجارة الفاسدة يجب اجرا مثل
 لا يجاوز به المسمى كما في محيط الموضعي وكذا اذا رده بخيار
 عيب او روية وقد سكن المتاجر الدار يجب اجرا مثل لانفسا
 منها

ع

من الاصل كما في العتابة ولو كان المتاجر دفع المبيع ولم
 يكن الدار حتى اعتقه فعتقه باطل لان المبيع خرج من ملكه
 بالتسليم الى رب الدار فانما اعتق ما لا يملكه كما في المبسوط
 ولو سكن المتاجر الدار شهرها وهلك المبيع بعد ذلك فريد
 المتاجر قبل التسليم الى رب الدار فان على المتاجر اجرا مثل
 الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة ثلثة
 من الاثد انا في قوله اجرا مثل على ما يخص الشهر من
 قيمة المبيع كما في المحيط ولو قبض المؤجر الاجر بغير اذن
 المتاجر وهو عيني وباعه ثم مضت المدة ههنا البيع
 ولو انقضت الاجارة رجع المتاجر على الاجر بقيمة ذلك
 المبيع ولو كانت الاجرة عبدا فحمله فاعتقه المؤجر او مات
 في يده ثم انقضت الاجارة رجع المتاجر بقيمة وان
 مضى نصف المدة ثم انقضت رجع بنصف قيمته كما في
 المتأبئة رجع اجرا بربعه بيمينه سنة فسكن المتاجر
 شهر ولم يدفع المبيع حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المتاجر
 للشهر الماضي اجرا مثل بالغا ما بلغ وتنقص الاجارة فيها بقي
 وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم المبيع حتى
 هلك عليه اجرا مثل بالغا ما بلغ كما في الخالية واستأجر
 حيازا لم يجز له كذا في التميز وقبض اليوم يبرهم فسدت الاجارة
 عند الامام بحمداي المتاجر في اشتراطه بيني اشتراط العمل
 واستراط الوقت وكل منهما صالح للاجارة لان ذكر الوقت
 يوجب كون المنفعة معقودة اعليه وذكر العمل مع تقدير القيمة
 يوجب كونه معقودا اعليه واذا فوجع لاحدهما على الآخر فيبقى

لا يجوز عند الامام كما ذكره في الاصل ورح فلا يشككنا في
 في بحث الاجير الخاص لو استأجره شرعي الغنم كذا صح
 ان فيه اجماع بين المدة والعمل لا ندلم يبين قدر الغنم المعنى كما
 انه عليه العلامة الطوري فاخذه افا ده انما هي حتى لو
 قال استأجرتك لتخبرني عشق انا في اليوم جائز عند
 جميعا لان كلته في الطريق لا يستقدر له مدة فلا تقتضي الاستئجار
 فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا اخذت
 فانه يقتضي الاستئجار وقد مر نظيره في الطلاق في قولنا انت
 طالق غدا او في الغد ولا يتكفل على هذا ما ساء في الباب
 الا اني انه لو قال ان خطبة اليوم فلك درهم وان خطبت غدا
 فلك نصف درهم فان ايا حنيفة اجاز شرط الاول وجعل
 ذكر الوقت للتخييل لا فانقول الفرق بين مسألتين الباي و
 المسألتين الثانية ولعل المجاز هو تنقيص الاجر للتأخير فيها
 صرهن حنيفة التي هي التوقيت الى المجاز الذي هو التخييل
 وليس في مسألتنا ما يفرق عننا فلا يصار الى المجاز عن البر
 عن محمد رجاء قال لغيره استأجرتك اليوم علي ان تنقل هذا
 النخل الى موضع كذا وذلك لا يتنقل الا في ايام كثيرة قال هذا
 على اليوم ولا يكون على العمل والاصل ان استأجره جميع بين
 العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل
 ما يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كما ان العقد على
 الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر مطلقا بتسليم النفس
 في ذلك الزمان كذا في الذخيرة وفي جامع الفتاوى والستاجر
 علي ان يضرب له من هذا القرب او من قول عذري في موضع

هم

هذا الاشتراط لما زعمه لان نفع المستأجر من العمل حتى لا يجبر
 عليه الاجر الا بتسليم العمل ونفع الاجير في المدة لا استحقاق
 الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من
 العمل جائز ان يطلب الاجير جره نظرا الى المدة وعنده المستأجر
 نظرا الى العمل فافضي الى التنازع وذكر في اجارة المستوط عن
 ابوي يوسف ومحمد ان الاجارة جائزة ويكون العقد على العمل
 دون اليوم حتي اذا فرغ منه نصف النهر ارفله الاجر لا ملان
 لم يفرغه في اليوم فليجبه ان يمله في الغد لان المعقود عليه هو
 العمل لان المعقود هو معلوم وذكر اليوم للتخييل فلا ندلم استأجر
 للعمل علي ان يفرغ منه في اول اوقات الامكان فيجمل عليه
 تسجيلا للمعقود عند تنديرا لجمع بينهما ويرجح بكون العمل مقصودا
 دون الوقت وتقدر المهر بدل عليه لان الاجارة اذا
 وقعت على المنفعة لا تقدر بالعمل وانما تقدر بالوقت هذا
 اذا اخرج الاجرة اما اذا وسطها فالمعقود عليه المتقدم تمام
 المعقود بذكر الاجرة ثم المتأخران كان وقتا للتخييل وان كان
 على فليبين العمل في ذلك الوقت فلا ينسد كما تنقل بين الحال
 عن الخاتبة ومثله في الترساني عن الكرماني وزاد عن الخاتبة
 واذا قدمها ففسد ايضا ثم اعلم ان هذا الخلاف في ايهما اذا
 كان العمل سبب المقدم معلوما حتى يصلح ككونه معقودا عليه
 فيراحم الوقت فيفسد ولذا قال في التخييل في وقت ووقت ولو لم
 يبين مع لانه لانه كما ندلم يتكفر الا الوقت كما اذا استأجر
 رجلا يوما لبني له بالاجر الجص جائز بلا خلا في فلو بين
 العمل على وجه يجوزنا لبراد المعقود عليه بان يبين قدر العمل

الكراب على المتعدي لا تكرب الارض الا ان يقر بعين ان
 هما رسته كل امر حرب بالته وانما فسدت الاجارة بهذا
 الشرط لانه اراد ان يرد الارض بعد انقضاء الاجارة الى
 مخرجها مكروبة فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه يقع
 لاحد الماقدني وهو المخرج وكل فعل ينتفع به المخرج خاصة
 يكون مخالف للعقد ففسد له واما لو لم يرد هذا فان
 كانت الارض لا يخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد
 العقد لان الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت مما يخرج
 بدونه فان كان اثروه يبقى بعد انتهاء العقد يفسد ان فيه
 منقعة رب الارض وان كان اثره لا يبقى لا يفسد كما في
 المخ وفي الترخا لانه عن شيخ الاسلام ما حاصلا ان الفسا
 فيما اذا شرط ردها مكروبة بكراب يكون في مده الاجارة
 اما اذا قال علي ان تكرمها بعد مضي المدة او اطلق صح وان
 الي الكراب بعده قال وفي الصغري واستغنينا هذا التفصيل
 من جهة وبه يقتضي انه قلت ووجهه ان الكراب يكون من
 الاجرة واسه تعالى اعلم واستخرجها بشرط ان تكرم اي يجرى
 من باب ومن انها ردها العظام وفي البناية ومنهم من سوي
 بين الكبر والحد اول الصغار لا ظلف محمد صح في النخبة
 واختاره قوله عزاده وبه كان يفتي ومنهم من فرق فقال
 شرط كرمي الجد اول صحيح لا ينبغي على المتأخر به وشرطه
 وان لا يبقى اثره بعد كرام فلا يفسد وهو الصحيح ولذا اختلفوا
 الم قال المصدر السريه واختاره الوالد به هات الابنة والميم
 ذهب في الهادية صح في النخبة الاول وفي كلامه اشارة

سدا كل يوم يضرب الف لبنة بهذا الملبين وسمى ملبنا فاما
 يجوز كذا في الترخا لانه او لو قال استخرجتك للتخا لانه
 من الدقيق على ان يخرج منه اليوم جائزت الاجارة اجماعا
 فان كلمة على فيها معني الشرط على ما عرفنا في موضع فحين
 جعله شرطا دل على ان مراده التخييل على ان اليوم هنا
 لم يذكره الا لاثبات صفة في العمل والصفة تامة للموصوف
 غير مقصود بالعقد الا تربي انه لو اشترى عبد على انه
 خاز ولا تب لم تكن الكنتا وتو الخبز معقودا عليها ففهموا
 حتى لا يبقا بلد سمي من الثمن واما في مسالة المتن فذكر
 اليوم قصد كالمعمل وقد اضيف العقد اليها على السواء ليس
 احدهما في جملة معقودا عليه باولي من الاخر لاختلاف
 اغراض المستأجرين ورغبا منهم لان منهم من يعمل في الوقت
 طمعا في زيادة العمل ومنهم من يعمل في العمل خوفا من بطلان
 الما على وصفي الوقت بل لا على وقد تختلف اغراض المخرج
 انهم انهم من يعمل في العمل كي يفرغ منه بالحق لا يستعمل
 بعمل اخر ويستخرج ومنهم من يعمل في الوقت كي يستحق
 الاجرة فلا يعمل فلا يخرج احدهما على الاخر فيفسد كما
 قدمناه ولو استأجرنا شرطا ان يستعمله قال في القاموس
 قتاه تشية جملة انين وقال الحوي وعورنا بغير نعم
 انيا وسكون المشقة من باب الافعال واكلام على
 يقتضيه مضاف اي ينبغي كرامها ولذا قال ان اخرج اي يخرجها
 مرتين فان الان الكراب لا للارض والمخرج هو الكراب
 وهو فاسد الارض للارض من كراب وبابه نصر في المثال
 الكراب

بالكني بسبع القوي بالتوحي والحياء بسبع الجيم وتشديد
 الموحدة نسبة التي قرية بالبصرة وقال يا قوت هضم وتشديد
 وقصر بلدة او كورة من عمل خورست وجيا في الأصل العجمي
 وكان القياس ان ينيب اليه جيوى ونسب اليه جيا على
 غير قياس مثل شبرهم الي المدد وليس في كلام العجمي
 واريد به هنا ابو علي محمد بن عبد الوهاب الحيا في اعيان
 المعتزلة كان اما في علم الكلام ولد في مذهب الاعتزال
 مثالات مشهورة صنف التفسير والحام والرد على اهل السنة
 مولده سنة ومات في شبكات سنة وانه ابو هاشم
 عبد السلام صاريخ المعتزلة وصنف لهم كتابات في
 نشان سنة كنى الجيا في الجيم ولد بعد الامام محمد بن
 ثمانية واربعين سنة وقال السيد احمد الحناني بفتح الهملة
 وتخفيف النون نسبة الى حنان اسم رجل محدث منهم في
 دينة كان يكثر الخوض على ابن سماعه في هذه المسالك ومنها
 ويقول لا يروها نكم عليها وذكر ابن التميمي في الانساب
 في باب الحاء الهملة الحنان فقال بفتح اوله وتخفيف ثانيه
 والى بعدها نون نسبة الى حنان اسم الجد محمد بن عمرو بن حنان
 الحمصي عن بقرية وخرقة وعن ابن محمد بن صاغد وغيره ذكره
 الارزق طيها وقد ترجم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب
 محمد بن عمرو بن حنان الكلبي ابو عبد الله الحمصي فقال روى
 عن ثقف بن الوليد ويحيى بن سعيد القطان وخرقة بن
 ربيعة ورويه عنه الناب والريثم بن خلف واخرون وقال
 ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربحا الغريب وقال الخطيب

الى الفرق وهو ان الجد اول لا يبقى تسميها الى العام القابل ليجل
 الاطلاق على جد اول تشابه الا انها راكبا في بقا تسميها
 حموي او استجرها بشرط ان يسرقها اي يبيع فيها السنين
 وهو ان بل لتهميم الوزع قال الزيلعي والسرقنة تبقى بعد
 انقضاء مدة الاجارة فيكون فيه نفع صاحب الارض وهو
 شرط لا يقتضيه العقد فيفسد كالبيع اه ولذا قال الثارم
 لبقا انه هذه النضال من حرثها مرتين ومن كوى انهارها
 العظام ومن سرقنتها الرب الارض فلو لم يبيع ان هذه النضال
 بعد انقضاء مدة الاجارة لم تفسد الاجارة وعند بقائها
 يصير موجرا لارضى مستاجرنا فاع الجير على وجه يبي
 بعد المدة فتصير صفقة في صفقة وهو من خدائهم كونه
 منبها عنه او استجرها بشرط ان يزرعها في راحة اخرى
 اخرى يعني ارضه للزراعة وجعل الاجر زراعة ارض
 اخرى لم يخرجنا راد به اجارة نوع بنوع اخرى جنسه لا قدر
 فيها لا اجارة الكني بالكني واللبس باللبس والركوب
 بالركوب وكل ذلك لا يجوز عندنا وعندنا في جميعه خلاف
 المناقعة بمنزلة الاعيان عندنا ولنا ما انشا ابنه التتوله
 لماجي اي في هذا الباب ان الجنس بالغزاه عجم الناعند
 كبسع ثوب هروبي بمثلها واحدتها نسبية وكذا اجارة الكني
 بالكني والي هذا الطريق انما محمد بن فهاروي اناني
 سماعه كتب الى محمد بن الحسن لا يجوز كني دار بسكني
 دار فكنت في جوابه انما اطلت الفكرة فامنا بك الحرف
 وجانست الجيا في وكما ننت تلك زلة اما علمت ان الكني
 بالكني

كان لقتة وقال السراج سمعته يقول لانه ولد سنة اربع مئتين
وسايرة اهل قلعة وتوفي الامام محمد سنة سبع وثلاث مئتين
وسايرة محمد بن عمر المذكور بريم توفي محمد ابن ثلاث عشرة
وليس هو المظنة في هذا المقام والتوفي منسوب الى توفهستان
كثيرة من كوفه فارس والكوفة المدينة كنى ما ذكره محمد في
جواب ابن سماعة مشكلى على القاعدة فان النساء يكونن عن
استراط اجل في العقد وتأخر المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك
وايضاً ان النساء يتصورن في مبادلة موجودة في الحال ما
ليس كذلك وفيما نحن فيه ليس كذلك فان كل واحد منهما
ليس بموجود بل يجدان شيئاً فانياً واجيب عن الاول بانها
لا اقدم على عقد تأخر المنفعة عليه فيه ويجوز ان شيئاً
كان ذلك بالغ في وجوب التأخير من الشرط والحق بدلالة
احتياطاً على شبهة الحرمة وفيه نظيران في النساء شبهة
الحرمة فيما لا يلقى بثبت شبهة الشبهة ولبيت بحجة وجيب
عن الثاني بان الذي لم يصحبه البتة ان مقام المين مقام
المنفعة ضرورة تحقق المنفعة عليه على دوت ما يصحبه
انها فيه ولزوم وجود احدها حكماً وعدم الاخر وتحقيق النساء
كذا في النساء وقال الزيلعي بعد ذكره لجواب محمد مرج وهذا
مشكلى على القاعدة فانه لو كان كذلك لما اجازنا في الجنس
ايضاً لان بيع الدين بالدين لا يجوز وان كان يخلو في ولايت
المعقد على المناطع فيفقده ساعة فاعادة هل حسب حدوثها
على ما بينا من القاعدة فقبل وجودها لا يفتقد عليها
الفتد فاذ اوجدت فتد استوفيت فلم تبق ديناً فكيف
يتصور

يتصور فيها النسبة فلم لذلك ان الاحتجاج ببغير غلص
والاولى ان يقال ان الازهار اجزرت على خلاف القياس
للمحاجة ولا حاجة الى استيجار المنفعة بحسنها لانه يتقضي
بما عنده منها فيبقى على الاصل فلا يجوز ولا كذلك عند
اختلاف الجنس لان الحاجة لكل واحد منهما الى المنفعة
التي ليست عنده وفي النساء ويجوز ان يسلك طريقاً اخر
وهو ان يقال الدعوى ان هذه الحاجة فاسدة لانا المعقود
عليه اما ان يكون موجوداً دون الاخر ولا فان كان الاول
كانت النساء وهو باطل وان لم يكن فكذلك لعدم المعقود عليه
لا يقال فسمه خيراً صراحة لجواز ان يعتبر الموجودين لانه
بطالانه قد تقدمت فان قيل اذا اختلفت الجنس لزم الحكم بالمال
اجيب بانه يتحقق في الدين والمنفعة ليست ببيع وان قيل
انتمى المعقود عليه معناه لقيام المين مقام المنفعة فيها لمر
يصحبه البتة لو استوفينا احدها المنفعة عند اتمام الجنس
فعليه اجر المثل فظاهر الرواية وذكر الكرخي عن ابي يوسف
انه لا شيء عليه لان تقوم المنفعة بالنسبة والسبي بمقابلته
المستوفى منقطة وهي ليست مال مستوفى ووجه ظاهر الرواية
انه استوفى المنفعة حتى عقد فاسد فصار كما اذا لم يسلم الذبح
وقوله فسمه جواب الشرط وهو خبراء اي الماتون فيها
ولو دفع غرضه لا يشيخه له بنفسه الى اخره وصححت الاجابة لمر
استاجرها اي ارضاء للزراعة على ان ذكرها بموجودة من كرم الارض
كرايا فقبها لغيره اي على ما يلف كما في المظنة وعلى شرط ان يرضها
او ان يرضها على شرط اي لا يسخرها لغيره البير وتلا حذوي في ردها

وانما يصح الاستيجار بهذه الشروط لانه شرط بقبضه
 العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد ولا يتأتى الزراعة
 الا بالسقي والكراب فلان العقد مقتضيه فلا يفسد ولو
 استاجر اى استاجر رجل مجلدا حل له ما مشترك بينهما
 اى بين المستاجر والاجر فلان الحامل هو الشريك والافر
 استاجر احدا الشريكين متا الاخر نصف سفينة مخففة به
 محل طما مشتركة جائز كذا الوارد ان يطحن الطما فاستاجر
 نصف الوحي الذي لشريكه واستاجر نصف جوارب هذه
 ليحل هذا الطما الى مكتة جائز ولو استاجر عبد صاحبه او
 دابة صاحبه او دابة عبد صاحبه ليحل له او استاجر العبد
 ليحفظ الطما لا يجوز سوا استاجر العبد او الدابة كله او
 ولا اجر له ولا صلح ان كل ما لا يستحق الاجر لا ياتى على عمل
 في المبنى المشتركة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه
 يجب الاجرة بوضع العين في الدار والسفينة والرجا بالابقاء
 عمل كما في غايته البيان اى فان للسيد والدابة في المبنى
 المشتركة وهو الحل والحفظ ما السفينة مثلا فلا عمل لها
 ا صلح فلا اجر لها اى لا المسمى ولا اجر المثل كما في الزيل و
 قال الشافعي تجوز الاجارة وله المسمى لان الاجارة بيع
 المثل فانه يجوز في الشايح كبيع الدعاء خضو ما على عمله
 لان الحنفية لا يعين عنده ويبع شايحها برفعة زك اذا
 استاجر دار مشتركة بينهما ويبيع غيره ليبيع غير الطما او
 عمدا مشتركا ليحفظ له الشايح ولنا ان العقد ورد على
 ما لا يحتمل الوجود لان الحل فصل حصي لا بمصور في الشايح

اذا حل لا يبيع الاعلى المعين والشايح ليس بعين فان قلت
 اذا حل الكل فقد حل البصف لا محالة فيجب الاجر لكل المستور
 عليه قلت حل الكل حل معين وهو ليس بمقتود عليه
 والاستيجار لحل لا وجود له لا يجوز لعدم المقتود عليه
 واذا لم يتصور تسليم المقتود عليه لا يجب الاجر اصلا ولنا
 بجرم وطى الجارية المشتركة وضررها لانها فعلان حيان
 لا يتصور وجودها في الشايح ولو تصور الحرام محلا في بيع
 الشايح فانه جائز لانه يقرن شرعي يحتمل الوجود فلو باع احد
 الشريكين لنفسه جائز وقرن بين هذا واجارة الشايح فانها
 ايض ناسقة هذه لكن ان استوفى المقتقة وجب عليه اجر
 المثل بان هناك تسليم المقتود عليه مقتدر على الوجه الذي
 اوجبه المقتد فاذا استوفى المقتمة وجب الاجر وانما ههنا
 فانه مستدرار صلا فلا يجب ولا يتصور ان يكون فيه مالا
 لغيره في تلك الحالة واشارنا الى روح الي تقليل وجوب
 الاجر فيما نحن فيه حيث قال لانه اى الاجر من حل الطما
 المشتركة لا يحل شايح الشريك الا ويقع بعضه لنفسه يعني
 ما من حيز يحله له الا وهو شريك فيه فيكون على نفسه
 فلا يخففت تسليم المقتود عليه لانه كونه على نفسه
 يمنع تسليم عمله الى غيره فلا يستحق الاجر حيث لا تسليم
 قال في المناكية ولما قيل ان يقول لا يخلو منى انه على نفسه
 فقط او على نفسه وغيره فالاول ممنوع فانه شريك والثاني
 حقه لكن عدم استحقاقه الاجر على نفسه لنفسه لا يستلزم
 عدمه بالنسبة الى ما وقع فيه بل الجواب انه على نفسه

فقط لان عمله لنفسه اصل رسول وقت للقباس وعمله لغيره
ليس باصل بل بنا على امر مخالف للقباس الحاجة وهي
تندفع بحمله عامل لنفسه فقط فلم يثبت الاجراء
وتعقبه فاضي زاده في تكملة الفتح بان قوله وهي تندفع
بحمله عامل لنفسه لحصول مقصود المتاجر ليس بتمام
لان انما يندفع بحمله عامل حاجة المتاجر وحاجة
الاجر فان له حاجة الي الاجر كما ان المتاجر حاجة الي النقطة
وعلى تقدير حمله عامل لنفسه فقط لا يقضي حاجة بل
انما يقضي حاجة المتاجر فقط والظاهر ان عقدا الجارية
لم يشترط في حاجة المتاجر فقط بل انما اشترط في حاجة واحد
من المتاجر قدين واذا لم يجب للاجير العمل فيما نحن فيه
اجر لم تندفع الحاجة التي شرع عقدا الاجارة بها فلم يتم الجواب
هو ولا يخفى ما في كلامه حيث جزم بان على تقدير حمله
عامل لنفسه انما يقضي حاجة المتاجر فقط فان ذلك
لا يتم الا اذا كان ما حمله لم يستاجر معيها وما لم يمين فلم
يعمل له اصلا فتأمل ما نحن فيه بخلاف الدار المشتركة
لان المتعود عليه هناك المنفعة ويحقق تسليمها بدون
وضع الطعام والاجر يجب بالتسليم وان لم يوضع فيها شيء
فاذا كان فوائد الوضع لا يبطله فعدم امكان الوضع لا
يبطله ايها ومختلف المبدأ المشتركة لان المتعود عليه
هناك انما هو ملكك بغير صاحب وذا مر حكيم عيني انما
في النافع كونه هنا استاجر الرهن اي الرهنون من الميراثين
يعني لا يجوزنا استيجار الشريك هنا كما لا يجوز لنا ان يستيجار
الرهن

الرهن فانه لا اجاره اي للميراثين المنفعة والدولي ان يقول
لا تنفع احد اي الراهن بملكه والميراثين ليس بالملك حتى
يجوز منه وهذا لا حقيقة الاجارة هي ملكك النافع
بموضع والميراثين غير مالك الملك فلهذا يملك فملكها ان يملك
المتمليك من غير مالك محال والميراثين انما يملك مثل ذلك
به من حيث انه مالك له اذا الملك هو الميراثين للنفق
الا انه ممنوع عنه بسبب ما تنقل به حق الميراثين فاذا
بطل حقه بالدار له صار منتفعا به على ان ملكه لزال
المانع زيل في وفي جواهر الفتاوى لو انما جرح ما يعني تخلفا
لنفسه واصله فدخل المخرج بعض اصد قاله الكمال اي
لا جلي الا فتنس والانتقم ومن هنا يفرم ان قوله مع بعض
اصد قايلا تنافيا لا اجرة غير اي على المخرج لا انه اي المخرج
يسمى بدخوله في الحام للنتم بعض المتعود عليه وهو اي
المتعود عليه منتفعا الحام في الكفة التي استاجر فيها التاجر
وذلك بان قد باعه منتفعا الحام مدة معلومة وقد استوفى
المخرج بمصرها فانفتح بقدره ولا يستقط من ذمة المتاجر
شئ من الاجرة بدخوله ودخول من معه لا ذل ليس بمعلوم
يعني ان الاجرة تثبت في ذمة المستاجر بالعتد والقدر الذي
نسخت فيه غير معلوم ولا يمكن استقاط شئ ليها الترتبي
جميع الاجرة على المتاجر قال السيد احمد وهن يجرم على
المخرج ما اذا كان بغير رض المتاجر فلا شك في الحرمة واما
اذا كان برضاه فانظروا انه لا حرمة لاستقاط المتاجر
حتمه وحرره نقلا هو استاجر رجل ارضا صالحة للزراعة

ولم يكن المأجرا أنه يزرعها أو ذكر أنه يزرعها ولكن لم يذكر
 أنه أي شيء يزرعها فقد العقد حيث لم يعلم العقود
 عليه لأن الأرض تنسأ للزراعة ولغيرها من البنا والراح
 ونسب الخيم وكذا ما يزرع فيها يختلف في بعضه أقل من غيرها
 من بعض فلا يجوز حتى يبين أنه يزرعها ويبين جنس ما
 يزرع فيها فإنه عقد معاوضة فينضمي عند الجها الذي
 النزاع إلا أن يعلم المأجرا أن يقول أن يزرع ما نشئت فقدر في
 بمخل المزرعة فينضمي إلى نزاع قال السيد أحمد وقتل سري
 الدين عن المحبي أنه إذا استأجر أرضا بأجر معلوم مدة معلومة
 مقبلة ومراجاة كان معني ذلك عند الناس سواء انتفع
 أو لم ينتفع فالأجارة فاسدة لأنه يدخل إليها مسلوقة
 المتعنة ولو صرح بذلك كانت فاسدة وكذلك إذا قال مقبلة
 ومراجاة وإن كان معناه أنه ينتفع بها سابقا لانتفاعات
 فهو أيضا محل توقف ونظرا هو وأبده بما يبيده على بعد
 قوله لأنه يدخل في غير ظاهر لاهل معناه انتفع بالفعل أولا
 لأنها مسلوقة المتعنة وقوله وإن كان في غير ظاهره
 لأنه عند التعميم يضع الأجارة ^{سريع} خلافا لما لو استأجر الأرض
 ولم يذكر لكسكتي لتوقعه على الكسبي كما مر وكذا لو استأجرها
 لكسكتي ولم يبيح الكسبي فإنها لا تختلف باختلاف التعميل
 إذا سكن الكسبي المعتادة غير أنه لا يسكن حدا أو غيره
 لما فيه من زيادة الظرفين وقد مر ذلك وكان لا
 للشارح أن يقول بخلاف الأجارة الدار لكسكتي لتوقعه على
 السكني المعتادة فيخرج بالمعتادة الحداد ونحوه وإذا
 فدا

تسدت الأجارة في صورة المتن فزرعها ففرض العمل عاد
 العقد صحيحا والقباش أنه لا يجوز وهو قول زفر لأنه وقع فاسدا
 فلا يتقلب جابل ووجه الاستحسان أن الجها لا تقدر بنت
 قبل تمام العقد فينتقل جابل كالواستقط الاجل المجهول قبل
 مجبسه أو الخضار الذي يد على ثلاثة أيام قبل مجي اليوم الرابع
 وهما على الخلاف في زيل فيقول وهما على الخلاف في زيل فيقول
 أنه هذا من رد المختل على المختلف فان زفر لم يصح العقد
 في المسالين المذكورين فان قيل ارفعتم الجها لتجرح
 المزرعة لكن لم يرتفع ما هو موجب للفساد وهو احتمال
 أن يزرع ما يرضى بالرضى الجوانا يكون ما يزرعها مضرا بالرضى
 فتنتج بينهما المنازعة بسبب ذلك لأن الموجب للفساد في لزوم
 العقد كان احتمال ذلك وقد تحققت ذلك فكيف يتقلب إلى
 الجوانا ولا يتجرح أحداهما قديس بالتبشير صوتا لا حلا وحلا
 ولا استعمال إنما هو تعييني من أحدها فلا يصح قلنا الأصل
 جواز العقد عند انتفاء المانع لأن عقود الإنسان تصح
 بتدرا لملكات والمانع الذي فسد العقد باعتبار توقع المانع
 بينهما في تعييني العقود وعليه وعند استنفاد أحد النوعين
 من المانع يزول هذا التوقع فيجوز هذا العقد كما في النهاية
 ومخرج الدرر يتوقفها قاضي زاده بأن رب الأرض أن
 علم زراعة المستأجر ورضى به فلا نشك في صحة العقد والأف
 لم يعلم رب الأرض فالأشكال باق لم يرتفع قلتم المسمى
 استحقاقا والقباش أن يجب أجر المختل وهو قول زفر لأنه قد
 هذه المسألة ههنا وإن كان قبلا سها أن تذكر عند قوله وارض

للزراعة مع بيئات ما يزرع فيها او قال علي ان ازرع فيها
ما انتا العاجلة وجوب المسمى عند معني الاجل وقد يزرع اذاه
السيد احمد وقال في قول الشئ سا بقاعا وصحبي الصواب
حذف لان عوده الي الصبي لا يتوقف على معني الاجل بل على
الزراعة قبل معني الاجل وانما هذا قيد في لزوم المسمى كيف
والسادة من سابل الجامع الصغير وقد ذكر فيه معني الاجل
ونصفه عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يزرع الارض
ولم يسم انه يزرع فيها شيئا فالاجارة فاسدة وان اختصها
قبل ان يعمل فيها شيئا افسدتها وان زرعها وصفي الاجل
فله الاجر الذي سمي اه فندبر وقال في قوله وكذا يكون للسمن
ويهود الحق صحبي لوزرعها ولم يفيض الاجل قال انما جاز هذا
من قوله الذي زاده على المص وهو قوله عا وصحبي والافالم
لا يروى عليه شيء لان كلامه في وجوب الاجر في لا بد من هذا
التقييد لا يرتفع الجواز بالزراعة اي بزرعة المستاجر
شيء معين قبل تمام العقد الصواب قبل تمام المدة لكن هذا
اذا رضي به المخرج والافالم يزرع فانها تفسخ كما ان يكتفى بظهر
هنا انه بالزراعة يلزم العقد ويلزم المسمى وانما تفسخ لو
تنازع قبل الزرع كما هو منهم ما ياتي بعد وجهه ان المستاجر
وضع الزرع باذنه حيث اطلق له الزرع فلزمه العقد بالاجر
المسمى وصحبي قلت لو زرع المخرج فلا كلام وما لم يزرع الاطلا
فتأمل قلت بناء على ما زاده الشئ سا بقاعا من قوله كما
صحها فلو حذف المانع قوله فمعني الاجل كما صحبان ويترج
الجامع الصغير فلان اولي وان انتا جرحل جازا ليدنار

مثلا

مثلا الى بعد اد مثلا والحال ان لم يسم حمله اي ما يحمل
فالا حارة فاسدة فلو حمله المستاجر المتداد اي ما يمتد
الناس في تحصيل ذلك الحار فملك الحار فو الطريف لم يصنف
المستاجر لنفسه الا اجارة حيث لم يصنف الحمول فالعنى مائة
في بيد المستاجر لانه قبضها باذن مالكها كما في الاجارة الصحيحة
وصارة الزبيدي وضع حيث قال لان المبيع اما في بيد
المستاجر وان كانت الاجارة فاسدة لان الفاسد معتبرا
لصحيح كونه مشروعاً من وجه لانه مشروع باصلا دون
وصفه فلا يضمن ما يتعد فاذا انقضى ضمن ولا اجر عليه
اه وانما يقيد بالمستاد اذ بان حمله يحمل عليه الناس ليس
من التقدي فان سيطر الاذة ينصرف الي المستاد وفي الاجارة
الصحيحة اذ لم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان به لعل
المبيع الموحدة فكذا في الاجارة الفاسدة فكيف وقد انقلب
العقد جازا لاجل استحسانا فان بلغ الحار بعد اذله اي
المخرج لاجر المسمى اي لاجر المثل لان الفساد كان للحال
فاد اهل عليه شيئا يحمل على مثله فحين وانقلب صحبي كما مر
في مسألة الزراعة عن ارتفاع الجواز بالزراعة قبل تمام
العقد وتقلب صحبي بمجرد حمل المعتاد قبل بلوغه بعدا
اتقاني قال الاسبيج ابي عليه ما سمي من اكل الا فاعلنا
الالتقيين بالفعل كما التقيين بالتقوى في حالة الحكم ابتداء
العقد لان العقد في حق الحكم ينفذ عند حدوث المتعقبة
ولو يبي في الابتداء فكذا في هذه الحالة اه وفي حكم هذه
المسألة ما اذا استاجر عبدا ولم يسم ما استاجر له كما في شرح

الثاني وما اذا استأجر ثوبا للبس ولم يبين المالك
 لا يجوز لان الناس يتفاوتون في ثيابهم فلا بد من
 يجوز استئجار ثوبا كالثوب القاصي ثم انما يفسر على ما
 الزيادة يستثنى في مسالة الجار انه لو توسط الطريق لم
 الاجارة كالجوارح الارض لانه لا يجد ما يحمل عليه فذلك
 باذنه فان تنازع اي المتقاتل عند التقاضي فصل
 الفروع في مسالة الزيادة وتنازع قبل الحل في مسالة
 الاخيرة وظاهره انها لو تنازعا في البلد بعد الحل قبل ان
 يخرج فلا فسخ لكن قال الشيخ الرضوي ينبغي ان لا يتبع
 لعدم الضرر على المتنازع ففخت الاجارة اي يفتق القاضي
 المعتمد منع لان الحل يختلف باختلاف المحول فلا بد من بيان
 ليصير العمل معلوما فاذا لم يبين فسد العقد استجوابا
 وقفا الاول ان يقول وقفا للعسا وكما قاله الاقلية لان
 الدفع بالذات قبل التفتق والشبوت والرفع بعده وهو كتاب
 هنا نقيا من اي النقاد بعد اي في الحال يعني ان النساء
 باق قبل ان ترتفع الجربا لانه لا يتبين بالرفع في المسالة الاولى
 وبالحل في الثانية قال الجوزي وانظر حكم ما لو تنازعا بعد
 المدة قللت وظاهره ما مر في مسالة الزيادة الاذعية
 بالتنازع بعد مضي المدة فانه يبرأ وصحها وليس له الا للمحرم
 والله تعالى اعلم استأجر رجل دابة ثم حجب المستأجر الاجارة
 في بعض الطريق بان ادعى انها في يده مضمونة ومستأجرة
 فانه ادعى النصب فظاهري اذ اقيمت عليه بينة الاجارة
 وصحب عليه اي علي من في يده الدابة اذ حركها وحمل علي

الدابة

الدابة قبل ان يركب الاجارة وهو ما تبين دعوى
 النصب او العارية ولا يجب عليه من الاجرة شي ما بعده
 اي للبركات الذي بعد الدابة في مقابلة ركوبها وحملها
 واحالوا دعوى العارية والمالك يتكبرها لم تثبت العارية
 يكون مما صافان ثبتت عليه الاجارة بعد ذلك لان عليه
 اجرا مركب قبل ان يركب الاجارة ولا يجب عليه
 ما بعده عند اي يوسف لانه بسبب الجور اي جحود الاجارة
 صار عارضا فصارت الدابة مضمونة عليه والاجر والضمان لا
 يجتنبان اي اجرا بعد الجحود ضمان الدابة لو هككت بعد الجحود
 قال الشافعي ينبغي وجوب الاجر لو معدة للدابة لانه
 لا يخص بالمقتار كراهم وقد اختلف في المداية فتنبه اه وعنده
 علي يستعمل دابة المكارم ومثله في المداية فتنبه اه وعنده
 محمد يجب التمسك كله لصاحب الدابة لانه سلم من الاستئجار
 فسقط الضمان وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنسخ
 به وحده والانداء حصل منه ولم يصدقه المؤجر فوجب له الاجر
 المحمي على المستأجر لانه بذلك كما في شرح الجمع لمصنوع دور
 قال العلامة المقدسي وانت جبريات المسالة السابقة وظاهرها
 بريد ما قال محمد ونصب بان في المسالة السابقة غير
 لا زياره بالاجارة وانقلدها صحبة بار تفاع الجها لانه كما مر
 ولانه لا قول للمالك اي حبيبة وح في هذه المسالة قلنت
 لعل له قولين كل من صاحب روبي له قول وفي الانشاء قصر
 القوي المحمدي فان قبله فله الاجر والا فلا صدوره دفع رجل
 ثوبا الي قصار ليقتصره فكذا من الاجرة ثم طلبه منه بعد تسليمه

اليه فحده ثم اعترف به وجابه متعصرا فان قصره قبل الجود
استحقاق الاجر المسمى او اجر المثل ان لم يكن سمح لانه قصره
مع بقا عقد الاجارة وان قصره بعد الجود لاجر له لانه بالجو
صار غاصبا وانسخ عقد الاجارة فلان متبرعا بقصرته
فلا يستحق الاجر وكذا الصياح ان صبغه قبل الجود لاجر
وان بعد الجود قرب الثوب بالخيار ان شا اذ الثوب
قيمة مائة الصنع فيه وان شا تركه وضمنه قيمة ثوبه
كما سياتي في النصب ان شا الله تعالى وكذا النكاح ان سحبه
قبل الجود له الاجر فان بعده لاجر له والثوب للنكاح وعليه
قيمة المنزل كما اذا كانت حنطة فطرها كما في لول الجيرة والى
القاصرة احدي المسايل الجنس التي اختص بها الامام ابو
ابا يوسف حين جلوسه للتدريس قبل ان يتاذنه كما في
في الاشياء اجارة المنفعة بالمنفعة مخوذا اذا اختلفت
في اول كتاب الاجارة حيث استطرحة الكاخر عده بان الشكر
باعتبار المنفعة والذنا للصواب اذا اختلفا باعتبار المنفعة
كما في كتابه في الترخي وانظر منظره او انسكني بالثوب والركوب
بالجنس او الجنس بالزراعة او الزراعة مخدومة العبد واذا
اتخذ ابي المنفعة من العيين المستاجر تيب لا يجوز الاجارة
كما في كتابه في الكسبي بالكنبي ابي سكني واما في الخلاصة وذكر
الشام في كتابه في المنفعة اوب كسني حانوت وهو ما ذهب اليه
محمد في الاصل فلا لما ذهب اليه الخصاف واستيجار الجنس
المثوب بالجنس لسوء اخر وظاهر التكم فيها لو اختلفت
الشيان كما في كتابه في النقص بلبس التيامة والركوب
بالركوب

بالركوب اتخذت الدانتان او اختلفتا ونحو ذلك كما لو
استاجر عبد اجده من شهر اخذ منه كما في السراج وقد
قد مرنا موضحا في اول كتاب الاجارة مع نوايد زيدي فان
ثبت فراجعه وهذه المسا لا اعم من المسا لا الساتية في
قول الماتق وان يزرعها بزرعة ارض اخرى وقد عللت
بعلتين الاولى ما اشار اليه الثاني بقوله كما تقرر ان
الجنس ما تفراده بجم النسا ينح السوث النسبة يعني وان
تحدث نيا فنيا فلان نسبة فلا تخل مع اتقاد الجنس ولم
يخل بمقبوضة بقبض المين المؤجرة لانه اذا كان لغيره
صحة العقد وهو في المنفعة المبيعة وهي الخالية من البايما
مدخول البايما بدل الاجارة ولا ضرورة في جعلها مقبوضة
بقبض المين لان بدل الاجارة يجوز ان يكون في الذمة وانما
امتنع هنا عند اتحاد جنس البدلين وبه يخرج الجواب عما
يقال ينبغي عدم صحة مع اختلف في الجنس ايض لانه يبيع
الدين بالدين لان كلا من المنفعتين غير حاصل بل يجت
شيا فشيا وبيع الدين بالدين لا يجوز وقد تقدم الكلام
في هذا الباب مستوفى في التاليف ما ذكره صاحب القنية
انه انما افسدت لاد مستغنا عن ذلك فان عنده من ذلك
الجنس سلا والاجارة انما صورت بخلاف في القياس الى اخته
ولا حاجة وجاز ان يعلل الحكم بمثل شي فيجب اجر المثل فيها
لو استاجر منفعة منفعة سجد في الجنس اجر المثل باستيفاء
المنفعة كما مر لنا في العقد الاول وان يقول بكم عقد فاسد
ويكون الى واستغنا بباستغنا يعني ان الاجرة في الاجارة

ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عيّن الصيد لا يجوز ان ذكر المدة وان استاجر ليقض المبيع يجوز لا في رواية عن محمد كما في المتأنيبة رجال استأجر كلبا ساعيا للصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات لو استأجر الكلب والبازي وبين لذلك وقت معلوم ما يجوز ولا فالنار يجوز اذا لم يبين الوقت ولو استأجر سنورا لياخذ النار في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلبا للبحر في داره قال لا يجوز ذلك ولو استأجر فردا اكسرت البيت قال حولا نارح يشترى ان يجوز اذا بين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرر بخلاف السنور كما في الحائنية قال في المنتقى اذا استأجر ديبا ليصيح لم يجوز وذكر غثه افسلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضرب حتى ينفله فلا يجوز البيع والجاره كما في المحيط ولو استأجر ارضا ليصنع فيه الشبكة وقت يجوز كما في الوجيز وبه اى ما ذكر من انه اذا ذكر اليوم يكون المستأجر ويصح المقدمين وهو الذي في المجتبى فنقول الثايع صريحة سبقت فلم نالنه نقل في المحيط عن الصيرفية ط استأجره ليقطع الشوك اليوم قال لا يصح وان قطع الشوك فلما مور على هذا الواستأجر حتى يقطع الشوك وقال حتى يقطع الملقف لم يصح قال قب وقيل لا ستأجر هكذا ذكر ابو الفضل في تجديده عن محمد اذا قال اقتل هذا الاسد او الذئب ولك درهم ثم حر صيد لا يجب المسمى وكفى بجيب اجر المثل والصيد المستأجر فكذا هنا يجب لما صور اجر المثل والملف والشوك لمتأجره

النا سدة انا نجح باستيفاء النفقة لا بمجرد العقد ولا بالشرط التجهيل استأجر لبيد له او يحفظ له فان وقت المتأجر لذلك اي العمل الذي اراد منه الاضطيا دا والاحتطال وقيل بان استأجره ليحفظ او يوسطا ديوسا الى الليل حان ذلك الاستحجال لان الاستحجار على المتقة وهي تحصل بتعليم نفسه على اولا وقال في الواحجية لان هذا الجرح وشرط صحته بيان الوقت وقد وجد الا بالان لم يبين الوقت لا اقل لم يوقت وعين الخطب فسد اذا كان الخطب في ارضه غير مملوكة للمستأجر ولذا قال الا اذا عين المتأجر الخطب وهو اي الخطب منك فيجوز مجتبى قال نصير سالت اباسلما عن من استأجره ليحفظ له الى الليل قال ان سمى يوما حان والخطب للمستأجر ولو قال هذا الخطب فالجاره فاسدة والخطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الخطب الذي عينه ملك للمستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يحفظ له يوسطا له قال الخطب والصيد للمامل وكذا اضرية الثايفي قال استنادا روح بيني ان يحفظ هذا فقد ابتلي به العامة والخاصة في تفسيره بالناس في الاحتطال والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واحتجوا في حشيت الملك للأعوان فيها ولا يعلم الكل بها فيمنعونها قبل الاستيها ببطريقه والاذا فيجب عليهم مثلها او قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم عما ذا اسد عن الحمل وموقف العلم والعمل كذا في التقنية ولو استأجره لبيد له او ليقل له واستأجره للخصومة او ليقاضي الدين او ليقضي الدين لا يجوز فان فعل بجيب اجر المثل ولو

قال روح رايته رواية في بعض الكتب ان ذكر اليوم زواله من الارض
وان لم يذكر فلما قلت قلت هذه رواية الحارثي وبه يعني انه
وهذا ما تقدم عن المجتبي وغيره قال في الشيخ ومن ثمة عونا
عليه في المختصره فسروا استا جراته لتختبر خبر اللالك لم
يجز لان هذا القول من الراجح عليها ديانته لان النبي صلى
الله عليه وسلم تسم الاعمال بين فاطمة وعلي رضي الله عنهما
عنها فعمل عمل الدخيل على فاطمة وعمل الخارج على علي رضي الله عنهما
ابو حنيفة اذا استاجر الرجل امراته لتخدمه كل شهر ياجر مسجبا
لا يجوز كما لو استاجرها لول من اعمال البيت من الخبز والبطيخ
وارضاع ولده منها ولو استاجرها لتخدمه فيها ليس من جنس
خدمته البيت كرحى ووايه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير
مستحق عليها كما في المحيط ولذلك قال وان استاجر زوجة
لتخدمه لتبيع اي لاد بيع الخبز جاز صيرفة وتنا رخصة ولو
استاجرت المرأة زوجها لخدمة او لرحى الغنم فهو جائز ولو لاد
ينسبها ولا يجوزها في ظاهر الرواية ورويه بن عصفه سعد بن
معاذ المزوري عن ابي حنيفة انه باطل وهكذا ذكر الحارثي في مختصره
وروجه فلاهر الرواية ان خدمتها غير مستحقة عليه ونسأله
معلقة له في نزلت الاجارة بهمة الاعتبار ولو خدمتها استحق
الاجر كما في محيط السرخسي وبه ينبغي كما في جواهر الاخلاص
ولو استاجر بوبه لم يجز حريه كما في عبيد بن لثيره او كافر
وله الاجارة اعمل ولا ينقص الاجر من كان اجرا مثل نقى من
المحمي كما في محيط السرخسي وان استاجر جده او جدته
للتخدمة لا يجوز ولو خدم فلان المسمي ويستوي في ذلك ان
يكون

يكون الابن حرا وعبد اسلا ولا فراخا في المحيط ولو استاجر
ابنه او المرأة ابنها لم يجز في بيعتهما لم يجز ولا يجب الاجراء
خدم الا اذا كان حرا ولا يملكها في الخلاصة وان كان الابن
حرا فاستاجر احد الابوين ليرعى غنما له او استاجر له لول اخر
وراحلته فانه يجوز كما في الذخيرة وفي الفتاوى اسرة قالت
لزوجها ان يخدمه ليرعى غنما له او استاجر له لول اخر
ان قال لا اريد الزيادة فالاجارة باهله وهذا الحداب
يوافق رواية ابي عصفه ونجاء فلاهر الرواية كما في الترخا
ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القربان
شأننا من قال اذا استاجر عمة للخدمة والم كبر واستاجر
اخاه الا كسر للخدمة لا يجوز كما في المحيط المسلم اذا اخبر نفسه من
لا ليرجى صجانه ويكره وقال الفضلي لا يجوز في الخدمة وما
فيه الا لاد محال في الزراعة والسقي كما في الخلاصة اجرت
امراة دهرها لزوجها اي منه فكنها فلا اجراء جانية
وهو بمنزلة استئجارها لتطبخ او لتخبز وفيه نظر وينبغي
ان يجوز لانه ليس عليها في الحكم ولا في الديانة ان تسكن
دارها وانما مودة تسكنها علي زوجها كما لو جرت نفسها
منه باليس من اعمال البيت يجوز كذا هذا وما نقله الخارج
عن الخا نيرة فقد ذكره في الفتاوى وقال فيها وهو بمنزلة ما لو اشترى
لخبره وطعمته انما اراد ليربط الا لا ان مستغفنة سكن الدار
تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات ومسي
ان يكون عامية نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة
اه بلغظها قلت كنت في حاشيتها اي الاشياء يتغير

الحمل والمدة تجوزا فهو في الظاهر لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض فويل ينبغي ان تجوزا الدجارة اذا كانت موقفتة وكان العمل معلوما ولم تنقش التماسا على وجه العروس ونظيرها الاجر لان تربيته العروس مباح اه واجازة الفنة والشهر مع المأنة يجزي لعموم البلوي اي انه لا يصح استيجار الاكون العقدة برودة على استئجار العبد وجيلة الصحة ان يوجز المأنة معلومة ويصح المخرج المأنة نقالي اعلم مضافات ولنظها كما نقله في الخ وفي التهذيب لا يجوز الدجارة ما نهى او قضاة او سواهم استأجر الفنة والشهر مع المأنة يجزي لان فيها استهلاك العبد اصلا والفنوي على الجملة لعموم البلوي ولو استأجر ارضا مع المأنة يجزى اه ولو جري ارضا مع شرب ارض اخرى لا يجوز كذا في شرب الخمرية وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة والمكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ان يعم من بيان ما يستأجر له من العمل والركوب وما يجلي عليها ومن يركبها وفي استيجار العبد للخدمة والنوب للباس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان اختصا حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى ويفرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضى بفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة وليس الثوب وطبخ في القدر ففسدت المدة فله ما سمي استخسا نا ولو فسخ القاضى الاجارة ثم زرع او حمل او ليس لا يجزى شيئا كما في البدائع وفيها ولو استأجر ارضا

النصارى عن المضرات موزيا للكبيري قال قاضي خان هنا اي في سائر الاجازات والمراد ما رها من تزويجها ولعله ذكره في شرح الجامع الصغير والزوائد له والافندي في تناوله هو ما تقدم عنهما الفتوى على الصحة اي صحة الاستيجار لادار تزويجه لتبعيةها اي المأنة له اي لزويجها في السكنى والنظر ما نقله في الخ عن قاضيات لان سكنها هاهنا لا يصح بالبيع والتخليه لانها تابعة للزوج في السكنى وزاد في تنوير المباهير لان سكنها هاهنا ولان اجازتها الدار من الزوج انقضى صحته حتى لو لم تسكن معجب الاجر بل شك بخلافه لان المطبخ والخزيرة برعمال البيت لانها لم تنفق كذا في المضرات اه ورجل تزوج امرأة وهي في منزل كبراء فمكث معها سنة فيه شرط صاحب المنزل اكرا وقد اخبرت الحولة الزوج ان المنزل معها كبرا ولم تجبره فالجرة على المرأة ودون الزوج وان كان قال لها لك على مع تنفكك اجر المنزل كذا وكذا وضمنه لوب المنزل فهو عليه وان انشدها لم يعلم بضمه لوب المنزل بشرط لم يطعها فله ذلك كذا في المبسوط امرأة سكنت بيتا اختها بغير رضاها سنين وكما دنت تنفكضى عليها بالاجرة فعملها اجر المنزل كما في الفتية فليحفظ واجازة المأنة لتربيته العروس ان ذكر المدة والعمل والواو يعني اولان العمل يصير معلوما باحد الامرين ويكون بتسمية العمل كالخبر المشترك وتسمية الوقت اجبرا خاصا بلزبنة ولفظها استأجر مشاطة لتربيته العروس لا يجعل لها الاخر لعدم صحة الدجارة الاعلى وجه الهدية والصواب انه ان ذكر العمل

ليزورها حنطة فزرعها برطبة صنف ما نقصها ولا اجزله ولو
استاجر زاملة على عملها كذا كذا من الدقيق والسويق وما
يصالحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المالح من لظفر
وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي
الا سحنات يجوز كذا في المحيط ولو اكثر في محال الى كذا محال
رجلين بوطا ود ثولا به وان يري الرجلين لانه مقصود
ولا حاجة الى بيان الوطى والد ثولا به لنوع وان اختلف
في وقت الخرج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الي
من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر
على صاحبه وتكتب المودعة وكذا لا يلتفت الي قول المالك
اذا ذكر وقت خفاف فوت وقت الخ نغاليا لو شرط شيئا
علي موجب شرطها ولا باس بان يسلط كل ملكة قيل
ايام الحج يشهر او سنة لانه في معنى اجارة مضافة كما في
العتابية ولو تكاثر محلا وزاملة وشرط محلا معلوما علي
الزاملة في اكل من ذلك المحل وتنقص من الكيل والوزن
لان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهبا ورجا ليا ولا يمنع
الحال من ذلك بخلاف المحل فان اذا اشترط فيه انسان
معلوما فليس له ان يحمل غيرها الا برضا الحال لان الضرر
علي الدابة يختلف باختلاف الركب كما في المبسوط ولو بين
وزنات المالحيت والهدايا كالتا احب اليها وان اراد الا
الاختيار في ذلك فينبغي ان يسمي لكل حمل ترتيب من
ما اراد او اثنين من اعظم ما يكون من ذلك يكتب في الكتاب
ان الحال قد راي الوطى والد ثولا والقوتين والد او اثنين

والحنطة

والحنطة والحنطة فان ذلك اوقت وانما كتب اكلتان على
اوقت الوجوه وان اشترط عليه عقبه الاجير فهو جائز
وفي تفسير عقبة الاجير قولان احدها ان المستاجر ينزل
في كل يوم عند الصباح والمساء ذلك معلوم في كبر الجير
في ذلك الوقت ويسمي ذلك عقبة الاجير والثاني ان
يركب اجيره في كل مرحلة فرسخا او نحوها هو مصفا في
علي حنطة خلف المحل وتسمى ذلك عقبة الاجير وتكتب
الشروط قال ابو يوسف ويحد ثري ان يشترط من هذا
مكنه كذا وكذا من كذا في المبسوط ولو استاجر دابة او عسا
اخر ولم يسميها في العقد لم يجز الا اذا عيى وقيل المستاجر
جائز كما في الفتاوية استاجر دابة الى سر قند يجوز لانه اسم
لعيى البلدة والى تجاري لا يجوز لانه من كرمينه الى ورو
فالحقنا والحقوقى انه يجوز لانه يولد به عند الاجارة المدينة
عرقا كما في جواهر الا خلاطى تكماري دابة الى فارس فالاجارة
فاسدة لان فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغد
وما وراء النهر والهند والخطا والدشت والروم واليمن اسم
الولاية وبلغ وهراة واورجند اسم البلدة وفي كل موضع هو
اسم للولاية اذا بلغ الدني له اجر المثل لا يتجاوز عن المسموع
ونفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله
كما في الوجيز ولو استاجر دابة ليطحن عليها كل شهر بمسرة ولم
يسم ما يطحن ولم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو مستأجر
وان جاز واحد صنف ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكحد
يطحن لا يجوز ولو قال تطحن عليها كل يوم عشرة اقعة خنطة

فيه الما الي ارض له او الي رحى ماله او استاجر سبل مال سبل
ما ميز به فيه او استاجر ميزا باليسيل فيه غسالة او اربعة
ليصب فيها بولم والنجاسات لا يجوز كان في المحيط والواست
بالوعدة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كان في الظهيرة ويروي
عن محمد بن اذ الاستاجر موضع ارض معروف باليسيل ماله او جابر
لانه لما عين الموضع زالت الجها لكان في محيط السرخسي واليحيوي
اجارة ما في نهرا وقتنا او بيرة وان استاجر نهرا والقناة
مع المالم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اصله والقوي
على الجواز لعموم البلوي وهي المسالة الاخيرة في الباب لشم
ولو استاجر ارض مع الما يجوز تشتمل في التهديب ولو استاجر
علوم نزل ليبي عليه لم يجز عند ابي حنيفة راج خلا قالها
لان ارض العلوة عزلة ارض السفار ولو استاجر ارض النبا
عليه جاز وان كان قدر النبا مجهولا فكذا هذا كما في محيط السر
ولو استاجر طريقا بمرتبته او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند
ابي حنيفة لا يجوز عند هاجم بن جعفر في العيوت اختار قوله
كما في الخلاصة ولو استاجر علوم منقول لم يرب فيه الى حجرته لا يجوز
عند ابي حنيفة راج وعند هاجم بن جعفر وكذا قال الشيخ الامام
احمد الطواوسي راج ينبغي ان لا يجوز هذه الاجارة اجاعا كما
في المحيط ولو استاجر ظهر بيت فبيعت عليه شتر او ليطيع متاعه
عليه اختلف المتابع فيه لا اختلاف نسخ الاصل ذكر في بعضها
انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان الفتوى
عليه معلوم كما في البدايع ولو استاجر سفلا وقت معلوم باليسبي
عليه علموا جاز كما في الخاتبة وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد

حي

جاز فان وجدها لا تقطن ذلك فله الخيار كما في العتابة
رجل استاجر اربعة ليطيحت كل يوم بدهم وبيت ما يطحن من
الحنطة او الشعير ويخود ذلك في الكتاب انه يجوز وان لم يكن
مقدار ما يطحن هكذا قال بعض المشايخ الامام ابو بكر
المعروف بخوارزمي زاده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم
وعليه الفتوى كما في الظهيرة والى نية ولو استاجر رجلا
ليبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وتبع
الغنم فهو ما نفعه في الغنم ابينة وان ذكر ذلك وقتان
ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بان قال له استأجرتك الميوس
بدهم علي ان تبني وقت فتعري لا يجوز وان فسدت الاجرة
وعمل وان عمل كلان له اجر مثله على ما هو المعروف في اهل
ذلك العمل وذكر محمد بن الحليفة في استيجار السمسار قال
قامروان يشتري له شيا معلوما ويبيع ولا يذكرو له اجر ثم
يواشيه بشي امنا هسية او جزا العمل يجوز ذلك لسان
الحاجه رجل استاجر دالرا او بيتا ولم يسم الذي يريد
له ففي الاستساقاة لا تقسم كما في المحيط ولو اخذ السمسار
اجر مثله صل يطيح له ذلك تكلوا فيه قال الشيخ الامام
المعروف بخوارزمي زاده يطيح له ذلك وهكذا عن غيره واليه
اشار محمد بن الكتاب كما في الخاتبة وسبل الحسن بن علي
المعصني في عن صفق علمه تقش النياب وتقش بدم الشاة
الحنطة مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء
غير الدم وبأخذ ليرة سبعة الفل صل تطيب له هذه الاجرة
فتال نعم كذا في الفتاوى خاتمة ولو استاجر نهرا باليسبي
فيه

يصلح بها الغزل كي ينسج جانز له من اجارات الناس
 ولو استاجر حايطاً ليت فيها الا وتاد يصلح عليها الاسم
 ينسج به شعرا وديبا جا لا يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا
 لينسج به شعرا وديبا جا لا يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا
 لان هذا ليس من اجارات الناس وفي عرف ديارنا ينسج
 ان يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا لان الناس قائلوا ذلك
 في الفضل جيمنا وفي نوادره تمام استاجر وتاد يوتد به جانز
 كما في الذخيرة يصح استسج الوقت الذي يصلح عليها الاسم
 استاجر وتاد التقليل المتاع لا يجوز كما في الوجيز ولا يجوز لاجار
 الشجر على ان التز لم يستاجر وكذا الواسط جريرة او شاة لكون
 اللين ان لو لوله كما في محيط السرخس وذكر الكوخ في مختصره
 ان من استاجر تخلا وشجر البسيط علقه ثيابا لا يجوز وفي
 المستقي اذا استاجر الرجل سطحا ليحفظ ثيابا عليه جانز كما في
 المحيط ولو استاجر شجر البسيط عليه الثياب لحنف لا يجوز
 كما في الخانية ولو تلاك دابة الى بغداد على انه ان بلغ عليها
 فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة لجهالة البدل وكذا لو
 استاجر بها بكم او حكم صاحب الدابة فان قال رضاني عشر
 لا يزيد على عشرين وينقص عن عشرين كما في المحيط فسرور
 في فساد الاجارة بالوكان المتاجر مشغولا بغيره في الخلاصة
 والخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخري باطل كما لو
 اجر دابة من اشوات ثم قال لغيره ان انسخت الاجارة بيتا
 اخر فمفك فانه لا يجوز استاجر بيتا هو مشغولا بمتعة
 المجرم ذكر الكرخي في مختصره رواية عن ابي حنيفة رج لا يجوز
 ويومر بالترغف والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في الترخف

بصل
 وانه قال لاس للستاجران يعني بيتا او رباطا في الدار
 المستجرة اذا كان لا يضر بالدار فقال ابو الليث الكبير
 يوخد كما في حايطي القناري ولو استاجر موضع ارض مدة معلومة
 الا لسطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء اذا هرا روضه
 من اخر تيكري المستاجر فيها انهر او اجر حايطا ليعني عليه
 المستاجر ان يفتح عليه خشبة فان الاجارة لا يجوز في
 جميع ذلك كما في لصغري ولو استاجر ميزابا ليركبه في داره
 كل شهر باجر معلوم جانز لو كان الميزاب مركبا في حايط المجر
 لا يجوز كما في الظهيرية ولا يجوز اجارة الاجام والانهار
 للسحر وغيره ولا يجوز اجارة المرحي لم يرد به اجارة
 الا لارض فان اجارة الاراضي جايقة واذ اراد به اجارة
 الحلال والحليلة في جوارها ان يستاجر موضعها من الارض
 ليعرب فيه فسطا او ليجعله حظيرة الغنم فحق الاجارة
 ويبيع صاحب المرحي له الانتفاع بالمرعي كما في المحيط وفي
 جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريده ان يدخل هذه الارض
 كما في الترخاينة ولو استاجر مرعي لعبد بعينه فزهاه في
 تلك السنة لم يمنع ماري وبأخذ عبده فان كان المرح
 قد اعتقه او باعه جانز ذلك ويمنع قيمته كما في المبسوط
 وفي كتاب السرب ولو اجر بكرة وحبل او لافسقيها
 غنمه فهو فاسد للمجالاة ان يسمى وقتا فيجوز كما في
 المبسوط في كتاب الاجارات ولو استاجر حايطا ليضع
 عليه جذوا او سرة او كرة لا يجوز كما في الخانية ولو
 استاجر موضع معلوما من الارض ليتد فيها الا وتاد

ضرر فاحش كما في الخانبة فان مضت مدة الاجارة قبل ان
 يختصا ثم قلع الزرع فالمستاجر بالخيار ان يشا فقبضها ودفع عنه
 اجر ما يقبض وان شا ترك بخلاف ما لو استاجر من البكرها
 ومنه المخرج عن السكني في بعض المدة بلزده العقد في الباقي
 ولا خيار له كما في محيط السرخسي ولو استاجر ارضا فيها رطلية
 سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وراي يوسف راجع فان
 قلع ربا الارض الرطبة وقال للمستاجر ان قبض الارض ببعضها
 فهو بائنه فان اختصا قبل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم قلع
 الرطبة بعد ذلك لم يبع الا باستيباف العقد وان مضى من
 مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يجتصها ثم قلع الرطبة
 فالمستاجر بالخيار ان يشا فقبضها على تلك الاجارة ويطرح
 عنه اجر ما لم يقبض وان شا لم يقبض كما في السراج ثم الزرع
 اذا لم يدرك فاراد جوارها الاجارة في الارض فالجيلة في ذلك
 ان يدفع اليه الزرع مساملة ان كان الزرع لرب الارض على
 ان يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه واجر له واعلى له على
 ان سارزق اعد تقالي من الفلة فهو بينهما على ما يتسهم لهم
 من فلكه للدافع وتسعة وتسعون سهما للمدفع اليه غير
 باذن له الدافع ان يعرض السهم الذي له اليه مدفوعة هذه
 الضميمة او الي شي اراد ثم جوار الارض منه وان كان الزرع
 لعير رب الارض فينبغي ان يوجر الارض منه بعد مضى السنة
 التي فيها الزرع فيجوز وتفسير الاجارة مضافة الى وقت
 في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم
 مضاملة كما في المحيط وحيلة اخرى ان كان الزرع لرب الارض

ان

ان يبيع الزرع منه بشئ معلوم ويتقاضى ثم يوجر الارض
 منه وان كان لعيره بعد مضى المدة ولو اجر مع هذا بدو
 الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد يتقلب جابل كما في الخلاصة
 رجل اجر ارضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة فتقضى المزروعة
 فاسدة وفي الغارغة ايضا فاسدة لنفسها كما في جواهر
 الفتاوى وفي فتاوى القفلي فحين استاجر ضياعا ببعضها
 مزروعة وبعضها فارغة قال يجوز في الفارغة دون المنقولة
 وان اختلفا فالقول المؤجر كما في المحيط ولا يجوز استيباف الارض
 السخنة والترقة وهي لا تصلح للزراعة لان منقعة الزراعة
 لا يتصور حرد رثها منها عادة كما في البدايع ولو اشترى رجل
 قصبلا ليقطعه او اطلقت العقد حتى يبيع اشترى استاجر الارض
 مدة معلومة ليرترك القصبيل حاز فان ترك هذا المستاجر
 حتى بلغ الزرع يجب الاجر للبائع وطابت الزيادة له لصحة
 الاجارة ولو كان المشتري بالتفصيل استاجر الارض الى ان
 يدرك ولم يتكسدة معلومة فالاجارة فاسدة لغيرها لزمالة
 فان ترك في الارض حتى ادرك لزده اجر المثل بخلاف التفصيل
 حيث لا يجب الاجر هناك اطلاقا قال ويطلب لرب الزرع
 بقدر الثمن وما غرم من الاجر ويتصدق بالتفصيل هذا الذي
 ذكرنا قياسا قول ابي حنيفة وعي ما على قول ابي يوسف
 يطلب له الزيادة في الوجوه كلها كما في الذخيرة ولو اشترى
 ثمرة في خاتم استاجر التفصيل ليرتبها فيها لم يجز لانها
 ليست من اجارات الناس كما في المحيط ويرجع بالاجر ان كان
 بعده ويطلب له ما زاد في الثمار كما في الذخيرة ولو اشترى ثمرة

في محل ثم استاجر الأرض بدون الفخلة لم يجز لأن الفخلة بايل
بينه وبين التبر وإن ملك الماخر والمساكن مشغول بذلك
الموخر وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها شتر
استاجر الأرض لا أيضا الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة على
ملك الماخر فقد حال بينه وبين المستاجر ملك الماخر ولو اشترى
فخلة فيها غير ليقلها ثم استاجر الأرض لبيعها جائز وكذلك
لو اشترى الرطبة بأصلها ليقلها ثم استاجر الأرض لبيعها
جائز ولو استاجر الأرض في ذلك كله جائز كما في المحيط الشيعي
سئل والذي عن رجل استاجر من رجل أرضا فجاء المبطنة
بمقدار معلوم وعندهما من التراب والسويقين لأصلا حرا
ولم يبين المدة ولا ثمن السويقين من أجر الأرض هل يبيع هذا
الاستيجار ويريد القدر فقال لا يبيع قيل له لو أن المستاجر
انفق فيها لدفع الفالين من المزدور ما يحتاج إليه في ذلك
ثم يبين أن ذلك الاستيجار فاسد هل تلفو نفقة أم لا
أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب الأرض
قيل له لو لم يكن له التضمين في الشروع هل له يدعي أن لا يضمن
وأفساد ما أصلى فقال له يدعي أن لا يضمن فاما أفساد
ما أصلى فسقط وتجب نفقة يضمن من ذلك كما في الترخاينة
استاجر عيسى العبد البائع قبل قبضه شهر بدينهم لتعلم
الخبر وألحنا طنة جائز وله الأجر وإن علم وإن مات في يد
البائع قيل الشهر ويصده ما من مال البائع ولا يكون هذا
قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستاجر له نفسه وأهيا طنة جائز
وإن هلك فإن كان تقصير القطع أو الفسل صار قايضا
فيهلك

فيهلك من المشتري والدفع البائع ولو استاجر المشتري
ليحفظ له كذا أجازا فاسدة لأن حفظه على البائع
حيث يسله إلى المشتري وكذلك الواسطة جاز الرهن المرتب
لحفظ الرهن ولو استاجر لتعلم عمل جائز وكذلك الواسطة جاز
المالك الفاضل على التفصيل المذكور كذا في القنية فسر
في استيجار الدلال في الأوقات للناس طهي إذا قال لرجل يبيع هذا
المتاع وذلك درهم أو قال اشترى هذا المتاع وذلك درهم ففعل
فله أجر مثله لا يجزى له الدرهم وفي الدلال والسما يجب
أجر المثل وما فقا صنوا عليهم أن من كل عشرة دنانير كذا
فذلك حرام عليهم كما في الذخيرة دفع ثوبا إليه وقال يبع
بشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف إن باعه
ببشرة أو لم يبعه فلا أجر له وإن قبض في ذلك ولو باعه بدين
عشرة أو أكثر فله أجر مثل عمله وعليه الفتوى كما في الضيائية
رجل أراد أن يبيع بالخراصة فامر رجلا ليشتري ديني ثم يبيع
صاحبه فتاوى ولم يبيع قالوا إن يبيع لذلك وقد أجاز الأجاز
وله الأجر المحمي وكذلك لم يذكر الوقت ولكن أمره أن ينادي
كذا صوتا جازا يظن قال الفقهاء أبو الليث لا شيء له لأن الحادة
فيما بين الناس أنهم لا يعطون الأجر إذا لم يتحقق البيع وهو
المختار كما في الظاهر بيرة والخاينة قال له لئلا أعرض ضيعتي
وبهها على أنك إذا بعتها فذلك من الأجر كذا فلم يقدر الدلال
على إتمام الأمر ثم باعها دلال آخر قال أبو القاسم لو عرضها
الأول وصرف فيه ربه زاجرا يمتد به فاجر مثله له واجب
بقدر غنايه وعمله قال أبو الليث ربح هذا هو القياس ولا

يجب له استحسانا اذا انكر به فاختد وهو موافق قول بيقرب
هو المختار كما في الفتاوى الكبري الدلالة في الخلاص لا تتزوج
الاجر به يعني الغطي في فتاواه وغيره من متنازع زمانا
لأنه يفتقر بوجود اجر المثل وبه يعني كما في جواهر الخلاص
الدلالة في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انسخ البيع
بيئتها بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة لا لخياط اذا
خاط الثوب ثم فتقه صاحب الثوب كما في خزنة المفتين
في نسا داجارة البناء الحارفي الاصل استاجر لبيبي له حايطة
بالاجر والجص وسمي كذا كذا كذا كذا من هذه الاجازات وكذا كذا
كذا من الجص ولم يسم الطول والعرض كذا كذا كذا كذا فاسده
قباسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا كذا كذا من الاجرة
او اقلية ولم يسم الملبس ولم يبره اياه ان كان ملبس اهل تلك
البلدة واحدا وكان لهم ملابن مختلفة الا ان غالب علم على
ملبن واحد جازت الجارة استحسانا وان كان ملابنهم
مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها لان الجارة فاسدة
كما في الذخيرة استاجر لبيبي له حايطة بالاجر والجص واعلم طوله
وعرضه جاز كما في محيط السرخسي كذا في المسوط في باب اجارة
البناء ولو استقرت الاداء على البناء وضع المذبح والهراب
وكسرا السطوح وتطيينها وسمي ذلك فهو جازان استاجر
لبيبي له بالبن فغلي البناء المطين ونقله الى الحايطة الا ان
يكون ملكا نا اميدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه
الملك ان ذلك خيار له وان استاجر لبيبي له حايطة بالوهص
وشروط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جاز لان العمل

ما

باسمي يهصر محلوما عند اهل الصنعة على وجه الاتفاقات
اهو في المحيط ولو استاجر لبيبي له حايطة بالوهص وشروط
عليه الطول والعرض لا تخوثر لان العمل لا يصير محلوما اهو
بشرعني ابي يوسف في رجل استاجر اخر لبيبي له حايطة اراه
موضعه وسمي طوله في السحا وطوله على وجه العرض وعرضه
على ان يبيبي كل الف اجرة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
فبني في السفلى فادخل الف اجرة بالجهن المسمى لها ثم ماتت
البناء فان الاجر يتقسم على موضع ما بقي من الحايطة وما بقي
فيسطح حصته ما بقي على التسعة كما في المحيط وعن سمي
الائمة الا ورجندي قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بشرقة
فلما شرع بعماره ازداد الخراب فاصلح الكل فلا سئ له سوى
ال عشرة كما في التنية وفي جامع الفتاوى ولو استاجر رجلا
لبيبي له منارة طوله كذا او عرضها كذا فاعلم اني بصرها انما
يجب الاجر مجسدا ولو استقر لبيبي بعشرة اذرع فحصر
خمس اذرع ثم قال لا اقدر ان احفر البقية من غير خدرا
جسه حتى يحفر كما في الترخا نية ولو استاجر رجلا لبيبي له
في هذه الساحة بيتي فدون سقفين او فوي سقف واحد
وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك كذا في فتاوى ابي الليث
انه لا يجوز لبيبي ان يحد ان كالات بالاداء المستاجر لبيبي
كما في المحيط ولو استاجر لبيبي لبيبي لبيبي لبيبي لبيبي
الموضع وطول البير وعرضه ودوره وفي السرداب يبيبي طوله
وعرضه وعرضه كما في المستانية ولو استاجر كذا كذا كذا كذا
الطول والعرض والعنف جاز استحسانا وبوخذ بوسط ما يمل

والنهر والفتاة والسرّاب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر كما في المبسوط ولواستاجر به لغيره لا فائدة فاره منحتها ومصرها وعرضها رسي لم يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طينها بالاجر والحصى من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر والحصى من عند المستاجر ولم يسم عدد الاجر فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يجعل الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الحصى وعدد الطين وطوله في السماء فهو وقت لا بد من المنازعة ابعد كما في المبسوط وان استجر الحفر القبران بين الطول والعرض والعمق يجوز تباين استحسان وان لم يبين الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يميل الناس كما في الترخا وان وصفوا له موصفا فوجد وجه الارض ليس فلما حفر زعجا وجد جبالا جبره على ان يجفزان لان ذلك مما يجفزان الناس وان لم يسموا الحد او لا اشتقا فهو على عادة اهل تلك الناحية فان كان باكثر فتمتعظم علمهم على الحق وان كان في بلد عظم علمهم على النشق فهو على النشق كما في المبسوط وفي النوازل سيل على اجر القبر يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكنت من جميع المال كما في الترخا نية ذى التجريد رجل استاجر قوما يحملون جنازة او ينسلون ميتا فان كان في موضع لا يجد من ينسله غيره ولا وصف يحمل غير هؤلاء فلا اجر لهم وان غشاة فاس فلهم الاجر والمخاض على هذا وفي موضع الاجر لهم لو اخذوا لا يطلب لهم كما في الخلاصة ولو

الناس كما في العجير ولو استاجر به لحفر به لغيره وحده وسحق عمتها وسحقها حتى جائزت الاجارة فلما حفر بمصرها وجد جبالا اشتد عملا واشد سؤا فانه كان يقدر على حفرها لولا ان استاجر بها الا بالارادة يلحتم زبانا مشقة وتعبا فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالارادة التي تخفف عنها الا بالارادة يجبر عليه وهل يحق الاجر بقدر ما عمل لم يترك حفرها هذه المسألة في الكتاب وهي فتوى شمس الائمة الا وحدهم في ان يستحق اذا كان يعمل في ملك المستاجر بخلاف ما اذا عمل في ملك غير ملكه كما في المحيط ولو حفر بمصرها فوجد رخواصة من حيث يخاف عليه التلف لم يجز في شرح الطحاوي وان شرط عليه ان يملأ ذراع في طين او سبعة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء مثله وربع مقدار البير طولها عشرة مثلاً فهو جائز كما في الذخيرة ولو حفر بمصرها واراد ان ياخذ حصصها من الاجرة ان كان في ملك المستاجر فله ذلك وكل حفر يشاء مسلماً اليه المستاجر حتى لو انهار البير فادخل سيل او لوج فيه ان التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من اجرة وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر فيسئلها اليه حتى لو انهارت فاستلقت قبل التسليم بانزله لا يستحق الاجرة كما في الميناء وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخليه وسقط حفر بمصره فلا جناح لان يسلم حتى يبقه كما في المتأبية ولو استاجر به لغيره لم يبرأ في داره فظهر الماء في البير قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكن الحفر في الماء بالارادة التي يجبر بها فلا اجر اجبر على الحفر وان احتج بالارادة الاخرى لا يجبر عليه كما في الذخيرة

استخرج رجل ليجزله قبل خفر فانها راودفن فيه انسان
 قبل ان ياتي المتاجر فتمت ان كان ذلك في مكك المتاجر
 فله الاجرة لان في غير مكك فلا اجر له كما في الذخيرة وان جاز
 المتاجر فمخلى الاجر بينه وبين القبر فانها ربيعت ذلك او دفنوا
 فيه انسانا اخر فله الاجر كما سلكه لانه قد سلم المتوفى عليه
 الى صاحبه وان دفن فيه المتاجر ميتة ثم قال للاجير احث
 التراب عليه فابي الاجير فالتباس لا يلزمه ذلك وكفى انظر الى
 ما يصنع اهل تلك البلاد فان كانت الاجير هو الذي يجتنب
 التراب اجرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير
 لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجره عليه وان اراه اهل الميت
 ان يكون الاجير هو الذي يصنع الميت في لحده وهو ينصب
 عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك كما في البسوط ولو استاجر
 ليجزله قبل ولم يسم في ياب القابرجا بسختا وبغير في ياب
 الحلات الذي دفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال شاذل
 هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة
 ببدفون موتاهم فيها ولا ينتقلون موتاهم الى مدافن محلة
 اخرى اما في ديارنا ينتقل الموتى من محلة الى مقبرة محلة اخرى
 فلا بد من تسمية الحلات حتى لو كانت مقبرة لان اهل كل
 محلة مقبرة خاصة لا ينتقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان
 موصفا لم مقبرة واحدة تجوز له الاجارة من غير تسمية الحلات
 كما في المحيط ان امره بخفر القبر ولم يسموا موصفا فخفر في غير
 مقبرة اهل تلك البلدة او تلك الناحية فلا اجر له الا ان
 يدينوا في حفرة فحسب يستوجب الاجر وان اراد راسه
 تطهر

تطهير القبر وتجهيزه فليس ذلك عليه كما في البسوط
 اذا وضعوا له موصفا كخفر القبر فخفر في موضع اخر ان شاها
 للوفاء في الاصل وان شاها فله الاجرة كما في الوصف وان
 علوا بعد ما دفن الميت زهورها كما في الخلاصة وان استقبل
 الحفار في حفر البير والقبر مخرة لا يرد له في جره كما لا يتقضى
 من اجرة بسبب لبن الحلات كما في خزائن المختين فسرور
 فيها تجوز اجارته وما لا تجوز وفيه مسائل من الاجارة الفاسدة
 ولو اتخذ رجل مشقة على شاطئ الفرات ليستقي منه الساقو
 وياخذ منه الاجرة فان بني على مكانه ان اجرها منهم للاستحقاق
 لم يجز لان اجرها ملكه لان الاجارة وقعت على استهلاكه
 الميت مقصودا وان اجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون
 القرب فيها ويوقنون الدواب فيها جاز ما اذا بني المشقة
 على مكانه العامة ثم اجرها من السقاويين لا يجوز من اجرامهم
 للاستحقاق والاجر منهم ليقوم فيها ويضعون القرب كما في
 الذخيرة ولا تجوز اجارة الدارهم والدانية ولا تبرعها ولا تبر
 النخيل والرصاص والاسبيج والمكيدلات والموزونات لانه
 لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاكها احبها لها والدا
 تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استاجر الدارهم والبناء
 ليعبر ميزانا او حنطة ليعبر تمكيا لا او زربيا ليعبر به اطلاقا
 واما نانا وقتا معلوما فكون في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي
 انه لا يجوز لفقد شرط اخر وهو كون المنفعة مقصودة
 كما في البدايع ولو استاجر الدارهم او الحنطة يوما مطلعا
 لم يسمي لما اذا استاجرهما لم تذكر هذه المسألة في الاصل

سدة

قال شيخ الاسلام الحروف مخول هـ زاده رح ولما كان يقول
يجوز ويحل علي الانتفاع بها زنا احتيا لا يجوزنا العقد ولما قيل
ان يقول لا يجوزنا واليه مال الكرخي كما في المحيط ولا يجوزنا استيحا
الدرهم والدنا نير لتزويج الحانوت ولا استيحا المسك و
العود وغيرهما من المشغومات لاشتمل لانها ليست بمنفعة
مقصودة كما في البدائع ولو استاجر ميرزا ناليزي بها يجوز
لانها منفعة كما في العتابية استاجر ميرزا ناليزي به من
اليوم الي الليلي قال السوحي يجب الاجر وقال الخفاف
ان كان له قيمة ويستاجر عاده يجب والا لا وجوب البض كلام
شس الامية عليه وقيل يجب علي كل حال كما في الوجيز وفي
المعروف لواز استاجر رضا ليلين فيها زنا الحارة فاسدة لانها
وقعت علي العيب والدين كله للبدان وعليه قيمة التراب
ان كان ثمة قيمة واجر مثل الارض وان لم تكن للتراب قيمة
ففي كل الموضع او كان في برقع التراب منفعة الارض فلا شيء
عليه كما في الذخيرة وان انتفعت الارض حتى نقصا نه ويحل
اجر المثل في نقصا نه والا فلا شيء عليه كما في الوجيز اذا استاجر
الفتا في رجل لا يستيف له الحدود والقصاصي قال شمس الامية
اسرحني ان لم يبيني لذلك وقتا لا يبع وان استاجر لا
لاستيف القصاص او الحدود وقطع اليد وليقوم عليه
في مجلس القضا شهر يا جر معلوم حازرت الاحراق لا لا
المعقود عليه عند بيات المدة مئة فمئة في تلك المدة
فكان له ان يصرف تلك المائة الي ما يخلل له من اقامة
الحدود وغير ذلك اما اذا استجره لذلك ولم يبيني

المدة

المدة فان المعقود وعليه مجهول لا تدري المستيف فاذا
فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كما
في الخاتبة ولو استصحبه علي ان يجعل له رزقا كل شهر كذا هو
جائزا ما ان بين مقدار ما يبطله فاعقد جائزا للمعقود
عليه مئة فمئة وهو معلوم وان لم يبين مقداره ذلك فهو في هذا
للافتاضي وللقاتضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال
فذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام
القاضي اذا استاجر لينقسم كل شهر يا جر مسمي زواجين كما في
المسوط ولو استاجر من له القصاص رجل لا يقص له فلا
اجر له وقد حكى في السير اكثير لانه لا يجوز عند ابن خنيفة ولا
يوسف وعند محمد يجوز وكذا الامام اذا استاجر رجل ليقبل
مرتقا او اساري او لا يستيف القصاص في النفس لم يجز عند
خلد فالحمد ولو استاجر لا يستيف القصاص فيما دون النفس
كقطع السجاة بالجماع كما في محيط السرخسي ويجوز الا يستاجر
علي الذل كما لا لا المعقود منها قطع الادراج دون اقله
الزوج وقد يكسر عليه فاشبه القصاص فيما دون النفس
كما في السراج امير العسكر اذا قال لمسلم اوف من ان قتلت
ذلك الفارس فكذلك ما يته درهم تقتله لاشي له لان هذا
باب الجهاد والطاعة فلا يجب الاجر وقال محمد ان قال
ذلك لخصي يجب الاجر ولو لا فواقلي فقال الامير بن قطب
روسهم فله عشرة دراهم جائز لان هذا النسل ليس بجهاد
كما في الخاتبة وهكذا في الصغري ذكر محمد رح اذا قتل رئيس
القوم قتال الامير يستاجر له حتى ينصب فيملوا فان رتبهم

قد قتل فيموت فله كذا ان ذهب رجل وجا براسه فلا تشي اذا
كان المشركون قد تخوا عن ذلك المكالات ولا يحتاج في الجي براس
الرئيس الي القتال ولو كان الامير عين واحد من اهل القسكر
تقال ان جيتني براسه او قال الامير حاجته باعيا منهم اكره جاني
براسه فله كذا ان جاجر براسه فله اجر المثل واذا كان اكره
المسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطورة ليس فيها
رجال يتاثلون وانما كان فيها النساء والاصبيات والاموال
تقال الامير من حفظ هذه المطورة اللينة حتى يصنع فلعل
واحد حفظها كذا ان حفظها قوم حتى اصحوا فلعل رجل منهم
ماسي له الامام ويضع شاة خفا قالوا في سائر الحفظ
الحصن الاجارة لا تنفذ حيث لا يما طلب قوما معينين
وانما يشبث في الزمان الثاني حتى يشتغل الحافظ ويرضي
به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جابر كان في
المتروانية وفي المنتقى استاجر تيبا او تيبسا للدلالة ليسو
به الغنم لا يجوز كما في المحيط والمانية ولو استاجر ارضا ليرعي
غنمه الفضل او ثناءه ليرعى صونها فهو فاسد كله وعليه قيمة
الصوفى والفضيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بقصد فاسد
بخلاف ما اذا استاجر الارض ليرعى الكلاب حيث لا يصح
الكل لانه مباح كما في النونية وفي المنتقى استاجر سيفا
ليستلذه شهرا او استاجر قوسا شهرا ليرعى عنه جود
كما في المحيط اسره ليستلذه ثمنه من الصنف المقتضى كذا من
الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كما في القنية
اسره والغاصب استاجر ليجل السروق او المقتضى لم
يجز

يجز لان ثلث مال الغير تنصبة كما في محيط السرخسى استاجر
ليجسد له القمح او الشعير كل كرونة درهمين قال ثب ان كانت
اكثر من ستة مائة للاجير حاز وان لم تكن ان كانت غير متناهية
لحاز في واحدة فان كانت متناهية فلا عنه وعندها
حاز في الكل كل واحدة بدرهمين بناء على مسالة كل قعير درهم
من صبرة في البيع ولو استاجر لثمة ربة لا يجوز بالاجماع كما في
المخيار ~~صنف~~ الاجير لما فرغ من ذكر انواع
الاجارة صححها زاناسدها شرع في بيات الضمان لانه من
جملة الموارضى التي تترتب على عقد الاجارة فيحتاج الي
بيانها كما في غاية البيات ثم الاجير فصيل بمعنى مفاعل من
باب اجر زاناسم الفاعل منه مخرج لا مخرج قال في مخرج الدرر
رغقب بان قوله واسم الفاعل منه مخرج لا مخرج مناص
لنقول راجع فصيل بمعنى مفاعل فاسم الفاعل من باب المفعلة
مخرج كذا قل ومخرجنا هو على ترتيبه مفاعل ككرم ورد في
بوجه اخر وهو ان فصيلا بمعنى فاعل لا يكون الامن اللذان
يقول بمعنى مفاعل من باب اجر على وزيت قال يعني به من المولى
واعترض عليه بان الفصيل بمعنى الفاعل كما يكون من الكلاب
يكوت من المزبذ ايضا قال الرضى في شرح الكافي وقدر فصيل
سابقة مفاعل لقوله تعالى عذاب اليم على راي قال ورا الفصيل
بمعنى الفاعل كما الحبيب والجليس فليس للميا الفة فلا يعمل اتفاقا
وقال المطرير وما الاجير فهو مثل النديم بمعنى مفاعل وان تنفذ
بما ذكره اجر قد مر في اول كتاب الاجارة الا اجر على ضربين
مستتر كرك ونفاض قال في المنع والسؤال عن وجه تنقيح النشر

غنمي ويستنتج تحت قول المانع كمن استنوخ - بر الخدمه
 او شهر الرعي النعم واذا ذكر المدة او لا تخوار - سا جرا عيا
 شهر الرعي له غنم مسماة بدرهم يعتبر اجير بها ولا الكلام
 الا اذا نص في اخر كلامه بما هو حكم الاجير المنة فيقول ترى
 غنم غيري مع غنمي وفي جواهر الفتاوى استجاليك النجم
 تسكن غيري مع غنمي مع غنم مسماة بدرهم يعتبر اجير بها ولا الكلام
 توباً معيناً طوله وعرضه ثم اجر الى بك نفق - رجل اخر غير
 المتاجر الاول للنسج مع كذا العقدين من الخبز لان المعقود
 عليه في كل من المعدين العمل اذ المنفعة لا تبيد باحد منها
 استاجره لعل غير موقوف وهذا الفرع صريح في اجير المشترك
 قال في المبلغ وهرق الاجير المشترك في مختص بتدريعي لا
 العرجي يعمل والاجير الى من الذي يسحق الاجر ينسج
 نفسه في المدة وان لم يعمل قال الزيلعي وهذا الى الدور لان
 هذا حكم لا يعرف الا من يعرف الاجير المشترك بخلاف فتكون
 معرفة المرفق موقوفة على معرفة المرفق وهذا امر واجب
 بانه قد علم مما سبق في باب الاجر متى سقط ان بعض
 الاجرا يستحق الاجرة بالمثل فلم تتوقف - على معرفة المرفق
 فان قلت ان قوله من لا يستحق الاجرة - على مرفق الترتيب
 بالمرفق لا يصح عند عامة المحققين قلت - يجب عندنا انفس
 اليه قوله لا لسبب - والقصار فيكون تعريف المثل وهو صحيح
 وقيد كلامه لان قوله لان المعقود عليه تدبر ذلك لانه قليل
 على الترتيب والتقليل على الترتيب غير صحيح هذا او في كونه مفردا
 لا ينفع الترتيب به نظر والخف ان يقال كما في اعنانية انه مث
 الترتيبات اللفظية وقوله لان المعقود عليه اذا كان العمل

على الخاص دوري اه وقال السيد احمد وانما قدس كثر تراو
 كثرة الانتفاع به وقال الجوي والمالك له ان يعمل الاشخاص
 يكون المعقود عليه عمله واثره سمي مستر فلا دلالة لاي
 الاجير المشترك من اي شخص يعمل الوالد معناه من لا يجب
 عليه ان يختص بواحد عمل لغيره او لم يعمل ولا يشترط ان
 يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايجم فهو مشترك
 اذا كان بحيث لا يمتنع ولا يتعذر عليه ان يعمل لغيره والا
 ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على كل معلوم
 بيات محله ليس من النقص بل على كالحياط ونحوه فتولد
 ونحوه لاحاجة البيع المالك ولعله زاد ليلا يتوهم ان المالك
 استقصا ليه وفي المعتا بية المشتري الحال والملاحج الحياط
 والنداف والمصاغ والمراعي والحجام والنزاع والبناء والمغار
 اه والمراد من الحياط ونحوه من لم ينشأ رطبهم بالماء وسد
 او المشاهرة او يعمل له اي لواحد عملا غير موقوف كالاقتناع
 كالحياطة والخزفي ينسج اي بان يعمل في بيت المتاجر كمن
 غير متفيدة بمده كيوم او يومين كان مثل ذلك ايضا اجير
 وان لم يعمل لغيره واستاجر موقفا عدة معينة كمن يلاخصه
 كان استاجره ليرعي عنه شهر بدرهم كان ذلك ايجم اجيرا
 مشتركا قال في الذخيرة فاذا اجمع بين العمل والمدة وذكر
 العمل ولا تخوار يستاجر راعيا مثلا ليرعي له غنما مسماة
 بدرهم شهر ليرعيه او اجير مشترك الا اذا صرح في اخر كلامه
 بما هو حكم اجير الواحد وذلك ان يقول ولا تنوع يجذف حرف
 العلة من اخره كونه مجزوا بمله الناهية غنم غيري اي مع
 غنمي

لدان يبل للمامة لان منافعه لم تفر مستحقة لواحد بيان
 ستة التسمية وكذا قال من لا يستحق الاجرة حتى يبل
 نقالي اعلم رفي التبيين والادوية ان يقال الاجير المستر
 يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان محله ليسلم من
 هن والاجر الخاص من يكون المقد واردا على منافعه
 فقير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة ونافه
 كم العين فاذا صارت مستحقة بمقد المدة او ببيان
 بكن من ايجارها لغيره بخلاف الاجير المستر لان العقود
 فيه هو الوصف الذي يجت في الدين ببله فلا يحتاج
 ذكر المدة ولا يمنع عليه التقبل مثل ذلك العمل من غيره
 انما استحقه الاول في حكم الدين في ذمته وهو نظير
 لم مع بيع العين فان المسلم فيه ما كان دينيا في ذمته لا
 بذر عليه بسببه قبول السلم من غيره والبيع لما لا
 في الدين لا يمكن بيعه من غيره بعد باعه فلهذا
 مشتركا فالاول اجر واحد واجير خاص وقد اختلفت
 اراء الشايخ فقال بعضهم الاجير المشترك من يتقبل
 من غير واحد فله ان يتقبل العمل من اشخاص لان
 به في حقه هو العمل واقره فكان له ان يتقبل من العامة
 من منافعه لم تفر مستحقة لواحد في هذا الوجه مشترك
 الاجير الخاص لا يمكنه ان يبل لغيره لانه منافعه في المدة
 اراء مستحقة للمشارك من الاجر مقابل للمنافع ولهذا
 في الاجر مستحقة وان نقص العمل ولا يستحق الاجر المستر
 في حقه يبل لانه الاجارة عقد ماضية فتعني كسارة
 بها

بينهما فاعلم المسلم المتعود عليه المتاجر لا يبل له الموضع
 عليه هو العمل واقره على ما بينا فلا بد من العمل ببله
 لا دام الا سيحيا في شتر الطراوي والاجير المشترك
 من العمل لا يستحق الاجرة الا اذا عمل في بيت المتاجر
 من استوجب له الاجرة بعد ان عمل لذلك القدر في العمل
 لا القصار وهو كمثل بناء وفوقية وحال وبله
 لصباغ كالقصار في جميع الاحكام كما في عتار الفتاوى
 اي للاجير المستر في اجار المروية في كل عمل يختلف بتقدي
 بل مجتبي قال في المخرج عن المجتبي ان شرط قصارا على ان يصير
 شرا هو ما يدرهم ورضي به فلما راي القصار الشرا في ذلك
 صير به فله ذلك وكذا الحياط والاصل فيه ان كل عمل جند
 يختلف المحل يشتر فيه خيار الروية عند روية المحل فلا
 في الشئ الوجهي ووجهه ان الشباب مختلفت فله ما يحتاج
 التصارة الى زيادة العمل ومنها ما يلحق الحياط بزيادة
 حياطة ووث غير اه قال في المجتبي عن استا جريك
 طر او محم عبده فلما راي محمل العمل مستغ ليس له ذلك
 هم على ان يبل له فظنا معلوما سمى جازا لان
 سنده وكذا اذا قال لتصرفي ما لك ثوب هروي اذا كانت
 الاصل ان ان استجار على عمل في محل هو عنده جاز
 في بيع ما ليس عنده هو وستانق لنا شروع في اخر
 سلت بالقصار وضمانه فتنبه ولا يضمن الاجير المستر
 سلتا يعني سوا هلك الا دهم بامر يمكن التخزين عند
 سكتي وسوا شرط عليه الضمان اوله في الوجير ولو كان

انقضت لما سياتي من التعليل في قطع الحيات تشديد الحقبة
 اي الذي يختص اذا قطع المستحق الدية كلها ان يري المختون
 ويجب نصرها اي نصف الدية ارمات المختون ولا يستغنى
 وجوب كل الدية ان يري ووجب نصرها بموت كونه اي لان
 المختون مات بتعليل اي بب فليكن فعل ما ذوق فيه
 وفعل غير ما ذوق فيه وهذه لسانه من قوله ولا يضمن دية
 الي هنا توجد في بعض النسخ سقطت في بعضها وهي مستند
 لان جميع هذه المسائل تاتى في ورثتها قريبا وسياتي للمنا
 سطلوا عند هذا وقد اختصرناك في ما هنا لزم عبارة الترح
 ما اي شئ مما استخرج عليه نعمة وعمله جدد فيه لانه لو عطا
 مصحفا ليعمل له غلا او سيفاسم به جهازا او سكينيا ليعمل له نصا
 فضاء المصحف او السيف او اسبق فانه لا يضمن بالاجماع
 لانه لم يستجره لا بقاء العمل في ذلك وانما استجره على غيره
 وليس الخلاف في الا فيها لو استعملت سيف او جردل
 المصحف او جلد له او ليجدد السيف فانه استجره لا بقاء
 العمل فيه وفي المستحق يختص اي يستلزم دفع اليه مصحفا يقطع
 باجر فضاء غلا فكم يضمن وتزدفع اليه ثوبا ليرثه في
 منديل فضاء المنديل وكذا اذا دفع اليه ميزانا ليصلح كفتيه
 فضاء العود الذي يكون فيه دنانير كان في الحيط هلك في
 يده سواه هلك بسبب يمكن ان يرض عنه كما لسرقته والنصب
 او بامر لا يمكن التحريم عند التحريم والفرق الفالين والفار
 الفالبة والمالقة وان وصلت شرط الستار عليه اي على
 الاجير الضمان رد به على ما روي عن الشيخ اي بكر انه يضمن

اي الا ان يضمن سارق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن
 لانه في بد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستملك
 ضمن لا الثوب والبهيمة اذا هلكت بسوقه هو والصحيح ان
 فرق فلا يضمن العبد بالعقد كالحاكم في الترتيبات قال ابو
 حنيفة لو كان على الدابة مملوك صغير ثوب المتاع استأجر
 الدابة ليجملها فعثرت الدابة فوفقات المملوك ونسب المملوك
 فانه لا يضمن المملوك ويضمن المملوك لان الملاك لا يملك
 حيا يديه ثم انما يضمن المتاع اذا المالك المصدع لا يملك
 كعقل المتاع وما اذا كان يصلح كعقل المتاع في لا يضمن
 كذا في المحيط ولا يضمن الاجير المثلثة متاعا هلك ذلك
 المتاع بل دعه سواه المثلثة التزم عنه حرقه ونصب اولاد
 كحريق وغرق غائبين وقيل يضمن الاجير المثلثة كمن يملك
 على نصف قيمته اي قيمة الشئ المالك ويجبر عليه وسياتي
 الخلاف في جيره واجره اي اجرا على الاجير المثلثة فله هلا
 بحسبه ان يضمن اي الاجير المثلثة المالك في مكان كسرو
 اشار به الي ما ساتي ان المتاجر يجبر بغير تضمن الاجير
 قيمته في مكان حمل فعند ذلك لا جرمه وبي تضمنه
 قيمته في مكان كسره فعند ذلك له الاجير بحسبه وسياتي
 تقريره وتعليله تحت كلام الماتن وان انكسروا في الطريق
 الخ والحجام ونحوه كالبراق والغصا وان جاز الحجام ونحوه للمقات
 اي المتحارب في ذلك العمل ضمن الزيادة في عطل ولا يضمن
 المتحارب لانه ما ذورت فيه وهذا ما لم يهلك الحجام المقتول
 فيضمن الحجام ونحوه لو هلك من ذلك العمل نقصا دية
 النفس

بفعله ولا يبي حنيقة ومن تأبه ان المتفن حصل باذنه فلا
 يكون صفونا عليه كالوديعه والمارية ولهذا لا يضمن فيها
 لا يمكن التخرز عنه للموت حقت انقه وكما انفس من المكابر
 ولو كان صفونا عليه لما اختلف الحال بل كان صفونا عليه
 مطلقا كالغصب والتضيض على رسوم الشرا والبيع الفاسد
 وعكسه الوديعه فانها لا تنضم مطلقا ولا نسف ان العقود
 عليه هو الحفظ بل العمل وانما وجب عليه الحفظ تنفرا اقتضا
 لا مقصود الا ان العمل لا يتاقي بدور حبس العين ولما يمكن
 العمل الاجبسي العين كان له جسده ولهذا لا يتا بله سبي
 من الاجر ولو كان المقود عليه هو الحفظ لكان له حصه
 من الاجر فصارع كالاجير الواحد بخلاف الوديعه باجر لا بله
 من الاجر فصارع كالاجير الواحد بخلاف الوديعه باجر لا بله
 الحفظ واجب عليه مقصودا ببدل ويجلدف ما اذا تلقا بله
 لان العقد يقتضي سلامه المقود عليه وهو العمل فاذا
 لم يكن سليما صفى وقد روي عن عمر علي رضي الله تعالى عنهما
 انها كانا لا يضمنان الاجير المشتري وهو قول ابراهيم الخنفي
 تنفرا رضى رويانا فلما لم يلزم حتمه وقيل هذا يختلف
 عمر وزمان وليس بسبي لان الاختلاف في وجود بينهما
 فكيف يتصور ان يحمل علي اختلاف الزمان بل الخلاف في سبني
 على ان الحفظ مقود عليه عندها لانه لا يمكن من ايقاع
 المستحق وهو العمل لا الحفظ العين وما لا يتوصل اليه الواجب
 الابه يكون واجبا كوجوبه فلات العقد وارده عليه وعنده
 وارده عليه وقد بيناه وروي محمد في الاثار عن ابي حنيفة عن
 حماد عن ابراهيم ان شريحا يضمن اجيرا قضاها وكاف

الاجير المشتري اذا شرط عليه الضمان وذلك ضعيف لان
 شرط الضمان في الوديعه باطل كالمودع قال الزيلعي وان شرط
 الضمان على الاجير المشتري في العقد فلات شرط عليه فيما لا
 يمكن التخرز عنه يعني للموت لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا
 يقتضيه العقد وفيه منقعه لاحدها فنفسدت وان شرط
 عليه فيما يمكن الاحتراز عنه كالسرقه فعلى الخلاف فنفسد
 يجوز لانه يقتضيه العقد عندها وعنده يفسد لان العقد
 لا يقتضيه فيكون اشتراطه فيه مفسدا وهو ما يبي يضمن
 ما هلك في يد المشتري بلا صنع منه مطلقا يعني كما في عماله
 المشتري وبه جزم اصحاب الموت فلات عدم التفتين هو
 الذهب لان ذلك ما ذهب اليه ابو حنيفة وزفر والحسن
 ابن زياد وحماد وسحق والزربني والثاقبي في قول وهو
 قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وهو القياس
 وكان الشيخ طهبر الدين يفتي به وذكر الامام المحمديون حكايه
 عن شمس الامية الحلواني انه كان اذا استغني في هذه
 المساله يكتب في فتواه لا يضمن عند اكثر اصحابنا يعني ابا
 حنيفة واصحابه كما في النهاية وقال يضمن اذا اهلك بامر
 لا يمكن التخرز عنه لانه عمر عليا رضانا يضمن ان الاجير
 المشتري ولات المقود عليه الحفظ وعقد المعامله
 يقتضي سلامه المقود عليه من العيب فيكون المستحق
 بالعقد حفظا سليما عن العيب الذي هو سبب الهلاك
 لانه لا يمكن العمل لا بالحفظ فيكون واخلا تحت العقد
 فيضمن بالهلك كما في الوديعه اذا كانت باجر وكما اذا هلك

بفعله

حكم يشرح بعضه الصهاينة وانما بعين سعت غير تكبر فحل
 الاجماع خلافا لما في الاشباه اي من الشدة ان شرط ضايف
 اجماعا وهو منقول عن الخلاصة وقد قد مناه عن الشيخ ابي
 بكر قال الفتية ابو الليث الشرط وعدت سوءا لانه ابي
 واعتراط الضمان علي الامين باطل ويصح يفتي وفي البرازية
 والفتوى علي انه لا اثر له ولا شرطه وضد سوءا وكان الاول
 للشرح تقديم قوله خلافا لما في الاشباه علي قوله المات
 وبه يفتي لاد تاخير بشرط ما حبه الاشباه فزرا
 المذهب التضمين للاجبر المشترك وفيه الحاشية والحط والتميم
 الفتوى علي قوله وقال الزميلي ويقول حيا يفتي اليوم لتغير
 احوال الناس وبه تحصل صياغة امس لم وفي الثالث و
 الثالث بين من جامع الفضولين وقوله ابي يوسف ومحمد
 قول عمرو علي رضي الله تعالى عنهما وبه يصح اختصارا لما علي
 وصيا تلامذته قال الناس انه وهو هنا صيغة ما قبل مشروفا
 علي قول ابي يوسف ومحمد منها اذا انتفع الي ناسج ثوبا بعينه
 منسوج وبه يصح غير منسوج فصرقته يضمن كل ثوب
 ومنها وقع الي خياطه باسائه فله قبضا وبقي قطعة فصرقة
 قالوا يضمن ومنها وقع لوه صرعا الي خنثية ليخزله خنا فقتل
 سبي من الصرم فصرق قالوا يضمن كل ثوب فله قبضا
 واذا وجب الضمان علي الاجبر المشترك عند ما فان هلك
 قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكتل له من الدجوة شيئا
 وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان يضمن قيمته مولا
 وبمطلي له الاجر ويحطل الدجوة من الضميمة وان شافضت قيمته
 غير

غير معمول ولم تكن عليه اجرة لاني السراج فقد اختلف الا
 ثم هذا الخلاف فيها فالكالات الحارة صحيحة فان كانت
 فاسدة فلا ضمان بالتفاد لاد العين فكون اما ان تكون
 المحققة عليه وهو المنفعة مضروبة بجر النخل لا حقيقة ان
 الملك في شرح المحققين والمتاخرت بالصلح علي نصف القيمة
 منهم شخص الدية الا ورجعي واجبة فرغة علي اثنان
 الامام عز الدين الكندي صاحبه الخلاصة يفتي بالصلح بمر
 واجبة سمرقند علي هذا كما في مختلف الفتاوي وكل ذلك عملا
 باقوال الصهاينة والفقهاء بقدر الامكان فان عمر يضمن الاجبر
 المشترك ما هلك في يده علي احدي الروايتين عنه وعليه
 لا يضمن علي احدي الروايتين عنه وكذلك الفتية ابو الليث
 مختار قول ابي حنيفة والفتية ابو جعفر مختار قول ابي حنيفة
 في هذا القول الذي هو الفتوى بالصلح علي النصف ترك الجمع
 اقوال الصهاينة فان المنقول من اهل الاصول هو ان الاختلاف
 علي القولين اجماع منهم علي بطلان القول الثالث والصهاينة
 اختلفوا علي قولين لا غير ما بالضمان علي الاجبر المشترك
 او بعدم الضمان والفتوى بالصلح علي النصف قول خارج
 عن قول الفريقين اجمع فلكان باطلا قلت في هذا القول
 عمل باقوال الصهاينة لانما قلنا بالصلح علي النصف كانت
 ذلك منا حط للنصف بعد وجوب الكل وابقا لوجوب
 كما كان هناك يقول من يقول بعدم الضمان تعلم بهذا
 ان فيه عملا باقوال الصهاينة واقوال الفقهاء بقدر الامكان
 وذكر الامام الترمذي قال مشايخنا في تضمين الاجبر المشترك

السبل في هذه المسألة يعني بالصلح لا بإيجاب الضمان
 ليكون عملاً بقول الصحابة بعد ذلك لا أن يكون في الصلح قالوا
 القاضي بأسره بالصلح ولا يقتضي إنا طلبوا الاقتناعاً فانفتحت
 على شيء كذا وكذا والافعال الصلح على النصف لأن هذا هو الوجه
 كذا في المحدث شرح الكفر قال في الميوس ورجاء لا يقبل إلا
 الصلح فاخترت قول أبي حنيفة ربح وقيل قال في المنع وفي غيره
 صاحب المحيط فتوى القاضي الأمام جلال الدين الزينجي
 أنه ينظر أن كان الأجير يصلحها يفتح اللام المشددة أحب
 ينسب إليه الصلاح قاله شيخنا لا يضمن وإن كان الأجير
 مجلداً يضمن كما هو مذهبهم وإن كان الأجير مستتراً لمالك
 يورس بالصلح على النصف عما دية قلت وهل يجبر الأجير عليه
 أي على قبول الصلح على النصف وقد قد منعت الميوس أن
 قال رجاء لا يقبل إلا الصلح فاخترت قول أبي حنيفة قد
 قد منعت الخواص أنه يكتب الفتوى لا يضمن عند أكثر
 أصحابنا يعني به أبا حنيفة وإبيخ الأمام ظهير الدين فتى
 يقول أبي حنيفة قال صاحب العدة نقلت له يومان
 قال منهم بالصلح هل يجب إيجاب الخصم لو امتنع قال كنت
 أفتي بالصلح بالأجير في الابتداء فرجعت لهذا لأن القاضي
 الأمام في الدين يعني بقوله أبي حنيفة وفي الزانية وعبد
 سر قد اقتوا كما أن الصلح بالأجير ومال الأجير جدي ودية
 خوارزم وفرغنا إلى الأجير كفى حرره في تنوير الصالحين
 يجبر كفى تمت مدته في وسط الجواز البرية تبقى الأحكام
 بالأجير ولقد ما في تنوير البصائر فانت قلت كيف يصح
 الصلح

الصلح جبراً قلت الدجارة عقد يجبر فيها الجبر بقا الأثر
 أن من استأجره أجرة عقد مدته معلومة وانقضت
 مدته في وسط الجواز البرية تبقى الدجارة بالأجير ولا يجبر
 الجبر في ابتداءها وهذه الحالة البتة في الجبر فيها الجبر
 أهـ ونقبت بأني قياسي مع الفارق لاختلاف الضرورة في
 المقيس عليه ويعني الأجير المشترك ما أي شياً هلك
 يعلمه أي بعمل الأجير المشترك كذا يعني التوب من دونه
 لو قصاراً وقال زفر والشافعي ليس بمضمون عليه لأنه
 ما دونه فيه فلا يجامعه الضمان كما للمعين للدقائق وأجير
 الوحيد وهذا لأنه عمل ما عمل بأسره والأمر المطلق ينظم
 الفصل بنوعيه المبيع والسليم والتخلف في النصف في الشرب
 والدخول من غير مكن إذا دق المصلح ليس في وسعه
 وليكن لأن في وسعه فلا يمكن التزعم عنه الأجير عظيم
 فيكون ملحقاً بما ليس في وسعه فصار النزاع والنقد
 والجمام والخلاف ولم يرد إلا يضمن تلبيد القصار وهو يبيع
 بالاجر وإن التلغ حصل بغير ما ذوت فيه فيكون
 مضموناً كما لو دق الشرب بغير أمره وهذا لأن الدخول تحت
 الأذن هو الدخول تحت المقدور وهو العمل المصلح لأن الأذن
 ثبت في ضمن العقد على السليم لأن مطلق عقد العاقبة
 يقتضي سلامة المقدور عليه عن الميوس على ما مر في
 البيع فإذا ألتف لأن التلغ حاصل باليس بما ذوت له
 فيه قصار كما إذا وصف له نوعاً من الدق فاني يبيع آخر
 مجلداً في مبيع القصار فإنه متبرع وعمل المتبرع لا يستفيد

بالسلامة ليكلمتمني الناس عن الدعاء فمخافة الفراسة
ولذا قلنا ان القصار لا يفتن ما تخرق من الثوب من قد
الا اذا كان من قد الحاص به او بتليده فيجب على الا
ما افسده تليده بعله لان الاجير لا يجر ولا يجر على
التليد لانه اجير خاص عند استاذة ولا اجير خاص لا يجر
عليه الضمان بقي الكلام فيما لو استعان القصار برجل الثوب
في قد يخرق ولا يدري انه من قد القصار ومن قد
المالك ففي الظاهر يري عن محمد ان القصار يضمن
لان الاجير المشترك ضامن عند صاحبه ولو هلك بغير
صفه فاذا كان الثوب في يد القصار كان الضمان عليه
ما لم يعلم انه تخرق بدق صاحب الثوب وري عن ابي يوسف
ان القصار يضمن نصف الثوب كما لو جلس على فصل ثوب
رجل اخر لم يعلم به صاحبه وتخرق لان على الجاني نصف
النقصان واما علي قول الامام ينبغي ان لا يجب الضمان
في فصل القصار لانه اما تخرق منه وليس يضمن عليه
فلا يجب الضمان بالنك او يجب عليه نصف الضمان كما
قاله ابو يوسف وهو حسن واختلف ابو الليث وكذا القصار
اذا اراد المالك اخذ ثوبه منه فترك به لاستيفاء الاجر
فجذب به صاحبه فتخرق كان عليه نصف الخرق اهو قال
العلامة المقدسي وبشكل قوله وينبغي ان لا يجب عند الامام
لانه اما تخرق منه ان يضمن ما تخرق بدق الجواب
انه لما يتحقق كونه منه لا يضمن بالثوب ولذا اعطى عليه
قوله او يجب نصف الضمان وفي البداية ينظر هذا الفرع
فكن

كنى نسب فيه الي ابي يوسف القول بالضمان والى محمد
اهو وكذا يضمن القصار لو القاه في الثوب فاحرق عند
علمه ان الضمان على الاجير المستر بما حنت يده عند
علمه ان الضمان لانه انما جاز بالجار ان ضامنه فيمنه
قوله غير محمول ولا اجير له وان ضامنه فيمنه فهو لا عليه
اجر المثل كما في الذخيرة وفي البحر اذا اخطى بيت الاجير
بسراج ضمن كما في الترخاينة وفي منية المفتي وان حمل اجير
القصار ثوب القصار باذنه الاستاذ فسقطت على ثوب
اخر فافسده ان سقطت على ثوب القصار يضمن الا
وان سقطت على غير ثوبها ضمن الاجير واذا سقطت على
من يد المودع علي ود بعينه فافسدها يضمن ثوبه ابو
السعود وستا في لنا فروع كثيرة في ضمان القصار وفي فروع
ذكرها النارج في اخر الباب تحت قوله فعل الاجير في كل
الصنائع يضاف لاستاذة في فتنه وزلزلت الحال بالماء
المهمل زلزلت من ياب طرب ابو السعود عن المصباح و
التي في نسخ اكثر الحال بالجمع ومثله انكسار الظرف من
انقطاع الحمل الذي يشد به الحمل كما في اكثر وستا في مسابيل
ضمان الحال متنا وشرحها وخرق النصفية من مدته قيد
بالمد لانه لا يضمن الملاح ما تخرق من موج اويج او صدم
جبل عند الامام فان غرق من مدته او مع الحية ضمن وان
انكسرت فخرق فان كان من عمل الملاح ضمن جاز القصار
اي ما يتعارف الملاحون في مدته وعملهم ام لا وان لم يتكلم

من عمل الملاح فلا يجازي المتأبست وقال المجبي يجب على صاحب
الطعام مثلاً من الأجر يعقد مائة أسات السقنة قبل الترقق لأنه
تقطع ساقه من المدة التي عقد عليها الأجرة وتقدر المضي
فيها لاجل الفرق فيجب من الأجر مجساً به وخرج الفقه
تشهد لذلك وقال السيد أحد وهذا الظاهر خلافه لأن
صاحب المتاع منه والأفلم يوجد تسليم وقد سبق أنه لا يجب
الأجر للاجير المشترك إلا بالتسليم قائل وحش حاشع المفقور
لودخلها الما فاسد المتاع فهو يفعله ضمن عند التأويل
فعله ضمن عندها إلا عند التأويل التخرير لا لا يخفى
الاتفاق وإن احترقته السفينة من قائل وحش الملاح
كما جزم بعضهم وإن لم يكن فيه بأرب المتاع فإثبات الترخي بل لا
سفيته من امتنة الناس وشدوها في الشط بل لا تطهر
فيها نصب وامتلات ما وغرقته وهككت الملا متعة لا يضمن
إن كانت تترك هذه عادة وطوقاً ما كلك الملا متعة الملاح
شده السفينة هرباً فلم يثبت وأجرها حتى غرقت من
الملاح يضمن إن كانت تشتت في هذه الحالة حتى الغسية و
قوله جازي المعتاد لم يشترط مساقاة التضرار والتخلف في المظ
مخلاف الحام ومخوه كالزجر والقصا وكما يأتى متناً أنه لا يضمن
الزيادة إلا إذا جازي المعتاد حتى يثبت والفرق بين هذه المسائل
فإن الأجير يضمن ما تلف بعلمه جازي المعتاد وأول وجه مساقاة
مخو الحام أنه لا يضمن إلا إذا جازي المعتاد مساقاة في الضرر وغيرها
قال الأبي غلاف الخراز والظاهر ما وخرجه الأثر المتقد فيه
لم يتناول أهل المصلح لأنه يقتضي ذلك العمل أنه أفاد وأما

السلامة

السلامة المطلوبة من العمل إن لا يجازي المعتاد ويعد ذلك
السلامة والاقتضار مبنياً على قوة الحمل في إحقاقه لا على
وسيلة الدم وضمنه عن ذلك وليس في رسمه معرفته
والخارج من الوسخ لا يستحق بقصد الما وضته عا
والخبر عن التخرف ممكن لأنه في وسع القصار يعرفه بالنظر
في الثوب بما يجمله من الدق إلا أنه ربما يلحقه الخرج فيه
وهو ساقط العبرة فيما يلزم الصيد بالتزامه وإنما يعتبر
ذلك في حقوق الله تعالى دفعاً للخرج صحت إذا اجترأ خطأ
يكون مذكراً له وحاصلاً ما في الدرر بقوة الثوب وتو
يعلم ما يجمله من الدق باختياره فإمكان تقييده بالسلامة
منه فخلد في القصد ونحوه فإنه ينبغي على قوة المبيع و
ضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يجمله من الخرج
فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره إلا إذا جازي
المعتاد وهذا على خلاف ما حكمة صدر الشريعة حيث قال
ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف به عمله عمل جازي المعتاد
المقتضى ما ياتي في الحام فتأمل كمن قوى القربى في قول
صدر الشريعة حيث قال بل يضمن بهله ما هلك من حيوان
وغيره بعمله عملاً غير ما ذوت فيه كالرق الخرق للثوب كإثني
المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المص العمل
به فمن الباطل ما ظن أنه يبطل تفسير المص بما في الكافي من قوة
الثوب ورقته مثلاً ترقق بالأحزها فإمكان التمسك بالمص
أنه وحاصله أن القربى أن يقول كل عمل تلف الثوب
فهو غير معتاد ورحمى ينبغي فلا يصح تقييده صدر الشريعة ما

ولان باصر يمكن التفرز عنه كما تنقله السيد احمد قال الشيخ
الروحاني بهم منه انه اذا احتجوا ومنه ضمن المال مطلقا وضمن
بش ادم ايم كانه باشر ذلك تلدف فلجرح لان محل العمل غير مسلم
التمه هذه لتقبل لعدم ضمان الملاح قال في التترخا نبهتم الاجير
المشتراك اذا يضمن بما حنت بده عند ثا اذا كان محل العمل
مسلا اليه تسليميا كيني للنقل ضمانات العقد لو كان مشتريا
المخوثر مما يجوز ان يضمن بالثقة وفي رجع الاجير وفعله
وقال الشيخ الروحاني وما في المسئلة ينسب ان يجعل على اذا كان الملاح
تحت يد ماله او وكيله والمقتاد الا ان صاحب السفينة
يتسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه ماله ولا يعرف
محله ينسب ان لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضويا
على الملاح فيلجأ ربه وفي العتائية وان كان رب المتاع
في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالنفدي لا بد
المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما وتنازع
في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالنفدي كذا في الما تبين
وكذا لو خرج صاحب المتاع لمصلحة الفرض او لاجبة ولم يبيع
عن بصري لم يضمن الملاح الا بالنفدي ولو بلغت السفينة
الي موضع ثم اعاها المرح او الما او عادت المداينة عن بعض الطر
فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر
ولا يدطالب بالعود الا ان يرد لها المرح الي موضع لا يمكن قبضه
فيه فيجبر على عود به بالاجر الاول كما في المتابعة استاجر سفينة
ليجملها منتفعة هذه فادخل الملاح فيها منتفعة اخرى بغير
رضي المتاجر وهي تطبيق ذلك وغرق في المتاجر معها لا يضمن

تلت بعله بقوله عملا غير صحتا ويبقى مخالفا لما في الثاني
نفي المفيد ان العمل المطلق قد يكون صحتا وهذا الذي يظهر
من كلامهم انه لا منافاة بين كلامهم وان الحل بقوليت
ان المتلف للشرب غير صحتا ولكن لما كان نفي الحل صحتا
بغير المعتاد ووث المعتاد ارادوا التنبية على ان نفي القمار
غير معتد بهذا القيد ليفيد والفرق بينهما ولكن الخروج عن
المقتاد في نفي الشرب لا يظهر لنا الا بالثقة فحتم كان
متلفا على انه غير صحتا فيضمن لتفسيره فان الما يفي
بذكر المالكين مختلفا الحام فان لمحة مخصوصا فاذا لم يجاوزو محالهم
لا يضمن فانه لا يمكن ادراكه بهما ربه فانبط الضمانات على
مجاوزته المحل المخصوص فظهر بهذا ان كل متلف في عمل
نحو القمار وخارج عن المعتاد ويبدل عليه ما في البداية وهو
انه يمكنه التفرز بالاجتهاد بالنظر في الة الدقة ومحلها وارساله
المدة على المحل على قدر ما يتجمل مع الحاققة في العمل وعند
مراعاة هذه الشرايط لا يحصل الفساد فلما حصل حل على
انه مفتر وهو في حقوق القمار ليس يمدركه فعلم انه لا فرق
بين الملايين وان كان في التفسير مساححة والله تعالى اعلم
فتنته اشار به الي ان المسئلة ذات خلافا وما في الترتيب
عن المحيط وغيره ارفقت والبق بالتحقيقية السميحة وفي المسئلة
هذا اي ضمان الملاح من غرق السفينة من مدة اة لم يكن
رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان رب المتاع او وكيله
في السفينة وغرقت من هذا الملاح السفينة لا يضمن اذا لم
يجاوز المعتاد ولم يتقصد الفساد سربلا لينة عن الثانية
ولان

على قول ابي يوسف ربح ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع ربح
على الدابة فنفذ وسقط لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن ركبها
كنى يمشي معه ضمن عنده ابي حنيفة وعده ربح هو وفي البيهقي
سئل ابو حاتم عن رجل استأجر تركا لا يجمل له هذا الدابة
من سرواني بالغ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة
وفيها حجر فلما اراد ان يبريه البعير سقطت رجله فيه وتلف
الدابة وتلك القنطرة مما تشكك مع هذا الرجل هل يضمن
الترك كما ان لا فقال يجب المضمان على التركمان الذي
كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد فاجاب به
كذلك كما في الترخاينة وفي فتاوى الفضل اذ ارفع حلا
الي حال ليجمل الي موضع كذا ورشط عليه ان يسير ليلا
وصاحب الحمل معه يسير ان فضا عت الدابة مع الحمل ان
كانت الحلاوي ضيع الدابة بترى الحفظ فمن بلا خلاف ان
ضا عت من غير تضييعه لم يضمن عنده ابي حنيفة قالها
ويشفي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه يلد
خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المغنيان
رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كما في الحلاوية
قلت وقد مر عن الانشاه معزيا للذي يلي ان الوديع
باب مضمونة قال السيد احمد يظهر لي وجه مناسبة ذكر
هذا الفرع ههنا ثم ذكره الزيلعي في هذا الباب لنا سبعة
وعلمه بان الحفظ واجب عليه مقصود الله قلت اورده
الكاتب ههنا بان رب المتاع وجوده في السفينة او على
الدابة يمنع ضمان المالكاري لما تلف من عمله وعدمه موجب

الملاح كما في التقنية وسئل عن رجل كان سفينة موقوفة
خاف الفرق وقدماسكت سفينة بهم على الارض فخرج بعض الركا
واستأجر سفينة ودخل فيها بعض الركا وادخلوا ايضا
الاجال وضموا دابة مركبة اخرى فحقت السفينة وجرت السفن
في الدابة قد رامن الدابة في تلك الدابة على الذي ياتوا
العقدام علي جميع الركا وصاحب الاجال وقد كانوا راينين بما
فصل اوليك فقال على العالمين يجب الاجر والموافقة اولى كما
في الترخاينة وفي المنتقى ولست كنت سفينة كثيرة وصاحب
المتاع او الوكيل في احدها فلتصحت على الملاح فيما ذهب من
السفينة التي فيها صاحب السفينة والوكيله وضمن ماسوي ذلك
قال هذا كله قول ابي يوسف وروى يوسيف فيما اذا كانت
السفينة كثيرة فقول اخر فقال اخذت السفينة تنزل معا وبشر
صاحبي يكون في رفقة واحدة ففقدت سفينة على الملاح وان تقدم
بعضها بعضا وكذلك القطار اذا كان عليها حاملة ورب الحمل
على بعير فلا ضمان على الملاح فحيط وفيها اي المنية حمل
رب المتاع تناعه على الدابة فخير رب الدابة على متاعه
فما لها المالكاري ففقدت الدابة ففقد المتاع لا يضمن اجماعا
ان ساقتها سوقا متنادا الدابة ففقدت ما دون فيه من الركب
عادة وينبغي تقييده بما لم يصحح رب المتاع بنزبه عن السوق
تأمل رحبي وفي المتأينة واستخرجت الدابة وسقط المتاع لا
يضمن وان عثرت بسوق ربيب سقط او قصوده لم يضمن المالكاري
وكذا اذا كان بسوقها ولو كان تصاحب المتاع على الدابة وتناعه
عليه وان هو يسير به سقطت الدابة ففقد المتاع وهذا التقسيم
علي

السفيرة لانه لا اذن له على ان الاذن العادي في الكسيرة ثمانية
 اذ لم يبع بهجته عن السورق والا فيكون من قبيل الجانية
 فيصن رحمتي وان الكسيرة فيفتح الدال المهملة وتشد يد
 الثوت تال في المصباح هو اللجب الاله الطول منه ووسع راسا
 رجمه دنان كسهم وسرها ما ستر جرحله رجل تحمله من الزنا
 الي ملكات معلوم باجر معلوم فوق الحال في الطريق فالكسيرة
 في الطريق قيد به لانه لو سقطت من راسه بزلت رجله بعد ما
 انتهى الي الملكات المشروطة فالكسيرة لانه الاجر ولا ضامن عليه هكذا
 حكى عن القاضي صاعدا نيسابوري وهذا الذي حكى القاضي صاعدا
 يوافق قول محمد بن ابراهيم علي قول ابي يوسف وهو قول محمد
 او لا فالجواب يجب ان يكون ضامنا ولو انتهى الي المقصد كما في النذر
 وعمل في العادة عدم الضمان بانه لا ينتهي الي الملكات المشروطة لمر
 بيت الحل مضمونا عليه لوجوب جميع الاجر فصار الحل سلبا الى صاحبه
 والمتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا هو ان نشأ المالك
 ضمن الحل لانه تلف نفسه لانه لا يخل تحت العقد عمل سليم
 والمخسر غير داخل فيضمن على ما بيننا وبينه ولا فرق في هذا العمل
 بين كون صاحبه مده او لا والاول صرح في البرزانية وسواء كان على
 ظهروا او ابتغا في مسكين وفي المشتري الحال اذا كانت جارية على عتقة
 فخر واهرق وصاحبها مده فهو ضامن ولو لانه هو الذي زعم الناس
 حتى لكسرتا لانه يضمن قيمته في ملكان جمله ولا اجر له او ان نشأ
 ضفته قيمته في موضع الكسيرة واعطاه اجره محسوبا يعني يحيط
 هن ضامنا من الاجر بازا ما حمل كما في الحلاصة وانما يخرج لانه لا يكسر
 في الطريق والحمل سني واحد حكاه في الحل المستحق بالعقد ما ينسحب

للضمان لانه لا يكون اقل حال من المودع بالغت اذا كان
 باجر فانه يضمن ما تلف من الوديعة ولو تلفت الوديعة
 في حفرة المودع بالكسر ولو كانت المودع بالغت باجر فانه
 لا يضمن المودع لانه الحفظ ينسب الي المودع بالكسر مع
 حضوره كما صرح في كتاب الوديعة كقولنا الفرق بان المقود
 عليه في الاجر المشترك العمل ويجب الحفظ تنمنا خلافا
 المودع باجر فيجب عليه الحفظ قصد ابدل وذكر المصنف في الوديعة
 ان اشتراط الضمان على الابن باطل به يعني زني البرزانية
 دفع الي صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا
 تلف لانه لا يضمنه المقود لانه لا يضمنه عند اشتراط
 الاجر الحفظ والنيابة كالاجر المشترك هو فالحفظ ولا
 يضمن الاجير به اي بما تلف من عمله من بني آدم مطلقا
 صغيرا كان او كبيرا على الصحيح كما في التبيين وقتل عدم
 الضمان اذا كان كبيرا يستحق على الوديعة ويترك جده
 والا فهو كالمتاع مما عرقت الوديعة في السفينة واستقط
 الوديعة عن الوديعة فان كانت مسوقة اي مسوقة الى اجير
 او مقودة لانه لا يضمنه لا يضمنه بالعقد قال في المحرر
 لانه لو ضمن الوديعة لكان موجب ضمانه على التامة ولو
 المعاقلة لا تضمنه بالاقوال وعقد الجارية قول بل انما
 يضمن الوديعة بالجناية والحال انه لا جناية في سقوطه
 او غرقه لانه اي اذن الساقط او الغريق فيه اي
 في السوق والقود وسير السفينة والمال ذوت فيه هو
 التسوق والمدة المقادة ثم هذا لا يظهر الا في الكبير بخلاف
 الصغير

ولموصمه الحال في الطریق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزرق
فنهبا ايضا فنهق وقترق ضمت الحال لانه صار في ضاها نذ ان
بلغ منزله صاحب الزرق فانزله الحال وصاحبها وقم من ايديها
بضمت الحال والقباس انه بضمت النصف ولما اخذ القصب من
من المشايخ كما في الوجيز ولوقال له اهل ايرها شئت هذا بديهم
وهذا بنصف درهم فحملها معا فله نصف اجرها وبضمتها ان
هلكا ولم يحمل احدها ولا فز ومنطوع في الباقى وبضمتها هلك
لانه حمل بغير اذنه ولو استخرج ليجل جلود ميتة فذبحها وهلك
او قلته فلا اجر ولا ضمت لانه ليس بمال ولو استخرج ليجل هذه
الدرهم الي فلا ضمتا نفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الي
فلان فلا اجر له لانه مكسبا باء الضمان كما في الستخا بنية ولو
استخرج جارين فحمل احدهما كملد ان كانا شريكين يجب الاجر كما ملدا
بيسهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف
مستبرع ولو حمل الي المالك الذي اشترط فقال له صاحب الحال
فامسكه فضاغ لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه لاستيف الاجر
حين طلب منه ضمت وعن ابي يوسف ربح انه ليس له ان يطالب
بالاجر بل يضع عن راسه ولو حمل الي دار المستاجر وادخله فمتر
او اراد ان يضع عن راسه فسقط ضمت ولو كسره انسان اخر لم
يضمن هو ويجب له الاجر كما في العتابة وفي فتاوى ابي الليث
الحال اذا تزل في حفازة وتهيأ له الا انتقل فلم ينتقل حتى فسد
المتاع بسرقته او مطره بوضام من رقاويله اذا كانت السرقته او
المطر على ما كان في النقصون اليه اذ استاجر به ليجل حقيبته الى مكان
فانفقته بنفسها وخارج ما فيها قال ابو بكر ربح ضمت في حال

لم وهربان يحمله محمولا الي موضع عينة ظهر انه وقع تمديد بالابتداء
وفي الحقيقة ابتداءه سليم وانما صار يند باعتد الكسرات
مال الى الوجه الحكى فلا حرج له لانه استوفى من عمله شيئا
اصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فله الاجر بقدر ما استوفى
والاجر والضمان لا يجتمعان في حالة واحدة لانه اذا ضمه
في مكان الكسر فنقد جعل المتاع اما تنعده من حيث انه حمل
الي موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار يحملا
في حالة الكسر وهذه حاله اخرى وهذا لو كان الكسر ليدن المحمل
بفضله اي يصنع المحال بان زلف او عثر او زاحم الناس كما قد
والا بان زاحم الناس فانكسر او اصابه حجر او نكسر بامر لا يمكن
التعذر عن ضمت عليه لان المتاع اما تنعده وله الاجر
بحساب ذلك خلافا لما قلنا لا يضمن في موضع الكسر وله
الاجر لانه تسلم المحمل بالتصالحه عليه فيعطيه اجره ولا يخبر في هذه
الصورة عندها لان العين مضمونة على الاجير المستر في هذه
وقيد بالكسر لانه لو سرق المتاع من راس الحال فان كان صاحبه
معه فلا ضمت عليه اجماعا وان اوجب الضمان على الاجير المستر
وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلها وكذلك انقطاع
الحمل الذي يشد به الحاربي المحمل اذا كانت انقطاعه في سرق الدابة
فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير سرقته مثل ان تكون الدابة
واقعة فتخرب ربح فنقصها فنقصه في ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان
عليه كما في السراج ولو حمل ليجل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كما
في العتابة استاجر جارا ليجل عليه رقا من سمى فزعه المالك
والحال حتى يضع على راس الحال ويخرب لا يضمن الحال وفي المسمى
ولو

بالسليم منه بخلاف النقص ونحوه فانه لا يمكنه النقص نحوه
مختار عن سبب الهلاك لموضع باطن احوال الحيوان فربما
يكون ضعيف المزاج لا يندمل جرحه سريريا وقد يسري الي
النقص وقد يكون بالعكس ولا اطلاع للنفس ونحوه عن قوة
الطبيعة وضعفها فلا يتقيد بالمصلحة من العمل ولو ان لم يتعلم
يده ارا صممه او يترج سفة جاز ولو مات لا يضمن كما في التخرية
فان جازر الموضع المقتاد ضعف الزيادة للحرها اذا كان البرغ
ونحوه باذات من صاحب الدابة اما اذا كانت بغير اذنه فهو ضامن
سواء جازر الموضع المقتاد او لم يتجاوز كما في السراج اذا لم يهلك
الحي على تالة السيد جرحه ولم يبين طريق الضمان ولعله في
البرغ ان تقوم الدابة ويها الجراحة الماذوت فيها وتتم وبها
قد جازر جازر الزايد ومثله النقص والجراحة في الغلام وامان في
الحرفان كانت في الراس يجري فيها حكم الشجاع وان كان حرا
اعتبر عيبا كالكيفية المتقدمة ان كان في ذلك في غير الشجاع ويتر
ذلك من الدابة وعرضه فك اهوان هلك النقص ودون المحجور او
المزوغ وقد كان النقص ونحوه جازر الموضع المقتاد صنف
الحا في نصف دية النفس لتلفها الى النفس بفعل ما ذرت
فيه وفعل جرح ما ذرت فيه فينصف الغنائ وفي فتاوي في
ظهر ليس على النقص والجرح والبرغ صفات السراية اذا الر
ينظموا زيادة على المقتدر المهور الماذوت فيه فان شرط
على النقص والعمل على ان لا يسري به في رسمه نصف عليه
خا هزله في باب ما يضمن الاجير وفي نذرا يد صاحب الخط
اذا اشترط على الحجام والنقص والبرغ والفتان العمل على وجه

بالسليم

انقطع حبله وقال ابو الثلث ربح في قياس قول ابي حنيفة
ربح لا يضمن قال نحر الدين وعليه الفتوى وبه ناخذ كما في الكري
المكاري كان ينتقل الدبس من القرية الى المصريف في الطريق
ونام فخرق الحلب الزرق فضاغ الدبس لا يضمن ان نام خاسا
كما في التقنية رسل ابو القاسم عن استخرج ليجل عصير على
دابة الي موضع فحمله فحين اراد ان يضمن اخذ احد الخوئين
ورسب بالعدل الاخر فانشق الزرق من رمية قال فتمت نقصا
الزرق والمصير كما في الحاوي للفتاوي ولا ضمان على حجام
ويترغ البرغ وهو الشق وهو خاص بالبرهائم ولذا قال
ابي بيطار وهو كل من يشتغل بمداواة علل البرهائم وخصا
وهو خاص بالادبيب وفي شرح المحوي الحجام بالفتة حاج
من حجه وبابه قتل واسم الصاعدة حجة مة بالكسر والبرغ
منه البرغ وهو الشق والنقصا د مبالفة نا صدم من نقص
من باب ضرب لم يحا ورنه عمله واحد من ذكر الموضع المقتاد
اي لم يتقده في الجرح والبرغ والنقص كما في شرح سكتي وكان
الاولي زيادة ونحوه لا جلا ان يحسن ترغيع قولهم فلو قطع
الفتان الخ عليه لادن الفتان ليس واحد من هؤلاء الثلاثة
وانما يضمن احد هؤلاء عند عدم محافزة الموضع المقتاد
لانه التزمه بالمقتد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا
يجامه الضمان كما لو وحد القاضي او غيرهما من المضمون بذلك
فليس في رسمه الا خزانة من مثله الا اذا كان يمكنه التزم
عنه كدق الثوب ونحوه ما ذكرنا من قبل لادن قوة التوب
ورقة ترف به ما يجمله من الدق بالا جازا فامكن لتقيد

لا يسري لايصح هذا الشرط حتى لو هلك لاضحات عليهم لانه ليس
في رسمهم ذلك وهذا افضل من ان لا يقتصر في ذلك العمل
اما اذا فعل بخلاف ذلك يضمن كما في الهادنة وتقتله في النخ وما
ينتم عن القاضي ظهير خلاف ما قرره الجمهور كما في بلي وغيره
فروع الماتن عليه اي على قوله ولا ضمان على عجم اغ بتعنه فلو
قطع الختان الحشفة ونوري الخطوط يجب عليه دية
كاملة لانها اي الحشفة ونوري بعض النسخ لانها اي المقطوع
لما نوري لان عليه ضمانات الحشفة وهي اي الحشفة وعنه
كامل لاني لاني في النفس فيقتدر بدله ببدل النفس كاللسان
اي كما في قطع اللسان وان مات المحتوف فالواجب عليه اي
على الختان نصف اي نصف الدية لحصول ثلثي النفس
فمعلم احدها ما ذوت فيه وهو اي الماذون فيه فمعلم
الحلقة والآخر غير ما ذوت فيه وهو قطع الحشفة فيصنع
الختان النصف اي نصف بدل النفس لذلك وقال الرازي
هذا من اعجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبر والاقل
بالمهلك فان قلت التنصيف في البدل يستند التناوب
في السبب وقد انتفى لانت قطع الحشفة اشد افضا الى التلف
من قطع الحلقة لانهما لو كانت كقطع اليد مع خن الرقبة
اجيب بان كل واحد يمتثل ان يتبع اتلاف وان لا يتبع و
التناوب غير مضبوط وكانت هدر بخلاف الخرافا انه لا يمتثل
ان لا يتبع اتلافا كما في الهادنة ونوري عيات شرح الطحاوي
فوطع الحشفة علمه انقصا ولو قطع بعض الحشفة لا فيها
عليه ولم يذكر انه ما دا يجب عليه وفي الفتاوي الصغرى في
كتاب

كتاب الديات يجب حكومة العقل كذا في الخلاصة ولو شرط
على الحجام وعقوبه من النزاع والفساد العمل على وجه لا يسري
لا يصح لانه ليس في رسمه حتى لو هلك لاضحات عليهم
وقد خالف القاضي ظهير ذلك في الفساد كما قد ضاعفه الا
اذا عمل الحجام وعقوبه فعلا غير المتبادر فيصنع عا دية ونورها
اي الهادنة سبيل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام
اي صبي حر وقال له عبد اقصد في فقصده فصد مقتادا
فان المقصود يسميه قال صاحب يجب دية الحر في مسالة الجمل
الغلام ويجب قيمته السيد على عا قلته الفساد وهذا يرتبط
بالصور يتبع كما في النخ وذلك لان فعله غير ما ذوت فيه
حيث لم يعتبر ان نرها المحجر في الاموال لانه خطأ اي من
القتل خطأ ان لم يقتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل
المقتاد وسبيل اي صاحب المحيط انص عن من فصد ناجا
وتركه من غير ربط بالرفادة حتى مات المقصود من السلطان
اي سبيلاته الدم قال يجب القصاص لانه قتله بالمجدد والكماله
اذا صب الدوا في عين رجل فذهب صنوها لا يضمن لاني
الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق
ضله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكماله
واحد وفي جانب اخر ضمن وفي جنابيات مجموع النزاع لو
قال الرجل للكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب
البصر لا يضمن كما في الخلاصة ولنا في هو الاجر ان صاحب
انما ذكرها وفي المشتري قال الاول لترب الاول من
التقسيم دوت هذا ويسمى اجير واحد قال في المغرب

اجير الواحد على الاضافة خلافة الاجير المشترك فيه من
 الواحد بمعنى الوحيد وعناه اجير المتأجر الواحد وفي وعناه
 الاجير الخاص ولو حرك الحاء يبع لانه يقال رجل واحد يتختم
 اي منفردا وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى
 عامل التوحيد والاضافة لادني سلة اي المتوحد في العمل
 وهو من يعمل لواحد قال الهوي في شرحه وعرفه بصف المتأجر
 بانه من يعمل لواحد او ما في حكمه وانما قال او ما في حكمه ليلا
 يرد عليه ما لو استأجر اثنين او ثلاثة عمدا لخدمتهم مدة
 او لرعي اغنامهم فان الظاهر انه اجير خاص بل صرح به
 في البرازية فانه قال واجير الواحد قد يكون لرجلين باث
 استأجر ارجل لبرعي اغنامهما ثم نقل عن المتقدمي انهم
 اذا استأجروا واحدا او اثنين لبرعي غنم مشتركين او مجموعين
 يعتقد واحد علي ان لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان جفوا
 له عمله لغيرهم فشتري والله تعالى اعلم اه لخصا وفي
 التفسير في الاجير الخاص يستحق الاجر بتليم نفسه
 الي متناجره واحدا او اكثر فلو استأجر رجلا ثلثة
 رجلا لرعي غنم اياها او ام خاصة كانت اجرا خاصا كما في الخط
 وغيره عملا موقتا خرج به من يعمل لتزاحد فقط من غير
 توقيت كما في الخط اذا عمل لواحد ولم يذكر المدة بالتخصيص
 خرج به من يعمل لواحد فقط عملا موقتا من غير تخصيص
 كما في الرعي اذا عمل لواحد فقط عملا موقتا من غير ان يشترط
 عليه عدم العمل لغيره حلي وفيه انه اذا استؤجر شهر
 لرعي الغنم كانت خاصا وان لم يذكر التخصيص فلهذا المراد
 بالتخصيص

بالتخصيص ان لا يذكر عوضا سوا ذكر التخصيص او عمله
 فان الخاص يصير مشتركاً بذكر التخصيص كما ياتي في عبارة الدرر
 ويستحق الاجير الخاص الاجر المسمى على المتأجر بتليم
 نفسه للعمل في المدة اي مدة الاجارة وان وصلت له عمل
 الا اذا ابي العمل ولو حكم كمرض او صغر فلا اجر له كما في الدرر
 المتفق قال في الهداية الاجر مقابل بالمنافع ولهذا يسمى
 الاجر مستحقاً وان نقض العمل قال صاحب الهداية نقض
 على البناء للمعمول بخلاف الاجير المشترك فانه روي عن محمد
 في خياط خا ط ثوب رجل باجرة ففتقه رجل قبل ان يقبض
 رب الثوب فلا اجر للخياط لانه لم يسلم العمل الي رب الثوب
 ولا يجبر الخياط علي ان يعيد العمل لانه لو اجبر عليه كانت
 عجره حكم العقد الذي جري بينهما وذلك العقد قد انتهى
 العمل وان كانت الخياط هو الذي فتق فعليه ان يعيد العمل
 لانه نقض عمله فصار كما لم يخط وكذلك الاسكان والملاح
 حتى اذا رد الملاح السفينة او نقض الاسكان الخياط اجير
 على عماد نهما فيكلف الملاح ان يسلم في موضع يقدر عليه
 مثله فيما زاد من هذا السير احتياطاً او ينظر حوي وكل ذلك
 يكونه اجيراً مشتركاً والا فالاسكان لو كانت اجيراً خاصاً
 ونقض العمل لمكان مستحق للاجر كمن استؤجر شهر لخدمته
 اي لخدمة المتأجر او لخدمته زوجته او ولادة قال علي ونا
 رج يكونه للرجل ان يستأجره او امته يستأجرها ويخلو بها
 لان الخلوة بالاجنية منهن عنهما كما في الظاهر بجره اجرة
 نفسها اذا عيال لا باس به وكوه لانه يخلو بها قال في الدين

قاضي خات رح هذا تاويل ساجا في الاصل وبمعنى هكذا
في الكبري قال ابو حنيفة رح اذا استاجر الرجل امرأته لتخدمه
مخل شهر باجر مسمي لا يجوز كما لو استاجرها ليعمل من ايام البيت
من الحيز والاطبخ وارضاع ولده منها ولو استاجرها لتخدمه
فيما ليس من جنس خدمة البيت كوعبي وراية وما اشبه
ذلك يجوز لادف ذلك غير مستحق عليها كما في المخطوطة
كانت المرأة اختار كما في الخلاصة وقد تقدمت هذه السيا
وغيرها في اول الفروع التي ذكرها الشافعي في احوال الجارية الفا
ولمستأجر ان يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة
البيت وباصره ان يفضل ثوبه وان يجلب ونحوه ويجوز
اذا كان يحسن ذلك ويكلف دابته وينزل فمناعه من
ظهور بيته او يرقى اليه ويجلب له شاة ويستقي له من
الماء وليس له ان يقعه خياطا ولا في صناعة من الفنا عات
وان كان حاذقا في ذلك وليس على المستأجر طعامه الا
ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر كذا في كثير من
الكتب كمن قال الفقيه في زماننا العبد ياكل من مال
المستأجر كما في الظهيرية والخانية وله ان ياصره بخدمة
اضيافه وله ان يواظب عليه بخدمة الخدمه وان تزوج المستأجر
امراة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان
كانت هي المستأجرة فترزجت فقالت اخذ مني وزوجي
فلها ذلك كما في المبسوط وخدمة الاجير في البيت اثبت
يقوم وقت الصبح فيسبح السراج ويبقى بالسجودات كان
يبيد الصوم ويأمن بالوضوء وعمل ما ياتي بالوضوء وتباعد
النار

النار في الشتاء بائنة راحة والعشي وغزرجله وجميع بدنه
الى ان ينام وغير ذلك كما في خزانة الفتاوى ووظيفة
الخدمة المعتادة من السحر الى ان تنام الناس بعد الفتا
الاخير جموع او من استوجر شهر الرعي الفهم المسمى
وقوله باجر مسمي متعلق بقوله استوجر وهذا بيان لمقد
الاجارة الصحيح فانه اذا لم يسر الاجرك فاستأجره
ما لاخر المدة بان استأجره للرعي وهذا خلاف ما تقدم
فان فيه استأجره شهر الرعي الفهم فقدم ذكر المدة واخر
بيان العمل حيث يكون في تأجير المدة اخيرا استأجره كالآلة
مشرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون اجيرا خاصا
وتحقيقه في المدة فاصله للابوي وعيانية الدبر اعلم ان
الاجير للمخففة او للرعي الفهم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط
عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره او ذكر المدة والاخر
ان يستأجره راعيا لشهر الرعي له غنما مسماة باجر معلوم
فانه اجير خاص باول الكلام لانه وقع الكلام على المدة في
اوله فتكون منافعهم للمستأجر في تلك المدة فثبت ان تكون
لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك لرعي الفهم عيال ان يكون
لا يتعاقب العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع
على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص
في المدة فان الاجارة على المدة لا تنفع في الاجير الخاص ما لم
يبين نوع العمل بان يقول استأجره شهر شتر الخدمه او لخصاد
فلا ينفير حكم الالة بالاختلاف فيستحق اجير واحد ما لم ينص
على خلافة بان يقول علي ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا

ظاهر اخر المدّة بان استاجر له يومين غنما مساة له باجر معلوم
 شهر الخ يكون اجير اشتراكا باول الكلام الاتباع العقد على العمل
 في اوله وقوله شهر في اخر الكلام يحتمل ان يكون الاتباع العقد
 على المدّة قيصرا جبر واحد ويحتمل ان يكون للعقد بر العمل الذي
 وقع العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه
 امر ونقيب الشربلا لي تصويره الاجير الخاص فيها اذا ذكر
 المدّة اوله بصورة ان يحتاج راعيا شهرين الرعي له غنما مساة
 باجر معلوم فقال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاسدا
 وهي مائة الخنازير الباقية هو وليس للمري اي اجير واحد
 ان يعمل لغيره اي غير من استاجر له لان منافعه في المدّة صار
 مستحقة له والاجر مقابل بها وفي الهندية وليس للمري
 اذا كان حاصلا ان يرعي غنم غيره باجر فلو انه اجر نفسه
 من غير عمل الرعي وصفي على ذلك مشهور ولم يعلم الاول
 به فله الاجير كماله على كل واحد منهما لا يتصدق بسبي
 من ذلك الا انه ياتى كما في الذخيرة وفي اللؤلؤ الحية بخلاف
 ما اذا استاجر به يوما للخصا والخدمته في صدق في بعض اليوم
 او خدم لغيره لا يستحق الاجر كماله وباتى كما في الترخا نبذ
 قال ولو كانت تنطل يوما او يومين من الشهر او مريض
 سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة وكذلك لو عمل الاجير
 الخاص في صدقة الاجارة لغيره مستاجرته نقض من اجرة بقدر ما
 عمل فتاوى النوازل وان هلك في المدّة اي مدّة الاجارة
 نصق الغنم او اكثر من نصفه فله اي نيبثت للاجير وهو
 الراعي الاجرة لامله ما دام الراعي الذي هو الاجير الخاص
 يومين

يرعي منها اي من الغنم التي استوجرا لاجلها بظاهره
 ولو واحدة بعد ان كانت الغنم ثلثا من المقنود عليه
 في الاجير الخاص تسليم نفسه في المدّة وقد وجد جوهرة
 وظاهر التقليل وهو كون المقنود عليه تسليم نفسه نقا
 الاجرة ان سلم نفسه ولم يمتنع لو هلك كلها اي كل الغنم التي
 استوجرها جملها وبه صرح في الهادبة ونقطة ثم الراعي ان
 كان اجير وحدها من الاغنام واحدة حتى لا ينفذ ولا
 ينقص من الاجر بحسبها لاد الغنم لو ماتت كلها لا ينقص
 من الاجر شيء اهـ وان للاجران يكفد رعي اغنام اخر كما
 في الهندية ولا ينفذ الاجير الخاص ما هلك في يده كالمو
 هلك منها شيء في السني او الرعي لم ينفذ لان العيب
 اما في يده لانه قنضها باذنه وهذا عند ابي حنيفة ظاهر
 وكذا عند هـ لان تضمين الاجير المشترك كان نوعا من
 عند صاحبها لانه لا مال الا انه يتقبل الاعمال من خلف
 كثير رغبة في كثرة الاجر وقد يعجز عن القيام بها فينفذ
 طويلا فيجب عليه الضمان اذا هلك بما يمكن الترخ عنده
 لا يتوان في حفظها واجير الواحد يعمل في بيت المستاجر ولا
 يتقبل الاعمال من غيره فاخذ فبدا لقياسي زيلبي وقال في
 الهندية هذا اي عدم ضمان الراعي فيها ما في السني او
 الرعي اذا كان الراعي اجير واحد فاما اذا كان اجير مشترك
 فانه لا يضمن ما مات من الاغنام عند جميعا وهذا اذا
 ثبت الموت بتصادمها او بالبيسة فاما اذا ادعى الراعي
 الموت ومجدد رب الاغنام ضلي قول ابي حنيفة ربح الثوب

قول الراعي واما عند هي القول قول رب الاغنام ولو ساقها
الى الراعي فغلب منها شاة لانه من ساقه بان صعد شاة
الجبل او مكانا مرتقا فتروي منه فغلبت فلا ضمان عليه
في قول ابي حنيفة رج وعلي قولها صحت وكذلك لو ارادها
نهر البقية ففرقت شاة منها فعلي قول ابي رج لا ضمان وعلي
قولها يضمن وكذلك لو اكل منها سمع او سرق منها فالمسألة
على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من ساقه بان
استعمل عليها ففترت وانكسر رجلها او اندق عظمها ففليده
الضمان عند عليا بانه التلذذ كما في المحيط ولو اكل الذئب
الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر ثوب واحد لا يضمن
لانه كسرته الثالثة وان كان ذكبا واحد يضمن كما في
الوجيز وان ساق البقر فتناطح فتقتل بعضها بمعضها
في ساقه فان كان البقا را جبر واحد لرجل لا يضمن وان
كان مشترك لقوم شبي يكون ضامنا تلف من ساقه
كما في الثانية الراعي اذا ضرب شاة ففقد عينها او كسر
او تلف شئ منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول ابي
حنيفة اما على قياس قولها انه ضربها في الموضع المتبادر
ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان
يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كما في الظاهرية قال
ان ضربها بالخشية كان ضامنا عند الحل والراعي ان يرمي
بنفسه واجبره وتلمذه ومن في عياله ولو دفع الغنم هو لانه
ليحفظ فصاع صنف كما في الفتاوية والراعي ان يبيت والا
عليه بدخله او اجبره او ولده اكسير الذي في عياله فان هلك
في

في يديه حاله الرود فان كان الراعي مشترك فلا ضمان عليه
عند ابي رج في كل حال وعند ابي هكك بامر كين التجر
عند يضمن كما لو رد بنفسه وهكك في يده في حاله الرود وان
كان الراعي اجبر خاص فلا ضمان عليه على كل حال كالو
رد بنفسه وهكك في يده في حاله الرود وذكر الشيخ الامام
الزاهد احمد الطوايري ان كذا جبر المشترك ان يرد
من ليس في عياله وليس الخ من ذلك والحكم مهره ويروي
بشرها وقال ليس لها ذلك كما في المحيط وستاتي مسائل
كثيرة تتعلق بالراعي وضمانه تحت قول الماتق كذا راع
من قطيعه شاة في فقد ذكرنا تحت فروع الاستحقاق
المنبذ عنها فتنبها وهكك بوله كتحريق الثوب من دونه
او انكسر القدوم من عمله او فسد ما يطبخه او اخترب
خبره فانه لا يضمن لان المنافع صارت ملكة للمزارع فاذا
امره بالصرف الي ملكه صح وصار نايبا من ابد فله مشورا
اليه كانه فعله بنفسه ولان البدل ليس بمقابل العمل بدليل
انه يستحق الاجران لم يعمل وهذا لان المبيع منقسم وهي
سليم وانما الخرق في العمل الذي هو تسليم المنفعة وذلك غير
مفقود عليه فليكن مضمونا عليه فلا يشترط فيه سلامة
فلا يضمن ما تلف به الا اذا تلف الفساد في يضمن بالنقد
كما لو دفع اذا فقد الفاد فانه يضمن ثم فرع الماتق على هذا
الاصل وهو ان الماتق لا يضمن ما هلك في يده الا بالثبوت
بقوله فلا ضمان على ظن في صنف ضاع القبي في يدها
او سرق ما عليه من الخي كوفنها اجبر وحده قال ابن السمود

محمد بن طه في قوله درهم وان في الثاني فاجر المشرك
 لا نزل على درهم في قوام جميعا طوري وضع توبيد الجارية
 العمل في زوايا من حيث الزمان ومثاله سكران
 فتحرر الاجارة في الوقت الاول وتصدق في الوقت الثاني
 كذا وقع قوله في الاول بخط الصحابي الماتى على ما علم
 كاني حاشية الخبر الرمي على المخ ولم يشترط الماتى في شره
 المسمى بمخ الفقا ويستقيم بما نقله في اثره من عبارة
 شيخه الرمي وما ياتي بعد اسطر وقد علمت ان السبي
 لا يقتضي الرضات الطويل قال شيخنا خير الدين الرمي
 حاشية على المخ وصناه بجوز الاستيعار في اليوم الذي
 دور الثاين عند ابي حنيفة كان خطبة اليوم بعد
 اوان خطبة غدا في نصفه وعند هذا الشرطان جائز ان
 وعند زوال الشرطان فاسدان لانه اجتمع فيه شحيتان
 في اليومين لان المسمى في غده هو المسمى في اليوم ايج
 والمسمى في اليوم هو المسمى في الغدا ايضا وانما ذكر اليوم
 والغد للتفصيل والترفية لا غير الا ترى انه لو قال غدا
 هذا الثوب غدا بديرهم فخطبه اليوم استحق الدرهم ذلك
 لو قال خطبي هذا الثوب بديرهم اليوم فخطبه غدا استحق
 الدرهم فاذا كان كل واحد منهما مسمى في الوقتين فسدت
 الاجارة لانه ذكر البدين بمقابلته مسئوله واحد مشد
 فصار نظير قوله بملكك حال الف ومو جلد بالثمن ولما
 ان ذكر اليوم للتاثير وذكر الغد للاصنافه فهذا حقيقة
 واستعمالها للترفة والتفصيل مجاز والكلام مجتنبه حتى

الحاصل ان المسائل في النظر تقارنت فمنها ما يدل على انها
 في معنى اجير الوحد كقولهم بعدم الضمان في هذه المسائل اعني
 ما ذكره الماتى ومنها ما يدل على انها في معنى المشتري كقولهم
 انها تستحق الاجر على الغريقين اذا اجرت فسرهما كما قال
 الاتقاني والصحيح ان ان دفع الولد اليها لترصعه لغير اجير
 مشرك وان جازها الي متر له اي اجير وحدها ملخصا يقال
 الشيخ الرجعي قوله لكونها اجير وحدها لا فيها من شريك
 اجير الوحد وقد تقدم انها ذات شريكين وقد تقدمت
 استيعجار الظير مستوفاة في باب الاجارة الفاسدة وكذا
 لاصحان على حارس السوق وحافظ الحان فانها من اجير
 الخاص على ما ذكره الفقيه ابو جعفر ونقل عن صاحب الخط
 انه اجير مشرك وفي الذخيرة الفتوي على الاول كما في الجند
 وضع توبيد الاجري بجملة مترددين التسميتي بسبب
 الهز يد في العمل كان خطبة اي هذه الثوب فاربيا فدرهم
 اوان خطبة روميا فديرهم فخير المستاجر الاجير فيها
 وكذا لو قال لصباغ ان صفت هذا الثوب بمصرف فلذلك درهم
 وان صفته بزغفران فلذلك درهما وان قال للخياط ان
 خطبت انت فلذلك درهم وان قاله تليذك فاجر نصف
 درهم كما في البديع فجميع هذه الصور تخفى الاجارة و
 يستحق الاجير من الاجر بحسب ما يشترط له المستاجر
 لانه سمى نوعين معلومين من العمل وسمي لكل منهما مال
 معلوما فيجوز ان اذا خيره بين العبد بين زبلي وفي الخط
 ان خطبة اليوم فلذلك درهم وان غدا فلا اجر لك قال

مختلفين كل واحد منهما يبدل مسمى على الاثر معلوم فافترقا
 سيد كراي حاكم الوخاط في غرضه نريد الجري زيد
 السكتي في الحاشية كان سكتت ايها المتاجر للدار هذه الدار
 فبدرهم وان سكتت هذه الدار الاخر فبدرهم والخرم
 بيات المدية في كل من الصورتين جائز ذلك لو كان القول اجر تك
 هذه الدار شهرا جارية او هذا الدار كان تخمين وضع تزويد الدار
 بتزويد الدار سائل كان سكتت عطارا فبدرهم شهر وان سكتت
 حدادا فبدرهم صبح ذلك عند ابن حنيفة خلافا لما اوضح
 برديد الاجر بتزويد المسافة كان ذهب على الكوفة قدسهم
 اوان ذهبت للمصرة فبدرهم وكذا القول اجر تك هذه الدار
 الي بغداد بدرهم او الي الكوفة فبدرهم حازر عند ابن حنيفة
 وعندهم لا تخون لان الاجرة والنفقة مجتمعة لان الاجر
 في الاجير الخاص يجب بالتسليم من غير عمل ولا يدري اي الطرفين
 مقدروا في التسليمين يجب وقت التسليم بخلاف الخياط لانه لو
 والفارسية لان الاجر لا يجب فيها الا بالعمل وبه ترتفع الجزالة
 وبخلاف المترديد في اليوم والعقد لانه عند كل كسالة الرومية
 والفارسية فلا تجب الا بعد العمل فعند ذلك هو معلوم فهذا
 هو القاعدة فيهما ان الاجر متى وجب بالتسليم لا يجوز ان يكون
 مترددا بين شيئين عند التسليم لانه لا يدري ايها يجب فالاجارة
 تفسد ولا يبي حنيفة انه خير بين شيئين متقاربين فعمل
 لكل واحد منهما اجرة معلومة فوجب ان يجوز كما في الخياط لانه
 الرومية والفارسية والاجارة تتفقد المانع فبالظاهر انه
 يستوفي المانع وعند الاستيفاء ترتفع الجاهلة ولو اختلف الي

يقوم الدليل على الحجاز لاسيما اذا كان حمله على الحجاز يودي الي
 الفساد وكل واحد منهما معلوم ويدلهم معلوم فصار نظريا فافترقا
 الرومية والفارسية بخلاف حالة الانفراد لانه لو حمل الثاني
 لفسد العقد تعيين العمل مع تعيين الوقت لا يجتمعان فصار الي
 الحجاز لانه لا حالها اذ مقصودها الصحة ووث الفساد ولا يبي
 حنيفة ان اليوم للتجديد والقد لا مضافة والحكم بحقيقة حري
 يقوم الدليل على مجازة وقد قام الدليل على ارادة الحجاز في ذكره
 اليوم وهو التجديد لان مرادها الصحة وهو متعين في الحجاز
 لان تعيين العمل مع الوقت مفسد فان تعيين العمل يوجب كونه
 اجبر اشتركا وتعيين الوقت لا يوجب كونه اجبر اشتركا بينهما
 تناف فلا يجتمعان فيفسد الحجاز كيد يفسد مجملنا على
 التجديد وفي القدر لم يبق الدليل على ارادة الحجاز وهو الترفية
 بل قام الدليل على ارادة الحقيقة وهو الاضافة والتعلق فتركت
 على حقيقة لانه لو حملناه على انه للترفية يودي الى فساد
 العقد من حيث انه يجتمع في اليوم تستسيلات كما قال في فوج
 حمله على انه للاضافة كما هو حقيقة ونقصان الاجر في
 العقد ايض يدل على ذلك لان ما يكون الترفية لا تكون اجرة
 انقص فافترقا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر العقد للتعلق لم توجد
 في اليوم الا ستجابة واحدة فلا يفسد فافترقا في اليوم من
 عليه الدور فافترقا اجا العقد فسد لوجود التبعيتين فيه لان
 الحملت يتولى مجرى العقد والتسمية الاولى باقية تنفسد
 لاجتماع التسميتين في عمل واحد بخلاف الخياط الرومية والفارسية
 لانه ليس لاحد العقد بين موجب في العمل الاخر فلا يفتقد بين

مختلفين

لأن المعلق يتناول محلي العقد والنسبة الأولى باقية فتمسك
 لاجتماع التمتع في محل واحد بخلاف الحالة الرومية
 لأنه ليس له أحد العقدين موجب في محل الآخر فلما اعتقد
 مختلطين كل واحد منهما ببدل مسمى على الانتزاع معلوم فافترقا
 فان خا طه في الأول فله المسمى لصحة الجارة في الوله ولا
 في العقد الآخر لئلا يكون لا يزال على درهمي ولا ينقص عت
 نصف درهم فتعتبر للمع الزيادة وتعتبر النسيئة من نقصان
 وهذا ما في الجامع الصغير وذكر الزيلعي أنه لا يزال على نصف درهم
 في الصحيح لأنه المسمى فيه وقد صدق في الذكر على ما في الجامع وهو
 خا طه بعدد فاصح أنه لا يزال على نصف درهم عتايي حينئذ
 لأنه لم يرض بتأجيله إلى العقد أكثر من نصف درهم فإني إن لا
 يرضي إلى ما بعد العقد والصحيح على قولها أنه ينتهي من نصف
 درهم ولا يزال عليه زيلعي ويحيى في تخيير الزمان خلافهما
 فإنه يصح الشرطان عند جميعهما وفيه خلاف في قولهم فإنه
 يفسدها جميعاً وقد عرّض لكل واحد منهم والجواب على ذلك
 وقد قدمنا في باب الدار والماسدة تحت قول الماتن
 الدار بالشرط الفاسدة وقت السوادة إلى كونهما الشر
 فزوعا كثيرة في الدار على أحد الشرطين أو على الشرطين أكثر
 مع فوائد كثيرة لا يسع الفقيه جعلها للمناسبة ذلك المحل إن
 المسائل فتنبه من المستأجر تنزل بفتح التاء وتنشد بالنون
 المضموه من أودا فاعبارة الدبر والكا نون وهو المناسب للذكر
 الاحتراق ولذا نبه عليه الشافعي في الدار المستأجرة لا حرق بسب
 ما أو قد في التنوير وعلى الدكا نون أو في الكانوف بعض بيوت

تصحيح محمداً التسليم عند عدم الاستيفاء التسليم يجب
 عتق كل واحد من البدلين عند بضم المثلخ أو ليس أحدهما
 من الآخر فيجعل التسليم لهما والصحيح أنه يجب أن لا يبدل
 أنه لا يكون أكثر ضرراً من الانتفاع بأقلها من زيلعي وصح
 حينئذ لا يجرى بترديد محمل كان حلت شعيراً بغيرهم أو لا حلت
 حرقه بربحي وكذا إن زرعت أرض بغيرهم وإن سمر
 غيرهم من صحت هذه الدار عتايي حينئذ خلافهما
 في قول الكافي وكذا لو خير بين ثلاثة أسيا كان سكت في هذه
 في أثره بغيرهم وفي هذه بغيرهم وفي هذه الثلاثة
 في ثلاثة أوقات ذهبت إلى الكوفة فبغيرهم إلى بغداد فبغيرهم
 في موصلي فبثلاثة وثلاثين في المسائل لا تكرر ولو خير
 في أربعة أسيا لم يجوز في البيع الانتفاع بالثالث غير
 في بيع شرط الخيار وفي البيع وروايات والفرد
 في حديثي أن الأجر لا يجب إلا بالحل وعند بعض يصير المقنن
 في العمل معلوماً وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيحتمل
 في حديثي عليه لا ترتفع إلا بالثبات الخيار وغيره خلاف في قول
 في حديثي زيلعي ويجب في هذه المسائل إجراء وجدان خاط
 في حديثي استحق درهمها أو رويها فدورها وإن سكت عطار
 في حديثي أوجدوا فدورها وإن سكت فبغيرهم أو بغيرهم
 في حديثي أن الترتيب في اللات في تخيير الزمان ذلك في قوله
 في حديثي اليوم بغيرهم أو عند انبساط فيجب في حديثي
 في حديثي اليوم الأول ما سمي وهو الدرهم ويجب في حديثي
 في حديثي الجار المثل لأن العقد فسد لوجود التمتع فيه
 لأن

كذلك عند الامام لا تدعى الراعي أصبب يضمن بترك الحفظ
كأنما ترك الحفظ هنا بعد تركه وهو خرفه على الباقي فلا يضمن
كوقع الموضع بالفتح الوديعتالي اجنبي حال الفوق والخرق فانه
لا يضمن وقال لان كان الراعي اجيرا مستتر في ذنت واحدة ولم
يتبعها خاف على الباقي او لا يضمن لانه ترك الحفظ بعد تركه
الاخر اذ عنه قال صاحب الذخيرة ورايت في بعض النسخ انهما
عليه فيما ذنت اذا لم يجد من يضمنه لروها او يضمنه لغير صاحبها
بذلك ولو تركه ويمنه بجبر بالواحدة النادة فهو مستطوع ولو
تفرقت الختم او البقر عليه فرقا فلم يتقدم على اتباعها لمها وقبل
على فرقة منها وتترك حفظ ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك
ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعوض بعذر وعلمي قولها يضمن
لانه تركه وعلمي الاحتراز عنه في الجملة اهو نوعي البزلية دفعه في
المشترك فترك الراعي قال لا ادري ايب ذهب الثور فهو اقرار
بالنقص في زماننا ولو خلط الراعي المستتر في الختم بعضه ببعض
ان امكنه التمييز لا يضمن وذلك اذا عرف غنم كل واحد والقول
له اي للراعي في تعيين الدواب التي يربها من الغنم او البقر
وهو هي انها الثلاثة يعني لوقالي زيد ان هذه البقرة السوداء
ليست لي وانما هي هذه الصغرى قال الراعي انا كك السوداء والقول
تفرقه لانه القاي يضمن والقول قول القاي ايضا امينا لان ارضينا وان
لم يكن التمييز بعد الخلط يات بقول لا اعرف فنهتم كل واحد ضمن
الراعي فيمنها ايب الا غنما والدواب التي تربها واخلطها بغير
الخلط لانه يوم الاستملاك والقول له في قدر القيمة اذا اختلف
الراعي وصاحب الغنم متلغا بية قال في الهندية وهذا على

الحيوان او يضمن بيوت الدواب المستجرة الموقد فيها الا ضمانات
عليه اي على المستاجر لان هذا انتفاع بظاهر الدار وعلى وجه
الايضار هبة الباقي الى النقصات كافي للمرء بخلاف الخرف لانه
تفرق في الرتبة وبخلان السبب لانه يوجب تغير الباقي الى النقصا
جامع النصولين مطلقا سواء في المستاجر المتور او الدواب
او الكائنات ذرب الدواب ولا الاين جاز المستاجر ما
يضمنه الناس في وصفه بان ترك الاحتياط في الوضع درر
وبان وضع البعوض خارج الكائنات او غفل عنه حتى اخطرت
ما كان خارج الكائنات فحق يضمن البيوت وجاز ما يضمنه
الناس في ابتعاد داره بوقد مثلها قال السيد احمد الاولان
يقول بان لا يوقد مثلها في التتور والكانز وعبارة الذر
للمصنف ما له من الركائز حيث قال صاحب الاولان
ان يضمن ما لا يضمنه الناس من ترك الاحتياط في وصفه
وايقاذا لا يوقد مثلها في التتور والكانز اهو استا جرحه
حما و مثله يشمل كل موكوب فصل الحار عن الطريق حتى
غاب عنه ان علم المستاجر انه لا يجده اي الحار جرحه الطلب و
الظاهر ان المراد بالعلم هنا غلبة الظن لا يضمن قال السيد احمد
وظاهر هذا الصنيع حيث اعتبر جاز انه يصدق في دعواه انه
لا يجده اكلوا لا يضمن رابع تدعى قلبية نشاة ففان الراعي
على ايب في من القطيع الملك ان يتبعها ايب الشاة النادة قال في
المنع والهندية ولو ذنت بقره من الباقورة وترك الراعي اتباعها
حتى لا يضيع الباقي فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيها
ذنت بالاجماع ان كان الراعي خاصا ولو كان اجيرا مشتركا
فذلك

قول الهم حنيئة لا يشكل وعلى قواها اختلف المباح واذا اعمى
 بعضهم طابقة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا
 لانه يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستخلف فان
 حلف بري وان نكل صف القيمة لصاحبه كافي للضرورة وسئل
 عن خلط اغنام في تطيع رجل واتي على ذلك مدة وزعم صاحب
 الاغنام انه يحفظه بغير اجر قال ان كان الحافظ مرفوعا انه
 يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام ارجحفظه كافي
 هاوي الفتاوى وليس للراعي ان ينسري على سائر منها بل اذا
 ردها فان فعل بان انزى الراعي فمطبت الاثني صفى وان
 تنزى النحل الذي في الغنم على واحدة منها فلا فعله فمطبت
 فلا ضمان على الراعي بالاجاع لانه ما يمكنه سماعا ته وهذا
 اذا كان اجيرا خاصا وان كان اجيرا مستترا كذلك الجيران عند ابي
 حنيفة ربح وعندها هو ضامن جوهرة ولو خاف الراعي الموت
 على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا اذا
 كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان يوجي حيا تنزهها للصبر
 الشريد في الباب الاول من شركة واقفا ته ان من ذبح
 انسان لا يوجي حيا تنزهها يضمن والراعي لا يضمن وزرع بين
 الاجنبي والراعي والفقيه ابو الليث سوي فقال لا يضمن
 الاجنبي كالأجنبي الراعي والمبايع هو الصحيح كذا في الخلاصة
 فيكون القول قوله مع يمينه وهكذا قال بعض الفقهاء لان
 شكا بخلافه ما اذا قال ذبحت شاة بك يا ذنبي وانكر لك الاذ
 حيث يكون القول لك والى قول الراعي ذبحتها لانها مربية
 وقال صاحبها ما يبرأ من قول فالتقول قوله رب الشاة ويضمن

الراعي

الراعي كذا في العمادية ولو قال الراعي خفت الموت فذبحها
 فانكر لك فان القول له وعلى الراعي البيعة كما في الوجيز ولعل
 المراد من قوله فانكر لك اي الذبح وكما انه يوقع فيم الحيا
 والله تعالى اعلم ولو لم يبرح رجل سقطت شاة انسان وحين
 عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا واختار للفتوى انه
 يضمن وان اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم
 ذبحتها وهي بريحي حيا تنزهها وقال الراعي ذبحتها وهي مبيته كان
 القول قول الراعي كما في خزانة المفتين ولو قال المالك ذبحها
 ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعي ليس في بطنها ولد علم
 يتبين فذبحها فاذا في بطنها ولد يضمن كما في الخلاصة ولو مرضت
 بقرة فخاف النعال عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها
 حتى ماتت لا يضمن ايض كافي لاجير استاجر راعيا لا يبرح
 ملكان الراعي فان كان مستترا فزعمها في موضع فمكنت واحدة
 منها بقر او اقتراس سبع وعنف ذلك فقال صاحبها شرطت
 لك ان ترعي غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت
 هنا فان قوله صاحبها بالاجاع والبيعة بيعة الراعي
 كان اجير واحد واختلفا كما قلنا فان القول قوله صاحبها وان اقام
 الراعي بيعة فلا ضمان عليه بالاجاع كما في الغياثة واذا اقام
 الراعي فزعمها في غير المكان الذي امره فقطبت فهو ضامن ولا
 اجر له وان سلطت الغنم اقتباسا ان لا اجر له وفي الاستحسان
 يجب الاجر كما في المحيط ولو اراد رب الغنم ان يربط في الغنم ما
 يطبق الراعي كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع نصف غنمه
 فان استاجر الراعي شهره على ان يبرح له لم يبيعه عنه بشيء من

ما كان منها ان كان الشرط في العقد فسد العقد فهو الصحيح
 المختص بالمتقوي كما في جواهره لا خلاف ان كان الراعي مسترخيا
 برعي الجبال فاشترط عليه صاحب الفم ان ياتيه سمته
 حاجته منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على
 قوله ان حقيقته رج القول قوله وان لم يات بالسمة وعندها
 هو من وان اتى بالسمة الا ان يقيم البيينة على الموت ولا
 يسد عقد ان يصدق غفاهم الراعي حتى يجضر صاحبها
 فان غناه المصدق الزكاة من الراعي فلا ضمان على الراعي
 في ذلك كذا في المبسوط واذا قال رب الفم للراعي دفت
 اليه سائمة نشاة فتقال الراعي لا بل تسمون فالقول
 قول الراعي وان يبرهننا فالبيينة بيينة صاحب الفم وليس
 للراعي ان يسقي من الياث الفم وان بالكل كذا في الحديث
 وفي غنيس خوار زاده ولد يبيع فان فعله ضمن كذا في
 المتناينة وان اشترط عليه جينا حصول ما وسما لنفسه
 وما غش فقد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن لما
 اصاب من ذلك وله اجر مثله كذا في المبسوط قال وان
 دفع برعي غنم رجل الي غيره فاستهلكها المدفوع اليه واقر
 بذلك الراعي فان لصاحب الفم ان يضمن الراعي وليس له
 ان يضمن القايض اذا لم يغير ان المختوض منك المدعي ولم
 تقع شراعي بينة فان اقام المدعي بيينة ان ما قبض كان
 له الاقراض القايض لذلك ان كان ما قبض قايما بعينه
 في يدا القايض كان للراعي ان يأخذه وان كان مستهلكا
 كان لما كانك بالخيار ان تشا ضمن القايض وان تشا ضمن

الاجر وان استأجره شهر برعي له هذه الفم باعيا نهان لم يكن
 له يزيدها فيها بالقباس وكنت استحسن فقال له ان يكلفه من
 ذلك بقدر طاقته وكنت لا يكلفه عملا اخر ثم قال لو ولدت الفم
 اما كان عليه ان يبرهن اولادها وبني القياس والاختصاص
 فيها ولو لم يستجره شهر وكنت دفع اليه غنما سائمة على ان
 برعي له كل شهر برهم لم يكن له ان يزيدها فيها وان باع
 طابفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب ان ذلك وان ولدت
 الفم لم يكن عليه ان يبرعي اولادها معها فان اشترط عليه
 حين دفع الفم اليه ان يولدها برعي اولادها معها فهو فاسد
 في القياس وكنت استحسن ذلك فاجازه والابل والبقر والحمير
 والخيول والجمال في جميع ما ذكرنا كالقنم كما في المبسوط وسيل بحجر
 الامية الحكمي سلم فزاسه الي الراعي ليحفظها مدة ملحوظة ودفع
 اليه اجرة الحفظ والراعي واستغل الراعي بهمه وترك الأفرس
 فضاعت فهل يضمن فقال لا لان ذلك متعارفا بينهما بين
 رعاة الخيل ولا دفع كما في الفتية راعي الرماح اذا تفرجت
 ريكة فوقع الوهق في عنقها لم يضمنها فمطبت زهواض فان
 ضل ذلك باذن صاحب الريكة فلا ضمان عليه هكذا كوفي
 الاصل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الراعي اجير وحده فاما
 اذا كان اجيرا مسترخيا فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه
 على كل حال كذا في الذخيرة وفي اللؤلؤ الجنية وهو الصحيح اذا اشترط
 على الراعي ضمان ما عطي به فله جاز ولا ينسد به العقد وان
 اشترط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح
 والمختار في الفتوى كذا في القايضة اذا اشترط على الراعي ضمان
 ما مات

الراعي كذا في المحيط ولا يقبل قول الراعي على المدفع اليه
 ان كان الراعي اقرقت الدفع انها للمدفع اليه كذا في المجاز
 بتاراهل قرية ولهم مرعي ملحقا بالاشجار لا يمكنه النظر
 الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في خزائن المفتين الاجير
 بالخط يضمن بترك الخط وذك ان يغيب عن بصره حتى
 ضاع كذا في الغياثية قال عبيد الايمنة لكوبيسي والوجه
 لوقال البقار المشتري لا ادري اين ذهب الثور فنهانا اقرار
 بالتقصيص في زماننا كذا في القنية وفي الجامع الاضيق
 الدوسي عن البقار يدخل السرح في السك وارسل كل بقرة
 في سكة صاحبها ولا يسلمها الي صاحبها كذا في عمل الراعي
 فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تفصل الى منزله صاحبها
 ايضن ضائع قال لا ضمان على البقار والراعي وقال ابو
 بكر بن محمد اذا لم يعد ذك خلا فامنه يضمن كذا في جاري
 الفتاوى زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجدها
 صاحبها فيها ثم وجدت بعد ايام وقد هلكت ان اعتاد
 اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير
 ان يذهب بها الي بيت كل فالقول للبقار انه ادخلها فيها
 فان ابي ان يجلف ضمنه والا لا يضمن وكذا لو دخل البقرة
 في سرحها ثم خرج واحد وضاع ايضن الا اذا سلم كل بقرة
 الي صاحبها كما في الوجيز نقار شرط على صحاب قراني لو اخلت
 البقرة القرية في مكان مسمي فان يور منها فشرط جانيه
 وهو يور فلو ضاعت بقرة احدهم فجاء منها الى المكان المسمي
 فهو على الشرط الاول فلا بد من شرط يور شرط كذا في اللهم

يعني

يعني يور الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في الترخاينة
 وفي المنقبي اشترط البقار على اخفاء البقار ان ادخلت
 البقرة القرية الى موقع مسمي فان يور منها فالشرط جانيه
 وهو يور فان ضاعت بقرة رجل منهم فجاء منها الى موقع البقرة
 الذي اجتمع البقرة بجوارها فهو على الشرط الاول ولا يضمن
 ان يشاركه الناس وان يمت رجل بقرة الى ذلك الموضع
 ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يور
 البقار حتى يور عليه وان كان سمع بالشرط فالشرط جانيه
 استخسنا قال القاضي فخر الدين رح والفتوى على ما ذكر
 في المنقبي هكذا في الكبير وفي الفتاوى امره بعين تورا
 الي بتاراهل جوار الرسول اليه وقال الفتوري واخذ منه ذلك
 الثوران فامته لها بيعة فلما ان ترجع الي البقار ولا يور
 البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه
 وان لم يكن علم بذلك يرجع كما في المحيط وفي نوادر صاحب
 المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يد رجل فجاء الي البقار
 بهذه البقرة وقال ان فلانا بعث اليك بهذه فقار البقار
 اذهب بها فان لا قبلها فذهب بها وان كنت فالبقار ضامن
 لانه اذا جاءها الي البقار فقد انزعي الا مرفيص البقار امينا
 وليس للمودع ان يورع كما في الدية اهل قرية دفعوا جرحهم
 الي رجل ليرعاها فبعضوا مسد رحلا من القرية فقالوا لا نفر
 الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الجرحي اذهب بهذا الحيوان
 فاحل عليه كذا فذهب بالجوار ولا يدري اين ذهب لا يضمن رجل
 سدا في الغياثية بتاراهل عن الباقورة فوقع الباقورة

١٢١

٤١

٤١

في نزع وجل وافسدت الزرع لا يضمن التقار الا ان يكون الباق
 ارسل الباقورة في نزع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو
 فذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع او تلفت مال انسا
 في سورها فيضمن التقار كذا في خزانة الفتاوى اهل قرية
 يترصون دوابهم بالنوب فذهب منها بقرة في نوبة احد
 قال ابن ابيهم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير
 المشتري وهو الصحيح لان الفتوي على انه لا يضمن الاجير
 المشتري الا ما تلف بفسده كذا في الكبرى وسئل عن اهل
 قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما سرهم
 فلما كانت نوبة احدهم استأجر اخر ليحفظها فاخرجها
 الاجير الي الفائزة ودخل في بيته فلاكل فضاع بعضها
 على من يجيب ضامنها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير
 فالاجير ضامن لتزك الحفظ وان ضاع بعد ماعا واليه من
 الاكل فلا ضمان لانه تزك الخلاف بالعود فخرج من الضمان
 ولا ضمان على صاحب اليوم كذا في فتاوى السفي
 هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما لو شرط عليه
 الحفظ بنفسه يضمن بالذوق الي غيره وانما يضمن الاجير
 في هذه المسألة اذا لم يتزك مع الدواب احدا من اهلها اما
 اذا تزك مع الدواب حاشا فلما من اهلها فلا ضمان عليه
 بحال ايضا كذا في خزانة المفتين ولو كانت الاجير المشتري
 راعي بقر او غنم او غيرها للعامة فما تلف من سوقه و
 ضربه بخلاف العامة ضمن قيمته ولو ساق الدواب
 على المشتري فانه هو اعلى القطرة فدفع بمضمرهم بمقتضا
 فوقفوا

فوقفوا في الما فمطلوب صحت قيمتهم كذا في البياتي الاجير
 المشتري اذا ساق الدابة فتناطح فتقتلت بعضها بعضا
 او طبت بعضها بعضا ضمن وان كات وحدث لا يضمن كالنظر
 فحل على انني فمطبت لم يضمن كذا في السراجية وفي المناصري
 كذا ترك البقرة ترعى فسروقت لا يضمن كذا في السرخانية تقار
 يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الي القرية
 ليخرج منها ما تخلفت والحاجة نفسه فضاع بعض مائة
 خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في
 الثانية التقار اذا ترك الباقورة على يد اجير ليحفظها هل
 يكون ضامنا قال ان تركها واحدة بسيرة مثال ان يقول الاكل
 او يتروضا او نحو ذلك لا يضمن لانه هذا القدر هو كذا في النجاشي
 تقار ترك البقر مع صبي ليحفظها وانكنت بقرة وقت السفي
 باقة فان كات للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم تكن له
 قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفقهاء
 الباقورة صرحت على قنطرة قد خلعت رجل واحدة في الثقب
 وانكسرت او وقعت بقرة في الما وخايت وهلكت ضمن
 البهار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كما في الوجيز ولا
 يسافر المستاجر بعد استأجره للخدمة المستقرة اي لشقة
 السفر اي الخدمة فيه على خدمة الحضرة كات مؤونة الردي
 الحولي ويضمن ضرر بذكك ولا تملك المقدر يتناول الخدمة
 في الحضرة هو الاعلى والغلب وعليه عرف الناس فانضف اليه
 اذا المطلق يقيده بمثل هذا من التقار في فلا يكون له ان يتسلم
 الي خدمة السفر لما مر من مشتقة فصارت نظير ما لو استأجر

للركوب ويعين الركاب فليس له ان يستعير للنقار وتكون
 لو استاجر دارا للسكنى فانه ليس له ان يسكن فيه حدا
 لانه اذا لم يملك العقد لا يتبعه في البازية استاجر
 عبدا يتخذه ليس له ان يسافر به فانه في المصروفه
 فيما دون السفر لان خدمته انما تقتضي الا يفر
 ويخدمه نهيا لا يراى العشا ويخدمه نهيا واما ان يركب
 انفرج الخدمة المباحة وليس له ان يفر في المصروفه
 المراد السفر الشرعي وقد توقف ذلك على الدين وفي المصروف
 وفيه رخص الى انه يخرج الى الغيبة في البلد الا بشرط
 لانه شرط امك اي انشد متوقفا في الاتباع وهو افضل
 تغيب عن الجاني للفاصل ولنفوسه انشد ما كتبه او
 علموية بالنظر لمن اشترط شرط عليه عليه ان
 سوا لان الشرط عليك ام كان شرط لك وفي ام كك الجاني
 التام للفظي وكذا الموقوف بالخدمة كان المستاجر وقت
 الاجارة متهنيا للسفر وعرف ذلك ان الموقوف كان الموقوف
 وكذا الموقوف الموقوف بالاستحقاق في السفر الموقوف كما في
 البرهات وفي الهندية ومن شرط الموقوف فليس
 له ان يسافر به الا ان شرطه وهذا اذا استاجر في
 المصروفه يكون على تهيئة السيرة في المصروفه
 اذا كان مسافرا واستاجر فله ان يسافر به في المصروفه
 ولو استاجر عبدا بالخدمة ليس له ان يسافر به في المصروفه
 كما ان له ان يستحقه بالخدمة ليس له ان يستحقه
 خارج الكوفة لان الاستحقاق ثابت ببلد لا
 الحال

الحال فيعتبر بما لو ثبت نصا كما في المحيط بخلاف العبد الموصي
 بخدمته ومثله المصالح على خدمته كما افاده سري الدين
 بربوبه ما ذكر في صلح الاصل ان من ادعي دارا وصالحا للمص
 عليه على خدمته عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله
 قال شخص الاجرة المخلو في شريح كتاب الصلح لم يرد قوله
 ان يخرج بالميد الى اهله ان يسافر به واذا اراد به الى اهله
 في القريب وافنية البلدة وكان شتمس الاجرة السري في
 بين مسالة الصلح وبين مسالة الاجارة وكان يقول في
 مسالة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد وليس
 للمستاجر ان يسافر بالعبد المستاجر للخدمة كذا في المحيط فان
 له اي الموصي له بالخدمة ان يسافر بالعبد الموصي بخدمته
 مطلقا سوا شرط السفر به ام لا فله تنقيب خدمته بالخضر
 لان موصيه ام موصيه المص الموصي بخدمته عليه ان
 الموصي له بالخدمة علمي ان لم يوجب القرف في حقه بخلاف
 المستاجر فقد توقف بالاستحقاق العبد المستاجر في الحضر ولا
 يتم السفر الا بشرط ولا يقال لمالك المستاجر من انه يزل
 منزلة الموصي فيه والموصي ان يسافر به فكذا هذا الا ان تقول
 ان مالك الموصي ذلك لانه يملك وقبته لا يملك المصنفه الا
 ترى ان الموصي ان يبيع وقبته وان يزوج ولا يملك المستاجر
 فكذا كذلك ليس له ان يسافر به ولو سافر المستاجر به الى البعد
 المستاجر للخدمة بدون شرط وبدون ان يفر سفره وبدون
 اذنه بعد العقد يملك المصنفه المستاجر فجهت لانه
 اي المستاجر باستحقاقه معه في سفره بدون اذنه من مولاه

غاصب ولا جرم عليه وان وصلت سلم العبد اي رده المتاجر
 الى مولاه سالما بعد ما خذ منه في سفره لان الاجر والحضانة لا
 يمتنعان اي في حالة واحدة فلو وجبنا الاجر في حال السلم
 وارجبنا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع حالتيه
 وهي حالة السفر ولان المتاجر يخرج سفره صانعا خاصا ولا
 مضطرا عليه فلا يمتنع ذلك الضمان الا بالتسليم الى الحولي
 التسليم لم يوجد منه استخدام له وهذا اذا لم يكن مال يتيم
 اولم يكن معد الاستغلال والا فيلزم الاجر كما نقرر في كتاب
 الغصب والله تعالى اعلم وعند الشافعي يجب له اجر المثل يعني
 عند رده اليه ولا سأل ولا يستتر من متاجر من عبيد او
 محجور صفة اهل الاجر دفعه المتاجر اليه اي الى من استاجر
 وهو العبد او الصبي المحجور لاجل عمله يعني لو اراد عبدا وصبي
 محجور نفسه بلا استئذان من المولي او الولي فاستخدمه
 ثم اعطاه الاجر لا يسترد منه استخداما وفي القياس لرات
 يسترد لانه عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المتاجر
 لانه بالاستعمال صار غاصبا له ولهذا يجب عليه ضمانات
 قيمته اذا هلك ومنافع المضمون لا تضمن عند تافيه
 المدفوع على ملكه فلات لرات يسترده ووجه الاختلاف
 ما اشار اليه الشافعي بقوله لعودها اي الا جارة بعد الفراغ
 من العمل صحيحة استحقاقا يعني ان التفرغ اتماما صار
 باهتارا هلاك العبد والماله بهلك صار ناقضا عند فراغه
 سالما لان ما ذقت فيه فيجوز فخرج الاجر عن ملكه
 فليس لرات يسترده وهذا لان العبد محجور عن تصرف

بضر

بضر بالمولي لا عن تصرف ينفذ المولي الا ان ياتي به يجوز له قبله
 الهبة بغير اذات من المولي كونه نقضا في حق المولي وقوله
 الا جارة بعد ما سلم من العمل تخلف نقضا في حق المولي لانها
 اذا جازت يحصل للمولي الاجر بغير ضرر ولم يخضع منافع
 العبد عليه مما فاقه فتمتع بالتولي بالمجان فاذا جازت الاجارة
 صح قبض العبد لاجرة لانه العاقبة وقبض البدن الى العاقبة
 وسي صح قبضه لا يكون للمتاجرات يسترده منه بخلاف
 ما اذا هلك العبد في حال الاستئصال فانه يجب على المتاجر
 قيمته واذا ضيق صار ماله له من وقت الاستئصال قبض
 مستوفيا منقعة عند نفسه فلا يجب عليه الاجر وكذا الصبي
 المحجور عليه اذا جرم نفسه وسلم من العمل كالات الاجر له لانه
 غير مخفوع عما يقف من التصرفات ولهذا اعلمك بقوله الهبة
 وجواز الاجارة بعد الفراغ من العمل تقع مخف كذا فتركه الربلي
 قال السيد احمد وهذا التقليل يقتضي لزوم المسمى كمن نقل
 عن الزاوية الاجر الذي يجب في هاتين الصورتين اجر المثل
 وفي شرح المصنف وعليه اجر المثل وفي حاشية الشافعي عن
 المالكي لو هلك الصبي من العمل فعلى غاقله المتاجر الدية
 وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذا هلك
 من العمل يجب عليه قيمته ولا اجر عليه كما مر تعليقه في عبارة
 الربلي ولا يضمن غاصب عبيد ما اكل الغاصب من اجرة
 الذي اجر العبد نفسه به يتعين لو غصب رجل عبدا فاجر
 العبد نفسه وسلم من العمل مع الاجارة فيجوز للعبد قبض
 الاجر بالاجرة فاك قبض العبد ثم اخذ الغاصب من الاجر

عند اي حبيفة لان الاصل في ضمانه وهو المبيع بخلاف
ولما لم يخصص حيث يجب على الناصب ضمانه بالالتلاف
متعديا لانه ليس بيد المنفعة بل هو جزاء الام بضمه
عند التقديرات لم وله ان يستوليها الناصب لا يكون للولد
له ولو اجر المبيد كان الاجر له من يملكه كما لا يضمن اتقا عذنا
واما عند الامية الثلاثة فيرجع المالك على الناصب باجر النال
كما لو اجر المبيد نفسه ولو اجره اي المبيد الناصب فتمنع بوجه
واكاهه الناصب لان الاجر له اي الناصب لانه تولي التقيد لا
المالك وجاز للمبيد قبضها اي الاجر لو كان المبيد اجر
وقبض اجرته من المستاجر جاز بالاجراء لانه المالك لغير المقتد
وحقوق المقتد اليه وتصرفه تقع محض علي ما من في مبدع محض
غير منصوب فيصح كونه ما ذننا له في التصرف النافع يخرج
المستاجر عن عرقه الاجر با ايد اليه لا يجوز للمبيد قبضه بوجه
لو اجره المولى الا انه يجوز للمبيد ان يقبضها بوجه التاثير
سيده له في قبضها لان المولى هو المالك عناقته هكذا
تفيدة عبارة المناينة فليس عليه ان يقول جاز للمبيد قبضها
لو اجر نفسه وان كان نصالحا وانظر ما لو اجره الناصب هل يملك
المبيد القبض ومنا دا التقليل وما تنقم في ضمان الناصب
انه لا يجوز قبضه فلو وجدها اي الاجرة مولاه قايمه في
يده اي بيد المبيد مقتد اخذها لثباته لانه جدي
عين ما لولا يلزم في الثلاث التقوم بطلاث المالك سحا
اجر المبيد نفسه او اجره الناصب كسروق بعدا لقطع اي
بعد ما قطعت يد السارق فانه لم يبق مقتوما حتي لا يضمن

فالكه فلا ضمانات عليه خلافا لما تقالا بضمانه لانه اختلف مال
الغير بضمانه ولا تاتى له لان المال للمولى لان اجاره
نفسه جارة عند سلا متكا بينا وكسب المبيد للمولى لانه
ينبع لمرتبته فيكون الناصب مقتدا بالاختصاص والاطلاق
فيضمن وانما جزم المالك بعدم ضمانه لعدم تقويمه عند اي حبيفة
يعني ان الضمان انا يجب بالتلاف ما لم يخرق مقتوم وهذا ليس
محرز لان الاحراز يكون بيده او بيديا به وهذا المال ليس
في يده ولا في يد نائبه لان الناصب ليس بنائب عنه والعبد
ليس في يد نفسه بل هو في يد الناصب وما في يده في يد الناصب
ايضا تبعا لنفسه فلا يتصور ان يكون محرزا جزاءه اذ هو جزاء
نفسه عن الناصب فكيف يحزر ما في يده عنه وما يقع في
يد المولى حبيفة او حكا بالاستنابة لا يكون مضمونا له
فما زلت في الحال الموقوف في يد السارق بعد القطع ولا ان
الاجرة بدل المنفعة والمبدل حكم حكم المبدل ولو اتلف الناصب
المنفعة لا يضمن فكذا بدلا لان الناصب لو اجر المبيد
بنفسه وكل الاجرة فلا ضمانات عليه كما بقي متنا كذا اذا
اجر المبيد نفسه لان المبيد في يده فعله كفعله من وجه لانه
في ضمانه وجه كفضل المالك لانه هو المالك لمرتبته وما
تردد بين اصلين يفرع عليه حفظها فخرجنا جازنا الملك عند
بنا الاجر في يده فقلنا المالك احق به وخرجنا جازنا
الناصر في حق الضمانات وقلنا الضمانات فيه على الناصب
اذا اكله لان الاصل وهو المبيد في ضمانه كذا لم يبيع اذا اكتسب
في يده المبيع واستر ملكه ابيع كسبه لا يجب عليه الضمان
عند

ولولم يقل فصححت الاجارة لان الاجر للمعبد ولولا ان غير
 بالغ فادعين النصف وقد اجره المولى وقال قد فصححت ثم عمل
 وباقى المسألة بحالها فالاجر للبلاد وهذا من لزوم التقييد في حجر
 رجل اجره كذا في الذخيرة ولولا جرعه عبده سنة فلما مضت سنة
 اشهر اعتقه فهو بالحيات ان شامضي علي الاجارة وان شا
 فصح فان فصح بطل العقد فيما بقي وسقط عن المتاجر الاجر
 فيما بقي وكان اجره ماضي للمولى كما في البداية وهذا اذا لم يكن
 علي المعبد دين وان كان صرفه الي غرضه يدر في فضل يكون للمولى
 هكذا في المتأبينة وان اجاز مضي علي الاجارة فالاجر فيما
 يستقبل الي تمام السنة تكون للمعبد فان اختار الاجارة لم
 يكن له ان ينقصها بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس
 للمعبد ان يقبض الاجرة الا بولا لك المولى هذا اذا لم يكن المتأجر
 محجلا الاجرة ولا شرط للمولى عليه التحويل فان كان محجلا وشرط
 عليه التحويل فاعتق المعبد واختار المضي علي الاجارة فالاجر
 كلها للمولى وان اختار النسخ فهو النصف الي المتأجر سواء
 كان المولى اجره بنفسه او اذن للمعبد ان يولجر نفسه سنة فاجر
 ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجرة صرفها الي المعبد
 ولولا ان المعبد محجورا والاجر نفسه بغير اذن مولاه فاعتقه
 المولى في المدة فلا خيار له كذا في البداية وان اجر المعبد نفسه
 بغير اذن المولى ان سلم من العمل صح وجب الاجر ولو اعتق
 لا خيار له لا نصا بشر نفسه وما يجب بعد العتق قبله با اتفاق
 البرايات كما في العتائية المتأبنة ان اذ اجر عبده ثم عجز لا
 تبطل الاجارة عند ابي يوسف وتبطل عند محمد ولولا استأجر

بعد الاتلاف ويبقى الملك فيه حتى يأخذه المالك استأجر
 رجل عبدا من شخص والتقييد بالعتق انما في هكذا الشرع من
 متولين شهرين اربعة وشهرين اخر خمسة هي الاستحباب المذكور
 على الترتيب المذكور لانه لما قال والاشهر اربعة انصرف
 الي ما يلي العقد ثم يا للصحة كالوصية عليه لان الاوقات
 في الاجارة بمنزلة الاوقات في حقه الميمني ان لا يكمل فلانا
 لان تنكيرها منسلفين عقيبها واذا انصرف الاول الي
 ما يلي العقد انصرف الثاني الي ما يلي الشهر الاول ثم بالحيات
 ايضا لانه اقرب الاوقات له فصايرها لوصح به زلمي حتى
 لو عمل المعبد في الشهر الاول فقط ودون الثاني فله اربعة
 لا غير وبكسبه بان عمل في الثاني ودون الاول استحق خمسة
 وان استأجر ثلاثة اشهر شهرين بدوهم وشهرين خمسة فا
 لشهرين الاولات بدوهم كما في المبسوط فصح في الاستحباب
 للمخدومة ولما اجر الصغير قال غلنا وناجرهم الله تعالى بكبره
 للمعجل ان يستأجر حرة اوامة يستأجرها ويخلو بها لان الخلوة
 بالاجنبية منهن عنهن كما في الظهيرية حرة اجره نفسا اذا
 عيال لا يأس به وكبره له ان يخلو به لئلا يخر الدين فاضحنا
 هذا فاولي ما جاز في الاصل وبه يفتي هكذا في الكبرى فليفتي
 روبا بة ابو ابيهم عن محمد رجل اجر عبدا لمسته ثم ان المعبد قام
 ببينة ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجر للمعبد
 ولو قال المعبد اني حر وقد فصححت الاجارة ولم تكن له بينة
 ودفعه القاضي الي مولاه واجر المولى علي العمل ثم اقام بينة
 انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فالاجر للمعبد ولا للمولى
 ولو

جري ما الرحي فقال المستاجر تنقطع الماني المدة واخرجني الان
وانكر المجر لا تنتطاع في المدة حكم الى اي يجعل الحال حكايها
فلو كانت الماني الحال جاري لا كانت القول قول المجر والاطلساجر
فيكون القول من يشهد له الحال مع جميعه والحال وان لم
يصلح حجة عندنا يصلح معهما اذا التراجع ابد انما يقع عماليد
حجة وهذا اذا كانت الظاهر وشهد المستاجر فقطها هذا اشكال
فيه لانه ليس فيه الادفع الاستحقاق عليه والظاهر يصلح
له وان كانت يشهد المجر نفية اشكال من حيث انه يستحق
الاجرة بالظاهر والظاهر لا يصلح للاستحقاق وانما يصلح للدفع
وجوابه انه يستحق بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر
يشهد على بقائه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقا
بحرود الظاهر وهذا لانها لما انتفت على وجود سبب الوجوب
اخر بالوجوب عليه ثم بالانكاد بعد ذلك يكون متفرقا التنبه
فلا يقبل منه الا بحجة نزيهية وقال العلامة القديسي وفيه
انهم قالوا لا يجب الاجر بالتقدم بل بالتحميل اه وفيه ان المذكور
في كلامهم ان الاجرة لا تحك بالتقدم بل بالتحميل او شرطه
او بالاستيفاء والكل في الملك غيره في الوجوب فقد يترق له
السيد احمد كما يحكم الى ان لو باع شجرة فيه ثمر واختلفا في بيعه
اي التمر معهما اي مع الشجر يعني قال المايه بتمت الشجرة بلا
عمرتها وقال المشتري بل بعثتها بثمرتها قالوا قولهم من
في يده التمر على هذا الواعظ جاريت ولها وله قتالت اعتقت
قبل ولده فتكون حرا بقا الى وقال النووي اعتقت بعد
فلا يعتق لان القول قول من كانت الولد في يده لان الظاهر

او اجرامه للصغير واستاجر مال الصغيرة لنفسه جاز كما
في الثانية ولو استاجر القاضي رجلا ليعمل للقيم يجوز بل
المثل وان زاد على اجر المثل لا يجب الزيادة ولو فعل ستم
فالزيادة في ماله ولو اجره امر للصبي او عبده باقل من اجر
المثل لا يجوز ولو سكن المستاجر حبيب اجر المثل بالغ بالبيع واليكن
دوره انما فاضبالا يجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار
اجر المثل فابها لان خير للصبي ذئب كما في الثانية رجل
اقتد صبي مع رجل فاختذله هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي
ان لا يعمل معه قال ان كانت اعطاه كرابا والصبي هو الذئب كلف
في اطلسم كين للرجل على اكسوة سبيل لانه انقطع حقه لاجل
كما في الثانية وسابق في الخطر لا باحتمال سائر احوال الصبي
فتنبه اختلفا اي الاجر بالمد وهو المجر والمستاجر يعني وقد
عجز عن البهات في اياتي اعيد المستاجر للمجد مقارنا واختلفا في
مريضه يعني لو استاجر عبد اشهر مثله ثم قال المستاجر في آخر
الشهر ربت او مرض في المدة وانكر المولي ذلك او انكر ربه الى
اوله المدة فقال اصابه قبل ان ياتيني بساعة يحكم الحال فان
كان العبد مريضاً او نفا في الحال قال القول للمستاجر لان الظاهر
شاهد له لان الاباق والمريض ظاهري في الحال ووجوده فيه
الحال يدل على وجوده في الماضي فلان عدم التمكن من الانتفاع
فيها معني تاخرها اهل فالمجر يشترط ما انقضى الا في الحال يعني
انه لان تمكننا من الانتفاع والتمتاج منكر فكلان القول قوله
وان كان معني في الحال او غير ربت قال القول للمجر لان التمكن منه
قائمت فيما معني واخره ربت فيكون القول قوله واختلفا في

يشهد له وهذا كله يحكم الحال وفي الفتاوى الزينية اختلفوا في كونها مشغولة او فانية يحكم الحال واذا اختلفوا في صحة ادعاءها فالقول بحكمي الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى الموجر بانها كانت مشغولة بالزوج وادعى المستاجر ان كانت فارغة فالقول للموجر كما في البرزنجية الاصل في هذه المسألة ان القول لمن يشهد له الظاهر حيث لا يثبت له احدى والازم للحكمة الا ان القول قول من في يده الترخيبا تقدم متناظران اذ ان الترخيبا قايما ما اذا كان هناك او مستتر كما في حكمه عليه والظاهر انه ينظر ليد من هناك عنده او مستتر كما في قوله السيد احمد وفي الخلاصة انقطع ما للزوج بعد العقد في الدقة سقط من الاجر بحسبه ولو عاد الى قبل ان تنقضي الاجارة عادت اى لزومه الاجارة كما في لفظ الخلاصة ويستفاد منه ان عقد الاجارة لا ينسخ باقضاء الما ولو اختلف اى الموجر لرجي الما والمستاجر في قدر الانقطاع فقال المستاجر انقطع خمسة اشهر وقال الموجر انقطع شهر فالقول للمستاجر لانه ينكر وجوب اجرة اربعة اشهر للموجر يدعي وجوبها والقول قول النكر ولو حوى نفسه اى اختلفا في نفس الانقطاع فادعاه المستاجر وذكره الموجر حكم الحال وفي المحيط ولو اتفقا انه سلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث المارض فقال المستاجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من مرض او غصب او اياق وجمد الموجر ذكره فان كان ذلك المارض قايما عند الخصومة فالقول قول المستاجر مع يمينه البينة وان لم يكن قايما فالقول قول الموجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقا المانع فالقول قول المستاجر والقول قول

قوله رب الثوب في التخصيص والقبض لوان اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتي ان تقطعه فيها وقطعته قيصا وقال الخياط لابل امرتي ان تقطعه قيصا فالقول قول رب الثوب بيمينه عند عدم البينة ثم رب الثوب بالخيارات شا اخذ التخصيص واعطاه اجره منه لا بما وزر السمن وان شا ضمه قيمة ثوبه غير مقطوع كما في التفسيرية وانما كان القول لرب الثوب لان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكانت اعلم بكيفية ولانه لو انكر الاذن بالكلية لكان القول قوله فكذا اذا انكر وصفه اذ الوصف تابع للوصف كمنه يخلف لانه ادعى عليه شيئا لوقوله لزمه ان ينكره يخلف فالحيا فافنا والخيار لرب الثوب لوقوله التخصيص على ما قد مناه لانه موافق من وجه وهو اصل العمل فالحا من وجه وهو الصفة فمخيل الى ايهما شا وقال شيخ الاسلام عفي الدين الاسيحي في شرح الكافي وان اتاما البينة والبينة بيعة الخياط ولو اختلفا في المدة والصفة بان قال رب الثوب امرتك بالعصر وقال الصباغ امرتني بالعصر فان قول رب الثوب في كلامه جيبا لما في البدايع لما قد مناه من التخصيص في الخياط كمن روى ابن سماعة عن محمد انه يضمن له ما زاد الصباغ فيه لانه بمنزلة الغائب وقال ابن ابي ليلى القول قول الصباغ لانها اتفقا على الاذن في الصباغ ثم رب الثوب يدعي عليه خذنا يضمنه او ليست لنفسه الخيار وهو منكر فان القول له وجوابه ما بينا ان يكون ذلك القول في الاجر وعنده يميني لوقوله رب الثوب صفة في تغييره وقال الصباغ لم اصنفه الا باجر فالقول قول رب الثوب بيمينه حيث

لا يثبت ههنا اذا اتفق على عدم التسمية لان رب الثوب ينكر
تقوم عمله وجوب الاجر عليه والصباغ يدعيه فكان القول بالانكر
قال في محيط السرخسي وان اختلفنا في اصل الاجرة فقال رب
الثوب للمصاير عملت في بغير اجر وقال القصار لا بل عملت كك اجر
فان اختلفنا قبل العمل بين الفات ويبدأ يبين المتاجر وان اختلفنا
بعد النزاع من العمل فاقول لرب الثوب وان نقصا قاعلي ان دفع
اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر ابو الميثم في غير
المسائل فيه ثلاثة اقاويل منها قول محمد بن ابي القاسم في المسووط
ولم يقل رب الثوب صبغته لي بغير اجر فاقول قوله وتذكر
كل صبغ يفتق الثوب فاما كل صبغ بغير اجر فاقول فقال رب
الثوب صبغته لي بغير اجر فقال الصباغ صبغت بدهن فاعلي
كل واحد منهما اليه على دعوي صاحبه وليس هذا بقا الف
للاختلاف في بدل العقد وكفى الصباغ يدعي لنفسه درهما
عليه رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليه ورب الثوب
يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الية بالقالة
بملكه والصباغ منكر لذلك ويجلف كل واحد منهما على دعوي
صاحبه ثم يفتق رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجازي
به درهما وقال ابو يوسف ان كان الصباغ وهو من الخياط
والصباغ وغيرهما وهذا لو انكر رب الثوب وعجزه الاجر ادعي
التبرع مسائلة بان كان يدفع البعثيا للثلث ويقطع عليه
وتكررت تلك الفتاوى بغيرها فاجر قبله الاجر وان لم يجز
بغيرها مسائلة لانه ما تقدم منها من القاطعة يدل على انه
يعمل باجر فقام ذلك مقام الاستطراد لانه العادة قد جرى
بالدفع

بالدفع الي العمل الى من يخالطه من غير تسمية الاجرة للعلم به وقيل
اي قال محمد ان كانت الصباغ معروفه بهذه الصبغة بالاجر فيقال
حاله بها اي بهذه الصبغة كانت القول قوله بشهادة الظاهر
لان لما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى التخصيص عليه اعتبارا
بالظاهر المتعارف بان لم يعلم من حاله شي او قد علم انه يعمل
للاجر بل بترعا وان حاله قائم بدونه هذه الصبغة فلا اجر له
وكيف يملك رب الثوب انه لم يبتا جره فيه فبقي تركه وعبارته
وقوله ما استحسن والعتاس ما قاله ابو حنيفة لانه منكر ما
ذكره من الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق اذا الظاهر يصلح
للدفع لا غير الا ترى ان ذا اليد يدفع المدعي باليد ثم لو سميت بغير
ما في يده دارا يستحق الشفعة لما قلنا ان الفتوى على قول
محمد بن ابي وهو هذا اي القول لرب الثوب في المسائل المذكورة
فيما لو اختلفنا بعد العمل من الخياط او الصباغ اختلفنا قبله
فيما كانت اختيارا وقد ذكرنا انه يبدأ يبين المتاجر وظاهر
حكمه المسووط المتقدم انها يتخالفان بعد العمل وقد بينا قسما
في الفتاوى قبله بان ما كفى يدعي التبرع بالعمل ان حصل
فان لم يحصل للتبرع ان يمتنع ولا حاجة للايمان كما افاده السيد
احمد بن ولويان في الدلال صبغة رجل بامر و فقال صاحب الصبغة
بغيره بغير اجر وقال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال مكررا
بانه يصير الناس باجر لا يصدق الامر على دعواه ويجب
اجر المتاجر كما في جوابه الا خلاط وفي نوادر هشام عن ابن مسعود
رجل دفع الي خياط ثوبا ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب
عليه اجرة درهم وقال الخياط لم يسم لي اجرا فاقول قوله رب الثوب

وان قال رب الثوب لم اسمك اجر وقد اخذته علي سبل اجر
وقال الخياط سميت لي اجر قال يجلف رب الثوب ولله اجر مثله
كما في الذخيرة وذكر في الاصل رجل دفع الي صباغ ثوبا لصبغه
اجر فصبغه احمر علي ما وصف له بمصفر ثم اخذها في الاجر فقال
الصباغ علمه بدرهم وقال رب الثوب بدا نقين فان قامت لها
بيته اخذت بيته الصباغ وان لم تتم لها بيته فاني انظر الي ما
زاد المصفر في قيمة الثوب فان كانت حرها او اكثر اعطيت
به درهمها بعد ان يجلف الصباغ ما صبغه بدا نقين ولا يرا عليه
وان كان ما زاد في الثوب من المصفر اقل من دانقين اعطيت
دانقين بعد ان يجلف صاحب الثوب ما صبغه الا دانقين
ولا يتقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت
الصباغ ذلك بعد ان يجلف ما صبغت بدانقين وكذلك كل
صنع له قيمة كذا في البدايع وان كان الصنع سوادا فالقول قول
رب الثوب مع يمينه كما في المبسوط ولو اختلف القصار ورب
الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تخافا وترا
وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان
الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل فني حصته ما اقام
القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصته ما بقي يتما الفات
اعتبار البعض بالكل كما في المبسوط ولو اختلف في جنس الاجر
انه درهم او دينار او في صفته انه جيد او ردي يتما الفات
اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل وان كانت الاجرة
عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتما الفات ولو اختلفا
في صفته لا يتما الفات والقول قول المستاجر بخلاف ما

اذا

اذا كانت الاجرة دينارا دفع ليصنع بغير عصر فقال صنفته
بغيره وقال رب الثوب بربع فغيره بربع اهل الصنفه فان قالوا
مثل هذا الصنع قد يكون بربع فغيره بالقول لرب الثوب ان
للصباغ كما في محيط السرخسي وفي اجارات الاصل لو ابر
حجا ما ان يتلع سنة فتلع ثم اختلفا قال امرت ان تلع غير
هذا السن وقال الحجام امرت ان يتلع هذا القول قول الامر ولو
قلع ما امره كني بسن اخر متعلق بهذا السن فانقلعت لا
يضمن كما في الخلاصة ولو امره ان يتلع شيئا من جسده او
يبيض كما في اختلاف القول للامر مع يمينه لان الامر
يسقط فريحة ثم اختلفا فالقول للامر مع يمينه لان الامر
من قبله كذا في محيط السرخسي ولو اختلفا في مقدار المنزل
وكات ذلك قبل استيفاء المتقنة فقال كما في بيع العيني بعد
ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبعد ايهما المستاجر ولو ادعي
لان الاختلاف في المتقنة فالبيته بيته المستاجر ولو ادعي
فضلا يستحقه من الاجر وادعي السائر فضلا فيما يستحقه
من المتقنة فالامر في التالف وان اقام البيته قبلت بيته
كل واحد على الفضل الذي يستحقه نحو ان يدعي الاجر سطر
بشرة والمتاجر شرهين بمحنة وهرهنا يقضي شرهين
بمشقة وان لم تكن لواحد منهما بيته وقد استوفى بعض المتقنة
فالقول قول المستاجر فيما مضى مع يمينه ويتما الفات في نسخ
العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بان
ادعي احدهما درهم والاخر دينار فالامر في التالف والتكول
واقامة احداهما البيته علي ما بينا لان برهنا فبيته الموجه
وان اختلفا في المدونة مع ذلك او في المساقاة بان قال الواجر ذلك

الى التصديق وقال المتاجر بل الى الكوفة بشرة ذنانهم
فهو الى الكوفة بدنيا وخمسة درهم كما في الحيط وان اختلفا
في الجنس فقال الاجر ترك الدابة الى التصديق وقال
المتاجر بل الى الكوفة بشرة درهم فانها بتي الغان ولها
نكل لزم دعوى الآخر ولها برهن قبل برهانه وان برهن
فانه يقتضي الى الكوفة بدنيا وخمسة درهم اذا كان القصر
على النصف من بغداد الى الكوفة خمسة درهم ببينة المتاجر
كما في الثانية وان اختلفا في الاجرة والحدة جميعا او في الاجرة
المسقة جميعا فقال الاجر ترك الى القصر بشرة درهم
وقال المتاجر بل الى الكوفة بخمسة درهم فانها بتي الغان
واذا اختلفا في العقد بينهما ولا بها برهن قبل برهانه
وان برهنه قضي بالبينة جميعا فيقضي بزيادة الاخرية
الاجر وبزيادة المدة والمساقة ببينة المتاجر ولها
يبعد الدعوى بجلد صاحبه او لا كما في خزانة المفتي
قال ابو يوسف ربح دفع الى هذا الفلاد بخصمها فقال
المتاجر بوجهين وقال الآخر ترك درهم ينظر ان
كان لا يستطيع ان يترعرعها من غير ضرر فالتوى قول هذا
ويترعرعها وان كان لا يستطيع ان يترعرعها الا بضرر فله
اجر ما زاد فيه كذا في حيط السرخسي ولو اختلفا في معنى
الحدة فالقول للمتاجر كذا في التينة ولو اختلفا في هذا
الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والدعوى هو للوجر
او للمتاجر تشهد احدهما بمثل ما ادعى المدعى والآخر
بأقل او اكثر لا تقبل الشهادته وعن اصحابنا ^{فيها} يقول
هذا

هذا قبل استيفاء النعمة لانه الحاجة الى التقضا بالمقد
روح اختلفا في هذا هديين في البدل لا يتمكن القاض من
ذلك وامام استيفاء النعمة والحاجة الى التقضا بالمال
فيستغنى ان يكون على الخلاف عند ابي يوسف وعبد بن قتيبي
بالاقل كما في دعوى الدين اذا المدعي ستة وشهد بهما احد
الشاهدين وروى خمسة قال رض والاصح عندي ان الشها
لا تقبل عند جميعهما لانه الاجرة بدل في عقد المعاوضة
كالتمن في البيع فلا بد ان يكون مكد با احد الشاهدين فيمنع
قبول شهادته وان لم تكن لهما ببينة وقد نقضت قال علي
الاجارة واختلفا في الاجارة قبل استيفاء النعمة في الغان
وتراءوا كذا ان كانت دابة فقال الشكري من الكوفة
الى بغداد خمسة وقال رب الدابة الى الصرة بشرة ولطرق
النصف فينا وبعد ما اختلفا ان قامت لها ببينة اخذ ببينة
رب الدابة على الاجر وببينة المتاجر على فضل المير على
قول ابي حنيفة وكان يقول اولاد الى بغداد ويا بني عشر
ونصف ر - فتقاع على المال واختلفا في جنس الاجر
فالبينة رب الدابة وان كان قد ترعرعها الى بغداد
وقال قد اوتيتي وقال صاحبها اكرمتها منك بدرهم ونصف
فالتوى قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام الوجع
شاهدين تشهد احدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه
يقضي له درهم كذا في المبسوط انكر الصياغ دفع التوب
البيه فشهدت شاهدا نه دفع اليه ليصفه اجر وشهد الاخر
ليصفه اعز لا يقبل كما في حيط السرخسي ولو ان رجلا

ادعي قبل رجل انه اكرهه دايتين باعيا لهما بعشرة دراهم
 الي بغداد وبرهن علي ذلك وبرهن دب الدايتين انه اكرهه
 احداها بميزنها الي بغداد بعشرة دراهم كانت ابر حنيفة ربح
 يقول اولاً بأنه يقضي باجارة الدايتين الي بغداد بعشرة
 دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد هذا الذي ذكرنا اذا انتسب
 علي جنس الاجراما لاختلاف جنس الاجرام فان قال
 صاحب الدايتة اكرهتك احداها الي بغداد بدينار ودين
 علي ذلك وبرهن المشركي انه استاجرهما جميعا الي بغداد
 بعشرة دراهم فانه يقضي باجارة الدايتين الي بغداد
 بدينار وخمسة دراهم اذا كانت اجارتهما علي السواء كذا
 في المحيط ولو اكثري دايتين احداها بميزنها الي الحيرة والاخر
 الي الفارسية فجاء وزها الي الفارسية فنقضت احدها واختلفنا
 فقال المكري التي فنقت قد اكثرت بها الي الحيرة وقد خالف
 وعليك الضمان وقال المشركي هي التي اكثرت بها الي الفارسية
 فالتفوق قول المكري وضمن المكري قيمتها كما في المتأبسة
 وان ادعي المستاجر الاجارة ومحمد صاحب الدايتة يشهد
 شاهدا ان استجرها ليكرها الي بغداد بعشرة وشره
 الاخر انه استجرها ليكرها ويحمل عليها هذا التاع والمستاجر
 يدعي كنفك لم تخز الشراة وكذلك ان اختلفا في حولتين
 كذا في المبسوط رجل يركب سفينة رجل من قرند الي املثم
 اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الي املثم
 وراهم وقال الراكب استاجرته لاهفظ السكنا الي املثم بعشرة
 دراهم يجلف كل واحد منهما وليست البداية بميزن احدهما ولي

من

من الاخر وكان للتاضي ان يبدا بايها شأ وان اقرع كان
 حسنا فان حلنا لاجرا واحد علي صاحبها وان برهن
 فبينة الراكب وهو للملاح ويقضي له بالاجر علي صاحب السفينة
 ولداجر عليه لصاحب السفينة لانها لما اقامت البينة
 يجعل كاف الامرين كافا فتبطل اجارة صاحب السفينة
 من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل
 قال لاجرا في اركبتك بفلاح من ترصد الي بلخ بعشرة دراهم
 وقال المدعي عليه لا بل استاجرني لابلغة الي فلان بثلث
 خمسة دراهم فانه يجلف كل واحد منهما فان حلنا لا يجب
 شيء وان برهن فبينة صاحب الفلاح حفظ الفلاح
 واجبت علي المستاجر فلا تخزنا لاجارة علي ذلك كذا في النظرية
 قال المستاجر اكثرت الي الفارسية بدينار وقال الاجراي
 موضع اخر وقد ركبها الي الفارسية فلا كول عليه لانه خالف
 كذا في السراجية وان قال الموارنا اجرته الدايتة الي هذا
 الموضع وقال الراكب بل اعترفتي الدايتة وجر الموضع فملك
 الدايتة فانه يضمن كذا في الحيرة ولو ركب رجل دابة الي
 الحيرة فقال رب الدايتة اكويته الي الجبانة بدينار فجاوزت
 ذلك وقال الدعي ركب اعترفتها وحلف علي ذلك فهو بري من
 الاجر فان اقام رب الدايتة شاهدين انه اكرهه الي الحيرة
 بدينار يقبل ذلك وان ادعي رب الدايتة انه اكرهه الي
 الساحلي بدينار ونصف وشهد له شاهد بذلك واخر تشهد
 انه اكرهها الي الساحلي بدينار فانه يقضي له عليه بدينار
 اذا كانت قدر كبرها كما في المبسوط فان اقام صاحب الدايتة شاهد

بين

فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضي له
 بدرهم واحد ولو كان الاجر يبيعي الاجارة فدرهمين فشهد
 شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول ابي
 حنيفة رج كما في الخا نية رجل استاجر دارا سنة فاذا غي المتاجر
 انما استاجرها احد عشر شهرا بدرهم وشهدا بنسختة رادع
 الاجر انه اجرها ستة بعشرة ودرهم وقام كل واحد منهما بنسختة
 علي ما ادعاه بروي عن ابي يوسف رج انه يقضي ببينة رب
 الدار وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت لولا الاجارة
 او بعد ما وصل الي الخانات الذي يدعي اليه الاجارة فالقول
 قول المستاجر مع يمينه ولا يتخالفان عددهم وان اختلفا في
 الاجر بعد انقضا بعض الحدة او مسير بعض المسافة فانها
 يتخالفان واذا اختلفا بفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول
 قول المستاجر في حصته ما مضى كذا في الظاهر ثم رعدة ايض
 رجل اقام ببينة استاجرت هذه الدار سنة هذه الرجل شهرين
 بعشرة ودرهم وقام رب الدار ببينة اني اجرتها منه شهرين
 بعشرة ودرهم فاقبل ببينة رب الدار علي الاجر فاجعلها شهرين
 بعشرة ودرهم واجعل علي المستاجر في الشهر الثاني خمسة ودرهم
 كذا في المحيط وفي جامع الفتاوى ولوقال اجرت منك هذا الشهر
 بعشرة ودرهم وقال الاخر استاجرت هذا الشهر والشهرين
 ففني الشهر الاول فوجب عشرة ودرهم وفي الشهر الثاني ودرهمات
 ونصف كذا في الترخا نية ورجل اقام ببينة اني اجرها سنة هذا
 يتقسمه ودرهم ثلاثة اشهر كل شهر بثلاثة ودرهم وقام الاخر
 ببينة انه استاجره ستة اشهر كل شهر بدرهم فليكن الثلاثة

الح

ط

نا

دفع الى قصار ثوبا ليقتصر بدفعهم فاعطاه القصار ثوبا و
قال هذا ثوبك فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول
قول القصار ثوبي قول ابي حنيفة روح كافي الثانية ولا اجر
لما في الخلاصة وكذلك لو كانت القصار يدعي رد الثوب عند
ابي حنيفة روح لانه امين على قوله وكذلك كل اجر سرك
والفتوى على قوله كافي الثانية فان قال رب الثوب هذا
ثوبي ولم امر بقتله والثوب دفعته اليك انت فغير هذا
الثوب فانه ياخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع
والخياط لم ياخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويترك ثوبه
المخياط ولم يثبت هذا الحيا في القصار ولو لم يكن هكذا
كنه جاز القصار فقال قصرته وغسلته. عليك الاجر وقال
رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته عندك اؤتي
او قال قصره غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول
قول القصار وكذلك ما شبه هذا من الاعمال اذا كان في يد
صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك
القول قوله فان طلب القصار يمينه لم احلله ما قصره وكن
احلله ما لم عليه كذلك من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة
ولو ان القصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وضوئتك
فاخذ ويؤتي ان يكون في عوضا عن ثوبه قال محمد لا يسميه
ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار خذ
عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كافي الثانية ارسل صاحب
الكراسيس الى القصار رسول يسترد ثوبه الاربع فلما اتى به
فاذا هو ثوبه قال القصار دفعت اليه اربعة وقائه

الرسول

الرسول دفع الي لم يمد قال يسأل صاحب الثوب ايها صاحب
ثوبي عن خصوصته وايها كذب فان حلف بربي وان ابرأه
ما ادعي فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع والثاني
وخلف القصار فلا تقصا رعي صاحب الثوب اليه على الاخر
وان حلف بربي عن حصته الاجر بحصة الثوب الرابع في حاي
المتناوي ولو اختلفا فقال رب الثوب انما دفعت اليك لتقصيره
في عشرة ايام وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك الضمان
وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تصيب منه قال القول
لكن لا انت واقصة الفتوى وينبغي ان يكون القول للقصار لانه
ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يبيع اليوم او نحوه من العمل
ولم يبيع منه وقصره بعد ايام هل يجب الاجر كانت واقصة
الفتوى ايض وينبغي ان لا يجب الاجر لانه لم يبيع عقد الاجار
بديل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الجارية
ولو اعطى جارا لمتاعا ليجله من موضع الي موضع ثم اختلفا فقال
رب المتاع هذا ليس متاعني وقال الجار هو متاعك فالقول
قول الجار مع يمينه لانه امين ولا يكون على الاصر اجرا الا ان
يصدق ويأخذه لانه لم يبرف باستيف المتاع وكذا الرجل طما
قال الجار هذا طما ملك بيمينه وقال رب الطما كان طماي
اجود من هذا فانه ينبغي ان يكون القول قول رب الطما
ويبطل الاجرة ويحسن ان يكون القول قول الجار ويأخذ
الاجر وان كانا نوعين مختلفين بان جاء به شعير وقال
رب الطما كان طماي حنطت لم يجب الاجر حتى يصدق
كافي محيط السرخسي رجل اتاه رجلا ليجعل متاعه الي

المستاجر كان له ان يبرده على المستاجر سواء كانت العبرة ديناً
او عيناً وان كان به المستاجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت
الاجرة ديناً ولم يكن اقر المستاجر بقبض الحياء ولا بالاستيفاء
ولانما اقر بقبض الدراهم لا غير والقبض ان يكون القول قول
المردود عليه وهو المستاجر وفي الاستحسان يكون القول
قول الرادع عليه وهو المستاجر فاذا اقر بقبض الحياء بان قال
قبضت الحياء او قال قبضت الدراهم او استوفيت فانه لا يصدق
ولا تقبل بيئته المستاجر على ذلك كما في المحيط ولو كان الاجر
ثوباً بعينه فقبضه ثم حارب به بميب فقال المستاجر لم يعب
هذا الثوبى فالقول قول المستاجر فان اقام رب الدار البيئته
على العيب رده سواء كان الميب يسيراً او فاحشاً ثم تنسخ
العقد برده لغوات القبض المستحق بالعقد فباخذ منه
قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار وان كان حدث به عيب
لم يستطع رده رجوع بجملة العيب من اجر مثل الدار كما في المبسو
ولو استاجر فامي من رجل بيتاً فباع فيه زمناً ثم خرج منه
واختلفا فيما بينهما من الرفوفه واشباهه فقال رب البيت
كان هذا بي بيتي جبن استاجرته وقال المستاجر لا بل اغالحدته
فالقبض ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان
القول قول المستاجر وهكذا الجواب في الهبات ومساير الضياع
اذا اختلفا فيما بينهما في الصناعة في الرفق والعادة دوت الاجر
فالمسايرة على القياس والاستحسان والمحال صل في جنس هذه
المسايرة ان كل شيء يحد له المستاجر عاقلة الى جنة البهائم والقول
تقول المستاجر ولو اختلف رب الدار والمستاجر في رب الدار غير

ط

بلد كما ويسلمه الى السمسار فسلم ووزنت فقال السمسار لي حال
وزنت المحولة اتقنى مما كتب في البارحامة او في البارحامة وانا
لا اعطيك من الاجر بقدر التقصا ثم اختلفنا بعد ذلك فقال
السمسار ووفيتك الاجر وقال الحال ما استوفيت القول قول
الحال ولا خصوصية الحل واحد منهما قبل صاحبه انما الخصومة
بين الحال وصاحب المحولة كما في الخلاصة وفي العمود عن محمد
فيمتدفع الي صلاح كرا حنطة ان يحمل كرا يتذا فلما بلغ مئزر
الشرط قال رب الطعام نقص طماحي وقد كاد على الملاح وقال
الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام
كله حتى ياخذ منك من كل كرا مقدار ما سمي ولو طلب الصانع من
الملاح وقد كانت دفع الاجرة فالقول للملاح ان الطعام واف
ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك
ثم قال هذا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص
من طعامك يحتمل انه اراد به حتى تسترد من الاجر بقدر
ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمن من انقص من
الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كانت المراد الاول فظاهر علي
قول الحل وان كانت المراد به الثاني فعلي قول ابي حنيفة
ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بجملة او بتقصير منه
وعليه الفتوى كذا في المضرات فسرع فيما اذا اختلف الاجر
والمستاجر في وجود العيب بالاجرة وغيره المخرج اذا وجد الاجرة
عيباً واراد ان يبرده على المستاجر ان كانت ديناً بان كانت
الاجرة دراهم او ديناراً او كينلا او موزوناً في الذمة سوى ان يبرع
والدنانير او طيب الثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدق
المستاجر

ولما نهدم بيت من الدار فاختلعا في تنفضه فان كان يعرف
 انه من بيت الهدم لم يهرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال
 المستاجر هو لي فالقول قوله ولو كان رب الدار امره بالنار
 في الدار على ان يجسه له من الاجرة فتنقلا على البناء واختلعا
 في مقتدا لا تنقطة فالقول قوله رب الدار البيعة بيعة المستاجر
 وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او يغير اذني فالقول قوله
 رب الدار كما في المبسوط قالوا هذا اذا كان مشكلا الحال بان
 اختلف في ذلك اهل الصناعة فتقال بعضهم كما يقول رب
 البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قد مر ما يدعيه
 رب البيت وقال بعضهم لا بل قد مر ما يقول المستاجر حبيب
 قد مر معرفة قوله احدى من جهة الغير فيعتبر خشنا العزم
 والا كان المستاجر يبيع زبادة ابنا ورب الدار ينكر فيكون
 القول قوله فاما اذا جمع اهل تلك الصناعة على قول احدى
 القول قوله كما في المحيط ولو كان على باب منها مطرعا
 فالقول قوله كذا في المحيط ولو كان على باب منها مطرعا
 احدى ساقط واذا علق بالباب واختلعا في الساقط
 فالقول قوله رب الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقولا
 فالقول قوله المستاجر في المنقول ولو كان بيتا سقفه مصور
 بجذوع مصورة فسقط جذع منها ولا مطرعا في البيت
 واختلف رب الدار والمستاجر فيه فقال رب الدار هو لسقف
 هذا البيت وقال المستاجر هو لي وتبين ان تصاويره موصوفة
 لنفسه وببيت فان القول في ذلك قوله رب الدار مع...
 وان كان منقولا كذا في الذخيرة واذا تكاير منقولا من رجلين
 الدار وفي الدار سكن نخل شهر بدمهم فادخله في الدار وخلى

ساكنها او في باب او في خبئة اذ دخلها في السقف فقال
 رب الدار انا اخرجتك وهذا فيصا وقال المستاجر انا احدثت
 بالقول قوله رب الدار مع يمينه كذا في المحيط والاخر المرفوض
 والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك
 ومكلمات في الدار من لبن موضوع او ارجا وجص او جص او باب
 موضوع وهو المستاجر فان اقام البيعة ففي كل شيء جعلنا
 القول فيه قوله المستاجر في البيعة بيعة رب الدار ولو كان في
 الدار يبرح مطوية او بالوعة محصورة فتقال المستاجر انا احدثت
 او اذا قلها فالقول قوله رب الدار وكذلك الجص والسترة
 والخشب المبني في البناء والدرج والمرايح من الدارج ما يكون
 مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالدار فالقول قوله المستاجر
 كذا في المبسوط قلوا قريبا رب الدار ان المستاجر جصها او غيرها
 بالآخر او ركب فيها بابا او غلقا فلا تجزئ قوله وان اخرج القلع
 بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الحفصة كذا في الخلاصة
 وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستاجر ان الظاهر
 ان المستاجر هو الذي بناه لحاجته اليه كما في محيط الرخصي
 ولو كان في الدار كذا في نخل او حانات فذلك كله للمستاجر كذا في
 الموضوع كذا في المبسوط ولو خرج المستاجر من الدار ثم اختلفا
 فيما في الدار فالا كان موكبا نحو الباب والسرير وعلق الباب
 فالقول قوله رب الدار وكذا في مفصلا نحو الفريش والاروان
 والمحلب الموضوع فالقول فيه قوله المستاجر كما في العتامة اذا
 في احد مصراعي الباب اذا كان موضوعا والاخر موكبا او لوح
 يعلم انه سقط من السقف فهو للدار وفي التنوير يعتبر المرف
 ولو

بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جازى الشهر طلبت
 المنزل الاجرتان المستاجر ما سكنته حال بيني وبين المنزل
 فبدا الذي كان يسكن في الدار فغاص ولا بيته له بذلك و
 السكن فمز يدك او جاحدا لا يلتفت الي قول السكن واذ لم
 قوله السكن بقي الاختلاف بين الاجر والمستاجر فيمنظري ذلك
 ان كان المستاجر هو السكن في الدار حالة المنازعة فالقول
 قول رب الدار وعليه الاجر وان كان السكن في المنزل غير
 المستاجر فالقول قول المستاجر ولا اجر عليه رجل تكملي من
 رجل بيتا كل شهر يدفع فلما جازى الشهر طلب رب البيت
 اجر البيت فقال المستاجر انما اعزتيه او اسكنيه بغير اجر
 وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بيته لهما فالقول قول السكن
 مع يمينه وان برهنا فبيته صاحب المنزل او لم يكن كذلك اذا
 قال السكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالقوله قول
 السكن مع يمينه فان قال السكن الدار لفلان وكلفني بالقيام
 عليها فالقول قول السكن ويكون خصما للمدعي وان قال
 المستاجر انما وهبت لي المنزل فلان اجر لك وقال الاجر لرجل
 فالقول قول المستاجر في الاجر وان برهنا يؤخذ بيته الموهوب
 له وهذا كله اذ لم يكن انزل السكن باصل الكرا فانما اذا اقر باصل
 الكرا ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق عليه الاجر الا ان
 يبرهن للمستاجر خيرا او روي ان لم يكن راي المستاجر فان
 اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رايت وقال المستاجر لو
 فالقول قوله فاذا اختلفت لهما ردها الا ان يقوم بينه
 انه قد ردها كما في الحبيب ولو استاجر رايا شهر ثم ادعى المستاجر

ان

ان الاجر باعها منه يستدرة ولا كرا لاجر ثم مضت مدة
 بعد ذلك قالوا الا اجرت لا زمت فيها مضى لانها انقضاء
 على الاجارة ولا بيع لم يسكن في الثانية رجل تكملي من
 من رجل علي ان اجره استدعيه له تقبضهم وهو يبرهن
 مادام فالاجارة فاسدة سكن كان عليه اجر المثل كافي
 ساير الاجارات الثالثة قال المستاجر انقضى علي
 عياك وقال صاحب الدار تنقذت فالقول قول صاحب
 المنزل وان برهنا فبيته يبرهن في الذخيرة وان استاجر من
 اخره رايا شهر يدفع فبرهن فليبره اجر الشهر الاول
 دوت الشهر الثاني فانه شيء من سكنه في الشهر الثاني
 بضمن ولا ضمان فيما لم يسكنه في الشهر الاول فان
 اختلفا فيما انهدم فقالوا انما انهدم من سكنه في
 الشهر الاول وصاحب الدار انما انهدم من سكنه في
 الشهر الثاني فليبرهك الدار قول المستاجر مع يمينه
 والبيته بيته صاحب الدار الحبيب وان لم يبرهن الشهر
 الاول يوما او يومين فانه انما انهدم في الشهر
 الاول فالقول قوله لا ندفع لك في المبسوط تكملي بيت
 او ادعى ان يسكنها شرا فاساه صاحب المنزل المتنازع فلما
 مضى الشهر يطالبه رب الدار لاجر فقال المستاجر لم اقدري
 فحقه وقال الاجر بل قد رويته وسكنت ولديته لهما
 فانه ينظر في المفتاح الذي يبرهن للمحال ان كان مفتاحا بلا
 المفتاح يمكن فتح الباب يستقر قول رب الدار لا يصدق
 المستاجر في قوله لم اقدريه وان كان ما دفع من المفتاح

وكذلك لو استأجر خيلاً ولم يسم ما استأجر له كما في المسوط
ولو استأجر رجل من آخر فابتاعه فمضاهى المبيع بربح والجام
وقال الكوفي عن أبيه إن لم يسم ما استأجر له ولا يسم ما استأجر له
استكرى استكرى بربح والجام وقال المستكرى
الدابة كذا في المحيط إذا تكرر ثلاث دراب من بغداد إلى طيغ
الري بأعياضها كانت الاجارة جائزة إذا اجازت الاجارة
لو أن المالك باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق
أو أجاز أو أعار أو ودعى المستكرى وجحد الدواب في غيره
فإذا كان يتيم البيعة على اجارته هل تقبل بيعة زهنا على
وجهرين أما أن يكون المكارى حاضراً أو غائباً فإن كانت
المكارى حاضراً فانه تقبل بيعة عليه وإن كانت يترانه لمجر
منه وإذا سمعت بيعة المستأجر وكانت المكارى بأعده من غيره
أن كان بأعده بغيره كان عليه دين قال لم يكن للمستأجر
سبيل على الدابة وإن كان بأعده بغيره كان المستأجر
أحق بها إلى أن تقضى مدة اجارته وإن كان اجرة من غيره
أو وهب أو تصدق فإن المستأجر أحق بها إلى أن يستوفى اجارته
ثم تجوز هذه التفريقات ويكون الجواب في حق هذه التفريقات
كما لو كان الجواب إذا أباعه بغيره هذا الذي ذكرنا أن المالك
حاضراً فاما إذا كان غائباً فإن بيعة المستأجر تقبل إذا كان
الذي في يده الدابة فسترى أو تصدقاً عليه أو موصوفاً باللائحة
يدعى المالك نفسه فيها في يده ينتصب خصماً لكل من يدعى حقاً
في يده وبعد هذا أن كان بأعده المكارى بغيره فلا سبيل له
على الدابة وإن كان بأعده بغيره بغيره أو وهب أو تصدق كان

لا يلزم الخلق ولا يمكن فتح الباب به فالقول قول المستأجر به
يفتي وإن برهنا فبيعت رب المثل وإن كان المقطاع متناحاً
لا يلزم الخلف كما في جواهر الاطلاط وقد تقدمت للشارح
هذه المسألة في كتاب الاجارة تحت قول الماتن فلو سلم
بعد مضي المدة ثم أجاز دابة سنة فلما انقضت أخذ الدابة
وسكنها فقال المستأجر كانت فيها ذرة فكنسناها ورستها
فلو سلم فدرى الدابة في ذلك ضمنها وإن أنكرنا القول لم يصح
بمضمونه كذا في الكبري ولو استأجر الرجل من آخر ما مدة معلومة
ثم اختلفنا في قدر الحام أنه لمصاحب الحام أو للمستأجر فالقول
قول صاحب الحام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحام ما
كثير وسرقني كثير فقال رب الحام السرقة في يدي وقال المستأجر
هو لي وأنا اقله فالقول قول المستأجر إذا لم يعرف كونه المذموم
في يد صاحب الحام قبل هذا فاما الرما د وإن كان ذلك من
عمل المستأجر وكان سراً بذلك فعليه أن ينقله فإن وجد أن يكون
من عمله فالقول قوله كذا في المحيط ولو اختلف رب الدابة والمستأجر
ولم يركب بعد فقال المستأجر كرتيني من الكوفة إلى بغداد
بمسترة وقال رب الدابة بل كرتيني من الكوفة بمسترة دراهم
إلى قصر والتمس هو المنتصف أن لم يتم لأحدهما بيعة فانه يتقرب
ببيعتة وإن برهنا كان أبو حنيفة روح الولد يقول إلى بغداد
بمسترة عشر دراهم ثم رجح وقال يقضي إلى بغداد بمسترة درهم
وهو قول أبي يوسف ومحمد روح كذا في المحيط ولو استأجر الدابة
إلى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فأن اختلفوا في الاجارة
وأن حمل عليها أو يركبها إلى ذلك المكان فعليه المسمى استحقاقاً

المتأخر الحق به اني ان يستوفي الاجارة فاما اذا كانت
 في يده الدابة مستأجرة او مستقبلا او مودعا وقد صدق له
 فيما قال لا تقبل بيئته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر
 بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول اخذ
 ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني الحق بها بخلاف
 اذا كانت الماري حاضرة ذكر شيخ الاسلام المعروف بمجاهد
 المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للدابة
 وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطوازي في الشيخ فخر الدابة
 على البردوي ان بيئته المستأجر على صاحب الدابة اذا كانت
 مقبولة وجعله خصما له وفرق بين المستأجر وبين المستقب
 كذا في الخبر ولو استكرى الدابة فقال له الماري اسد
 غلاما ينمك ويشبع الدابة اعطى ثمنه ونفقة الدابة
 الاكر اجاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة
 منه ان اقر صاحب الدابة بذلك بربى المستكرى وان اعطى
 في الامر باسكرا الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الدابة
 كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية وعلى المست
 البيئته انما استأجر الغلام وان كانت المستكرى كميل
 فان اقام البيئته على انما استأجر الغلام بعد هذا واقر له
 انه قبض منه النفقة الا انه ضاع او سرق منه وانكر ذلك
 كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام
 وكيلما من جهة الماري يقبض ما عليه من الاكل مقداره
 والوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي
 قوله فكذا هذا كذا في الخبر فان اقر صاحب الدابة ان

يدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقتر الغلام انه اعطاه
 قبل قول الغلام كذا في الظهيرية رجل استأجر دابة ذهابا
 وجائيا فان الماري في الطريق فان الاجارة لا تستحق
 فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجره
 المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة
 والمستكرى فقال الورثة انما اجر كذا ابونا هذه الدابة على
 ان مورثة الدابة عليك وانكر المستكرى ذلك فالقول قوله
 وان برهنها فالبيئته الورثة ولو استأجر رجلا دابة
 من رجلين ذهابا وجائيا الى بغداد فقال احدهما اكرينها
 بعشرة درهم وقال الاخر خمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء
 المعقود عليه وليست له بيئته فالمستأجر يكذب كل واحد
 ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التخالف في نصيب كل واحد
 منها فانما اذا تخالفا فسخ القاضي المعقود في جميع الدابة كما في
 بيع المين وان كان المستأجر يصديق احدهما بان كان يدعي
 المعقود بعشرة فانه لا يجب التخالف في حصة الذي صدقه
 ويخالفان في حصة الذي يدعي المعقود بخمسة عشر فان اختلفا
 وطلب احدهما النسخ من القاضي وطلب الاخر جميعا فان القاضي
 يفسخ المعقود في حصة ويبقى الاجارة في حصة الاخر بخمسة
 دراهم عندها جميعا لو مات احدهما وان وقع الاختلاف بعد
 استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان
 برهنها جميعا فانه يقضي لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من
 الاجر فيقضي للذي خمسة عشر يسبعة ونصف ويقضي للآخر
 خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه ولما اذا



وقال الفيلسوف ارسطو ان الله اكتب لم تاتي به فعلى الغلام البينة
على ما يدعي لانه يدعي ايضا المنقود عليه فان اقام البينة
انه دفع الكتاب اليه كما ان الثابت بالبينة كالثابت بالقرار
الحض ولم اذكر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان
قال المرسل اليه اعطيت اجرة عشرة دراهم فعليه البينة
على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايضا الاجر وان
اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فله حيد الرجل
فله الاجر كما في البسوط رجل تكلاري دابة من رجل لم يسم
بغدا او حمارا فاجازنا فاختلنا فقال المستكبر اغا استكبر
منك هذا البغل خمسة دراهم وقال المكلاري لابل اكرثك هذا
الجار خمسة دراهم فان اختلنا قبل الكروب وليس لاحدهما
بينة فاختلنا وان اختلنا بعد الكروب ولم يتم لاحدهما بينة
فالتقوى قول المستاجر فلو برهنا ان وقع الاختلاف في المقتر
عليه وهي المنقمة فان اختلف قبل الكروب فالبينة
بينة المستاجر وان وقع ببرها الاختلاف في الاجر فان اختلنا
قبل الكروب فالبينة بينة المكلاري كذا في المحيط ولو تكلاري
دابة من الكوفة الى فارس رحى مدينة معلومة فالاجرة
جائزة فان اختلف في النقذ فقال المستاجر اعطيتك نقذ
فارس لان الوجوه لان بنارس ونقذ فارس انقص وقال
المكلاري لابل عليك نقذ كوفة لان النقذ كان بكوفة نقذ
كوفة اريد كان عليه نقذ المكاة الذي فيه النقذ لا نقذ
المكاة الذي حصل فيه الوجوه كذا في الذخيرة استعمال في الرسا
باجارة فاسدة واختصا في البلد واجر مثل ذلك العمل يتقارب

ن

اختلفا في قدر الحق وعليه في السير فقال احدها كركنا كما
الى المداين وقال الاخر لي بغداد واتقوا على الكركنا كان
اختلفوا قبل السير والمستاجر كذب كل واحد منهما فيما يدعي
ويدعي مكانا اخر بعد ما يقران فانه يجب التماثل في نصيب
كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي ننسخ
القاضي الحق في جميع الدابة وان كان المستاجر يصدق احدهما
فيما يدعي فانه لا يجب التماثل في نصيبه وانما يجب التماثل
في نصيب الاخر فاذا حلف بفسخ المقد وتبقي الاجارة في
نصيب الاخر جائزة عند جميعهم هذا اذا اختلفا قبل السير
وان اختلفا بعد السير الى حد المكلارين فالتقوى قول الاجر
مع بينه وان برهنوا جميعا فالبينة بينة المستاجر اذا كان
يدعي زيادة سير على ما يقول كذا في المحيط تكلاري
محل فقال المحال عينت عيذان المحل وقال المستكبري لم عينت
الابل ان كان الكركنا مثل ما يتكاري به خشب المحل فالتقوى للمحال
وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالتقوى للمستكبري لان
اسم المحل كما يطلق على العيذان محل على الابل فيكون المراد
من هذا اللفظ مجهول فوجب استنباط المراد من اللفظ
بالمسمى كذا في محيط السرخسي ولو استاجر الرجل دابة و
ليذهب له بكتاب الى بغداد واختلف المستاجر والاجر
فان اختلفا في انما العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله
كالبايع اذا ادعى تسليم البائع والمستري ينكر وان اختلفا
في انما الاجر فالتقوى قول الغلام كذا في المحيط رجل تكلاري
ليذهب بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد هبت بكتاب
وقال

في الحقيقة يجب اجر مثل عمله في الحانات الذي استاجر فيه كذا في
 التقنية ولو استاجر رجل دابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه
 الدابة دونك فاكسرها فلما كانت بعد ما يرجع من الحيرة خلتها
 فقال المشرك لم اذهب بها الى الحيرة فلما اجر على الرجل مسجدا
 الدابة لابل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الا اجر فان لم يعلم
 خرج وخرج به الى الحيرة فالتقول قول المستاجر وان علم خرج
 الى الحيرة فالتقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط وان
 تكلم به يربوا الى الليل بدرهم فاداه الدابة على راسها وقال
 امر بها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعوا في الكرا والركوب
 فان كانت الدابة دفعت الى المستاجر فليجرك الا جردان كان
 لم يدفعها فلما اجر عليه وعليه رب الدابة لبيته له فخر بها
 كذا في المحيط رجل استاجر عبدا يخط معه مشاة كل شهر
 باجر سمي محمد الخياط الاجارة وادعي العبد انه عبده ولم
 رب العبد البيسة على الاجارة فاختلغا في القاضى في ذلك
 شهر ثم تركي الشهود وقد استعمل قبل المحجود وبعد عليه
 اجر جميع ذلك ولوعط العبد في حال المحجود في الخياط فلما
 شئ على المستاجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستاجر هو
 عبده وتكون غصبة والمسا لا تجاها كذا في محيط السرخس اذا
 استاجر رجل رجلي ما ذنا فكسر احد الرجلين فهذا اعذر له ان
 ينسخ الاجارة وكذلك ان فكسر البيسة فان اختلغا فهذا
 على وجهين اما ان يختلغا في مدة الانكسار بعد ما اقتضا
 على الانكسار واختلغا في اصل الانكسار والرجوان فيرجوان
 فيما اذا اختلغا في قدر مدة انقطاع الما وفي اصل الانقطاع
 كذا

كذا في الذخيرة كثرى ابله الى بغداد واختلغا في وقت الخرج
 فالامر الى المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الطرفين اذا لم يكن
 الطرفين متساويين ولو كان احدهما اصعب لا يدمن لبيان
 كذا في الخلاصة رجلا استاجر دابة من الرمي الى الكوفة باجر
 سمي فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عندا القاضى فقال احدهما
 اكثر ثوبا هاهنا فلدن الى الكوفة ذاهبا وجا ليا قال الاخر
 اكثر ثوبا هاهنا الى مكة من فلات ذاهبا وجا ليا ولا بيته لوجد
 منهما فان القاضى يقضي بالدابة ملأ للتمزله الغايب ولا يقضي
 فيها بالاجارة ويضع القاضى كل واحد منهما من الذهب الى
 الموضع الذي يدعي فان ادعي كل ثوبا تركها القاضى واجما
 عليه فان برهن كل منهما على ما ادعاه من الكرا وتركيت الدنيا
 وقف القاضى الدابة في ايديهما ولا يادان القاضى لو احدهما
 في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يامرهما ان يفتحا عليها
 على ما يري ان رجلي قدوم صاخرها وان لم يبرج لاي امرها
 بالفتحة بل يامرهما بالبيع واذا باع الدابة يامر القاضى بفتح
 القاضى الثمن في ايديهما فان كانا قد اتفقا عليها بالثمن
 ونصب عندا القاضى ذلك فالتقاضى يعطيهما من الثمن متدار
 ذلك كذا في الترخاينة فان طلب كل واحد منهما الكرا الذي
 دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضا على الغايب ولكن
 يحصل الثمن في ايديهما موقوف الى ان يبرهن ان ردها ما مات
 وللقاضى ان لا يسمع خصومتها ولا يامر بالبيع والفتحة لان
 فيه قضا على الغايب بوجه وفيه حفظ مال الغايب فيميل
 الى ايجاب شاك كذا في الخلاف ولو اكثرنا دابة من بغداد

الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدلا احداهما ان لا يرجع
 الى بغداد وكان ذلك عند فسخ الاجارة فان رفض الامراء لم
 القاضي في فسخ الاجارة وتقصا وقاعلي ذلك ولم يتبعوا البيعة
 فالقاضي لا يتعرض لشي من ذلك فان برهننا مع نساء قهرها
 علي ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضا
 علي الغايب لكنه ان نشأ اجرة ذلك النصف من شريكه علي
 سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان نشأ القاضي بكري الدابة
 كلها من الذي يرجع الي بغداد ومعناه ان القاضي بكري النصف
 الذي كانت لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الي بغداد
 وانكر في النصف الذي كان له وان نشأ اكثر من نصفيها من خر
 فيركبها جميعا او علي سبيل التناهي لو كان لا يقع ذلك مع
 الاول ثم لم يذكر في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك
 النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع
 الي بغداد وذكر في موضع اخر انه ان نشأ ففل ذلك فيكون
 النصف في يده بالوديع والنصف بالاجارة فيركب يرمي
 وهذا الاطلاق علي قولهم اما علي قول ابي حنيفة اجارة
 النصف من رجل اخر فيجوز لحال الشيوخ كذا في الحطيط وفي
 نوادر من سماعة وهن من محمد رجل اخر من رجل
 بعد رجع معلومة فاستختمها رجل بالبيعة وقال دفعتموها
 اليه الاخر وامر له ان يودعها فالا جرة في وقال الا جرة كنت
 غصبتها منه واخرتها فالا جرة في قال في قول رب الدار و
 ياخذ الاجر وان اقام الاجر بيعة ففعل ما ادعي من القصب لا
 تقبل بيعة وان اقام بيعة في دار المسكن بما ادعي من

الغصب

الغصب تقبل بيعة وكان انت الاجرة له ولو كان الاجر
 في الارض بنا واخرها منه فقال رب الارض امرتك ان
 تبني وتوخر وقال الا جرة غصبتك وبنيتها واخرتها قال
 يتشم الا جرة في بيع الارض مبيعة وعلي البنا في اصاب
 الارض فهو لرب الارض وما اصاب البنا فهو لصاحب البنا
 كذا في الذخيرة قال ابو بكر الساجد دابة وذهب اليه فقلت
 رجل رادها لنفسه ولم يصدق انه مستاجر واستحق عليه
 هل للجار ان يرجع علي الباني قيل لا ولبه ان اشترى في الباب
 الثاني من الزبائن فان كان جارية في يده عبد الله فقال
 ابراهيم محمد هذه الجارية بعته عندك وسترها اليك وقد
 منك عبد الله وصدقته في فلا يبراهيم ان ياخذ الثمن من
 محمد ولو استحق انشا الى رية بالبيعة من يده عبد الله
 ليس لمحمد ان يرجع علي ابراهيم فان كان المدعي للدابة ادعي
 فعلا علي الذي في يده الدابة قال هذه الدابة ملكي فحق
 مني يستصحب هو خصا وبني عليه البيعة ويكون للاجر
 الرجوع علي بايعه واذا ادعي علي اخر ان اشترى هذه الدار
 التي في يدك من فلان فثنا في كذا قيل ان تستاجرها لبيعت
 صاحب البند خصا للمدعي في حق ثبات الاجارة عليه لو اقام
 بيعة علي الاجارة هل يتشم بيعة فكذا علي وجهين اما ان
 ادعي المدعي علي صاحب البند فليد بان قال اشترى من هذه
 الدار من فلان وقصبتها فاناخذتها مني بغير حق او غصبتها
 مني تشتم بيعة واما اذا قال اشترى من فلان قيل ان
 تستاجرها فقد سلم البند لم يبع عليه فعلا لا تشتم بيعة

كذا في المحيط المستأجر انه ادعى ان المستأجر الارض وهي فارغة
 وادعى المخرج انها كانت مستقولة من روعة يعتبر الحار ان كان
 الارض فارغة فانقول للمستأجر ان كانت مستقولة فانقول
 للاجر هو المختار كما في خزائن المفتين دفع الاجر الي المخرج ومان
 بعد شهرين فطال اليه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المخرج
 اجرها بهذه الاجرة شهرين واجت لمر السكني بقية السنة
 وقالت الورثة بل اجرها سنة فانقول للمخرج انه ملك الاجرة
 وادعت الورثة ابطال ملكه كما في القضية فصروا على الاجر
 في كل الصانع يضاف لاستاذة فالفه يضمنه الاستاذ اختيار
 لانه ينتقل عمله الى استاذة وهو اجر مشترك يضمن واما المليك
 فانه اجر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعدى وفي
 الترخا يضمنه الحق يضمنه التصا ورواير الصانع واجبرهم
 لاضمان عليهم الدعا بعد وانه يضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم
 انه يعني ما لم يضمنه الاجير انلاف سمي يضمنه هو اي الاجير
 وحده عما دبت وفي الحار يضمنه التصا ورواير الاجير الخا ص
 اذا دخل في السراج بامر الاستاذ فوقعته شرارة على ثوب من
 ثياب القصار او اصابه من السراج لا يضمن الاجير ويكبر
 الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج لامر به باذنه قصار
 فصل الاجير كفيل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كما في ضمانه وفي
 الخالصة تلخيص الاجير المستعير اذا وقع من يده سراج فاخرق
 ثوب من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم تكن ثياب
 القصار من ضمنه الاجير ولو فعل شيئا في بيت الاستاذ
 باذنه فسقط على ثوب فخرقة ان كان من ثياب القصار

لا

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن يضمن القصار
 ضمن الاجير كذا في الهادي وان حمل الاجير ثيابا في بيته تآذاه
 فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ردية غنمه لا يضمن
 كان ضمانها وكذا الوعر فسقط عليها ففسد ضمانها
 او سداة استصاره للبسط فلا ضمان في ذلك غير ردية
 ولا على اجيره كما في المبسوط ولو ان اجير القصار اذنت
 من الثياب انطلقت منه المدقة فوقعته عرقته فخرق
 فان انطلقت قبل ان تقع على ثوب القصار فانه يضمنه
 التي يدق عليها وخرق ثوبا ان كان من ثياب القصار
 فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وانه يضمن
 ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن ردية القصار
 المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب
 القصار فانه يضمن ثوبا اخر ذكر في ظاهر الرواية انه يضمن
 بلا تفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لا
 لم يكن من ثيابه عني عن ابي بكر البخاري ان يضمن ثوبا
 ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة في ثوبه
 على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التقديرين في هذا
 كذا في الذخيرة وفي الروايل الجينة ولو اصاب ذلك الثوب ففسده
 لان ضمانه على الاجير واث الاستاذ هكذا ذكر في كذا يضمن
 الشيخ المروفي بخوارزمه هذا في الاول وهو ان اصاب
 انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو
 ما اذا اصاب المدقة على الخشبة او لا وكذلك الجواب في البصر
 واما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير مستبين في الجمع

في

في ذلك المكان في هذا الوقت لا يضمن والا يضمن كما في حادثة
المتنبيين نساخ الشيخ الكرياسي وتركه في البيت ولم يرقه الى
مالكه وسرقه سارق هل يضمن لما يملك فليقول من يقول
مؤنة الرد علي الجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولحق
يرد وعلي قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كما في العاوية
نساخ الشيخ الكرياسي وقال لما كره قد خرجت الكرياسي وتعال
خذ فقال يكون عندك اتيك غدا واخذه فسرقة سارق
في الليل لا يضمن النساخ لانه يصير مودع التوكيد يكون عندك
ولم يقل يكون عندك وهكذا بعد ما تم العمل قليل يضمن اذا
تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا تضمن اذا اجس بالاجرة
لانه لا يجب عليه الرد كما في خزانة المتنبيين وبعض مسائل
ضمان النساخ ستاتي في فروع لنا في اخر الباب فليجرب ان
ثبت رجل دفع الي نساخ كريا سا يضمنه منسوخ ويضمنه غير
منسوخ فسرقة ذلك عند النساخ وكوفي النوازله ان علي قول
من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير ضمه يضمن
النساخ كل الثوب لان النساخ مع غير المنسوخ يحكم الاتصال
كشبي واحد وشعب الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوخا فلان
النساخ اجبر مشترك لا يضمن الكل وهذه من جملة مسائل فتوا
بها علي قول ابي يوسف ومحمد ربح ومزها رجل دفع الي خياط
كرباسا في ط قيصا وقيمت قطعة من الكرياسي فسرق قالوا
يضمن الخياط ومزها رجل دفع صرا الي خفاف ليغزل له خناختل
سبي من الصرم فسرق قالوا يضمن كما في الخاينة ولو دفع الي
حاميك ثوبا يضمنه منسوخ ويضمنه غير منسوخ لينسخ الباقي

هو الاول كذا في الترخاينة ولو انكسر سبي من ادوات الفقارة
بطل التليذ عما يدق به لا يضمن التليذ وان كانا عا لا يدق به اولا
يدق عليه صنف التليذ كذا في الخاينة وفي النوازله رجل دفع غزلا الي
رجل لينسجه كرباسا فدفع هو الي اخر لينسجه فسرقة من يده ان
كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني
اجنبيا ضمن الاول دون الاخر وهذا اعتد ابي حنيفة عندنا
في الاول مما من مطلقا وفي الاجنبى ان شأني الاول وان
شأ الاخر كذا في الخلاصة وفي جامع الفتاوي وكذا في الهامع اذا
دفع الي مثله كذا في الترخاينة رجل اخذ غزلا انسانا لينسجه
فوضع في بيت الاستاذ فقام يجب عليه الضمان كذا في جواهر
الفتاوي ولندكر ههنا فروعا تتعلق به فان النساخ والفقار
نساخ كان سكا مع صهره ثم اكرى دارا وانتقل مع متاعه
اليها وتوكل غزلا هناك ففزع ان لم ينتقل الغزله من حيث كان
الي بيت ثاب من دار صهره ولد اودعه صهره لم يكن عليه ضمان
في قول ابي حنيفة وفي قولها يضمن هل كل حال كما في الكوفي
نساخ ترك الكرياسي في بيت الطراز فسرق الكرياسي ان كان
بيت الطراز حصينا يملك في مثله هذا التاع لا يضمن وان
كان حاله لا يملك فيه مثل هذا التاع ان كان اربابا كريا
رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن ليس عليه
ان يبييت في بيت الطراز لكن اذا اغلق باب في قيل وذهب
لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من
ان يكون حصينا الا اذا اغلق كذا في الخلاصة نساخ كان يسبح
منها راوي ليغلق باب به وذهب وذلك في وقت غلبه
السارق فسرقة الكرياسي ان كان يترك مثل ذلك الكرياسي
في

فسرق فسد اي حنيقة لا يفتن شيئا وعندي اي يوسف
يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند
محمد يضمنها كما في القباية وفيها ولا تستاجر شهر الحيا
لهذا جبر وحدهم ان استاجر له ليحيط له ثوبا بعينه في يوم
من الشهر يدرهم جاز ويرفع عنه اجر ذلك اليوم وهو درهم
من اخر الشهر ولو جاز الخياط بالثوب الى المالك فخذ بذلك
من يديه وتحرق من يد المالك لاضحان وان كان من مدها
ضمن الخياط نصف نقصان الخرق كما في الوجيز وكيل اليوسف
عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت واقعد ابن اخته
حافظا نظر الطار بالثوب قال ان كان بيت الاسفل مجال
يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت
ضمة اليه امه او ابوه او ضمة الحال عند موت ابوه فالضمان
على القصار وان كان الصبي يحمي براه مع دخوله في ذلك
الموضع فان كان الصبي منضما اليه فلا ضمانات على واحد منهما
وان لم يكن منضما فالقصار ضمان كما في حادي التناوي وقصار
سلم يباب الناس الى اجير يشترها في القفصة ويحفظها
فنام الاجير ثم عاد بئساب وضاع منها خمسة قطع ولم يدر
ضاعت وصحت ضاعت قال ابو جعفر اذ لم يدر ان لها ضاعت في
حال نومها فالضمان على القصار ودوت الاجير ولو علم ان
ضاعت حال نومها فالاجير ضمان من يترك الحفظ الواجب عليه
ولو شاحبه الثوب ضمن القصار في الوجيز جميعا قال
ابو الليث انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في
مسالة الاجير المشترك فيقول اي يوسف ومحمد ما في قول

اي

اي حنيقة ربح فلا ضمان على القصار وبه ناخذ قال الاستاذ نا
رح وعليه الفتوى هكذا في الكبرى قصارات يتبذلان النبال
من الناس فترك احداهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب
شيء لا يضمن بالدفع الا غيره اذا ضاع لانها كانتا شركتي فكل
اخذ احدهما كما خذ صاحبه كما في خزانة الخنثي قصار
ثوب قصار بدين عند رجل ثم افشك الرهن وقد اصاب
الثوب نجاسة عند المرتبة فلما نظر اليه صاحب الثوب
كلف القصار بتطهير الثوب واذا لم ينجا ناسة فامتنع القصار
عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب
عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لا شيء
علي القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب لان
على القصار ضمانات النقصان وبه هلك الثوب اما في الثانية
قصار خمس ثوب القصار فاحترق كان ضمانا كذلك اذا
عصر الثوب فتحرق وان فعل ذلك اجير القصار ولم يتبذل
لا يضمن الاجير يضمن الاستاذ كما في خزانة الخنثي وعن محمد
رح اذا دخل القصار سراجا في حانوت فاحترق به ثوب يضمن
فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا
يضمن في الخرق الثالب الذي لا يمكن اطفاءه وهذا قولهما
عند اي حنيقة ربح فلا يضمن ما هلك بغير صفة كذا في الواردية
اطنا السراج في الحانوت وتورق المراجعة في الحانوت وبقي تساربه
فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يضمن كما في الوجيز
القصار اذ اطلق ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطىء
منه لا يضمن وان كان مما لا يوطىء بالان رقيقا يضمن سواء

كان ثوب التصارة وغيره كافي المصري ولو شرط الغنا على
المصري ان هلك قيل بصف اجاعا والغثوب على انه لا
اثر له واشترطه وعدمه سواء كافي لوجيزه بعض التصار
تلف بدقة المعتاد او اخترق بالثوب في الحب او بالتشم
فرب الثوب ان شافته قيمته سهولا واعطاه الاجر واث
شافته غير مهول ولا يعطي الاجر ولو قال لرب الثوب لا يتحمل
هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجه
فقال فليسلم من القطع فقال ان تحرق او تكسر فلا شيء عليك
فدق الثوب وقطع الزجاج فتحرق الثوب وانقطع الزجاج فان
كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن لانه وطبي به وان كان يسلم
احيا فافضل كافي الغيا لينة ولو دعا رجل قوما الى منزله فاشوا
عليه بساطه فتحرق او جلسوا له وسادة فتحرق او لاث
الضيغ متقلدا سيما فليجلسي شفت الضيف بساطا وسادة
لاضحات عليه ولو وطئ على انية من اوانيه او ثوبا لا يسط
مثله ولا يوطا فهو ضامن كافي المبسوط ولو جنت القصار
الثوب على جبل فحرق به حوله فحرقته لا ضمان عليه في قول
حنيفة وعندهما يضمن والسائيت ضامن كافي الذخيرة ولو
استعان القصار برب الثوب فدناه فتحرق ولا يعلم من فعل
ايها تحرق فنفذ ابي يوسف يضمن النصف وهو الصحيح كافي
الفتاوية قال القاضي في الدين الغثوب على انه لا يضمن الا
بالنصف كذا في الكبرى وان لم يحرق الثوب هل يستقط من
الاجر مقدار ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الغنا ليعالج
المخيط انه يستقط وكذلك لو صاحب الثوب وخاط بعض
الثوب

الثوب في يد الخياط او سجع بعض ثوبه في يد النساخ فانه يستقط
من الاجر حصته وهو الصحيح كما في الهادي واذا اراد صاحب الثوب
ان يأخذ ثوبه من القصار فخصه به القصار لا يستفيد الا بجزءه
صاحب الثوب فتحرق الثوب لان على القصار ضمان نصف الخرق
كافي الترخاينة وفي القصارين اذا حنت بحداتها فالضمان
عليهما باخذ صاحب الثوب ايها ساجع ذلك كافي خزانة
الفتاوي فصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال المير
لا يملكه القصار كما في حاوي الفتاوي وذكر في اجارات العدة
اذا دفع الثوب الى قصار وقال اقصره ولا تضع من يدك حتى
تفرغ منه او شرط اليوم او هذا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب
مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واستنبت ايمت خازن عن
القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ
في القدر هل يضمن احايو نعم يضمن كذا في الهادي وفي النوازل
سقط ثوبا الى قصار وخياط ثم وكل رجلا بتقصه فدفع اليه
القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان
على الوكيل اذا هلك الثوب في يده وررب الثوب ان يستع
النصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدفع الى الوكيل ثوب
القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار
ان شافته الوكيل وان شافته ضمن القصار فان ضمن القصار
فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن القصار يرجع على القصار
لان مفرع من جهته كافي الذخيرة القصار لو دفع الى صاحب
الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب الثوب على طين ان ذلك كان
ضامنا كافي خزانة المفتين ولو دفع القصار ثوب الساب

وقعت الواقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا ثوب
قصار بالببل وطلب منهم ما من القصار للشراب وقال يا رجل
رست في حجاج الي الما حاجة شديدة ويا في السراق قد ختموا
نفث القصار الباب واخرج الما فجلس طائبا الما على التفتة
واستعمل بالشرب فخرها قوث ودخلوا الخافوت واخذوا
القصار ومن معه رشدهم وذهبوا كرايس الناس فالتفت
اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا غامبا ويجب الضمان
على القصار وقا سوا هذه المسألة تعلی مسألة ذكرها في شرح
التدويري ولو احرقها نوت القصار ومن نادر وقع من السراج
ان ذلك لا يعتبر حرقا غامبا من قبل انه يمكن اطلاق ذلك لمو
علم به في الا بتد والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في
الا بتد السرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم
في الا بتد وهذا ك يمكن استدراكه والتعريض عنه حتى لو علم
به لا يقع الباب كذا في الذخيرة وفي الخافية لو شرط على القصار
العمل على وجه لا يتخلف صح شرطه لان ذلك مقدور له كما في
الترخاينة القصار اذا بسى ثوب القصار في ثم تزعه فضاء بعد
لا يضمن وكذلك الاسكال اذا اخذ حفا لم يفسده فليس منه
مادام لا بسا فاذا تزغ ثم ضاع لا يضمن كذا في الما دية فترفع
في ضمان الما ولو دخل رجل الما ودفع ثوبا به الى صاحب الما
واستأجره للحفاظ وشرط عليه الضمان لو اختلف كان الفقيه
ابو بكر يقول ضمن الما من اجماعا ولا يقول ان لا يضمن الا جبر
المشترك عند ابو حنيفة اذا لم بشرط عليه الضمان اما اذا
شرط يضمن وكانت الفقيه ابو جعفر يسوي بين مشروط الضمان

الي غيره خطا فقطعه وخاطه قرب الثوب يضمن ايها النساء
فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار رجوع
هو على القاطع ولا يخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو وضع
القصار ثوب نفسه في الثياب الي انسان ولم يعلم فقطعه
الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع
نفسه مع الودعية على ظن انه لم يولد قال القصار هذا ثوبه
يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجير مشترك وهل يجبل
الا نتفع ان اخذه عوضا عن ثوبه يجبل والا فلا ولا اجر
عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال القصار وخرجه دفعت
الثوب اليك يصدق هذا اي حنيقة وعندها لا يصدق
الا حنيقة لان في المتأبية ولو حبس القصار بار ما ملكه فذلك
ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند اي حنيقة خلاها ما وان
قبض فذلك هلك اما لانه بالاجماع وعن اي حنيقة ليس للقصار
الحبس فان حبسه وهلك ضمن كما في خزنة الفتاوى رجل
بعث ثوبا الي قصار يبيد فليده ثم قال للقصار اذا اصلحت
فلا تدفعه الي تلميذي فلما اصلحه دفعه الي تلميذه فذهب
التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان كان التلميذ
دفع الثوب الي القصار لم يتقبل له هذا ثوب فلا بد بعث به
اليك لا يضمن وان كان ذلك للقصار فان صدق القصار
التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كما في المحيط وذكر صاحب المحيط
في اجازات فتاواه رجل دفع ثوبا الي قصار ليقتصره في حاجته
الثوب يطلب الثوب فتقال له القصار دفعت ثوبك الي
رجل ظننت انه ثوبه كانت القصار منا كما في الما دية
وقعت

وهدمه وكان يقول بعدم الضمان قال النقيب ابو الميثاق
 فاختار نحن نقتريه كذا في الذخيرة رجل دخل الحمام ودفع الثوب
 الي صاحب الحمام ليحتفظ فضاع لا يضمن اجاعا لانه مودع لان
 كل الاجر بازالا لتضاع بالهوام الا ان يسترط الاجر بالاحتفظ
 والانتفاع بالحمام ثم يكون على الاختلاف فان دفع الى من
 يحتفظ باجره كالياب في فعله لا اختلاف كما في الصغرى دخل الحمام
 فقال للمحامي ابن اضع الثياب فان اصر صاحب الحمام الى موضع
 فوضع ثمنه ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يضمنه
 صاحب الحمام فظلمه صاحب الثياب وضمن صاحب الحمام هذا
 قول ابن سلمة وابي نصرانديوسي ويقول ابو القاسم لا فرق
 عليه والاول الاصح كذا في المحيط تام الثياب في فرق الثياب
 ان تام قاعد الايضف ومضطجها يضمن كما في الوجيز والياب
 اذا خرج من الحمام فضاع ثوبه ان تركه ضايبا ضمن وان اصر
 المحلاق او المحامي او من في عياله ان يحتفظ لا يضمن كما في الخلاصة
 ولو نزع الثياب بين يدي المحامي ولم يتقل بل ساند ستره
 وتركه عنده ودخل ثم خرج فلم يجده فان لم يكن للمحامي من ثياب
 يضمن المحامي ما يضمن المودع لادان الموضع بين يديه استحقاق
 وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاد سوره
 يفتي كذا في الغيا بنية وان كان للمحامي ثياب في الا انه لم يكن
 حاضرا فكذلك المودع ايضا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب
 الحمام كما في الذخيرة ولو جاز رجل ووضع ثيابا عنده جالس
 ولم يقبل للمحامي ولم يرد عليه باق قال لا تضاع عندي يضمن
 عنده الهلاك المتعارف كذا في درر الفتاوى ورواه وختل

الحمام

الحمام ووضعت ثيابا في بيت الحاج والحامي متنتظا لها فدخلت
 الحاميته في الحمام بعد المرأة لتخرج الى التنقل صبي انبرها مع
 صبيها في دهليز الحمام تلهي منها فضاغت ثياب المرأة قالوا
 انها غابت الثياب عن عيني الحاميته وعن عيني انبرها فضاغت
 الحاميته والادلا تصنع كما في الخا بنية خرج من الحمام وقال كان
 في كيسهم درهم فضاغت ان لم يتر به الثياب في الاضمان عليه
 لان اقرب انه تركه ضايبا ضمن وان لم يضمنه كونه في
 سائر القصص كذا في الفصول الهادي وفيه الاثبات ادعى بان
 الخا بانه نزل فيه غاصبا لموضع صبي منه والبيان كله
 ورماده انتقا وجوب الاجر عليه حيث كان غاصبا ولم يكن
 مستأجرا وكذا لو ادعى داخل الحمام الضعب لانه نكتظ والحمام
 بجملة وكذا لو ادعى سكنى المند للاستغلال من دار وبيت
 او خانوت الضعب لم يصدق المدعى للضعب في الصورة المذكورة
 والادعوي اجرا مثل عليه واجب قلت وكذا لو ادعى الضعب
 في مال البيت بان نزل في بيت او خانوت له وادعى كونه
 غاصبا فلا يصدق ويجوز على دفع اجر المثل على المتي به ومثله
 الوقت كما سبق في في الضعب فتنه ونسها اي في الاسباب الاجرة
 للارض كما في الاجرة في الموقوف لاخراج القاسمة وهو ظاهر جلي
 على المعتقد هذا مما لا ذكره المودع من الفرق بينها وهو
 انه اذا زرع ارضا خراجية فاصاب الزرع افة فذهب لا يجب
 الخراج لانه لم يعلم لما انما لا خضقة ولا اعتبار لادان الغوات
 لم يكن من جرته حتي يصير سارا لاعتبار الادان سبب الخراج فكذلك
 ارض نامية حوله كاملا اما حقيقة او اعتبارا فاذا افات الغا

في مدة المولى فظهر ان المخرج لم يكن واجبا وقد ذكرنا قبل هذا
 ما خالف هذا والاعتماد على هذه الرواية كذا نقله ابو السمود
 عن تنوير الاذهان عن المولى الجلية فاذا استأجرها اي الارض
 للزراعة فاصطلم اي استأصل الزرع اذ رجب الاجر من المأنة
 والخراج في الحرا جية منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
 قال ابو السمود في حاشية الانباه هذا خلاف المفتي به قال
 في المحيط الفتوي علي انه اذا لم يقف بعد هلاك الزرع مدة
 يتمكن فيها من اعادة الزرع لا يجب الاجر على المستأجر والا
 يجب حيث تمكن من زرعها مثل الاول او دونه في الضرر
 ذلك لو منها غامض اي ان بقي من المدة بعد زوال الغيب
 ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا يستقط الاجر به قلت
 وهو ما اعتد به في المولى الجلية ومثله في الذخيرة والي ان
 والخلصة والنترخانية كذا في جزم في الخانية مولا ينعدم
 سقوط سمي حيث قال اصاب الزرع اذ في ذلك الزرع
 او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد نزع ولو غرق الارض
 بسبب ما استقر عليها قبل ان يزرع ونصت المدة فلا جر
 عليه اهو اقول وقد نقل في الهندية عن الخانية هذه
 المسألة وجملاها رواية عن محمد ونصها وان استأجر ارضا
 ففترقت قبل ان يزرعها فنصت المدة فلا اجر عليه كما لو
 غاصها غاص وان زرعها فاصاب الزرع اذ في ذلك الزرع
 او غرق بعد الزرع ولم تثبت عن محمد في رواية كذا عليه
 الاجر كما لو رعت في رواية اذا استأجر ارضا فزرعها فنقل
 ما رواها وانقطع فله ان يجامع الاجر الى القاضي حتى يتحرك
 الارض

الارض في يده باجر المشتل الى ان يدرك المزرع فان سقى زرع
 بعد ذلك لم يكن له ان ينقضي الاجارة والمختار للفتوى انه
 ان هلك المزرع لم يكن عليه ما معني من المدة بعد هلاك
 الزرع اذ لا اذا كانت مستحقة من ان يزرع مثل ذلك ضررا
 بالارض او اقل ضررا من الاول وان اختلف الزرع ونقصت
 غلته كما علمت الاجر كما لو لم يستق اذ كان لم يزرعه
 الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيان وهذا في المحيط وقد نقل
 الشيخ صالح في حاشية الانباه عن الخانية انه ان بقي من
 المدة قد رما يتمكن من زراعتها مثل الاول او اقل ضررا لم
 يسقط وهو المختار للفتوى اهو وهو خلاصة ما قدمناه
 من لفظة الهندية وهذا كله موافق لما قدمناه عن المحيط
 وقد ذكرنا ان عليه الفتوى فيكون ما عداها من الاقوال
 غير صحيحة به وعلى هذا فيقال فيما لو غرق الارض قبل ان
 يزرع ولم تنق مدة يتمكن فيها من زراعة ما استأجر الارض
 له او ما هو اقل ضررا منه فلا اجر له ولما لم يثبت مدة بعد
 جفاف الارض بحيث يتمكن فيها من زراعة ما استأجرها
 له او اقل ضررا منه لزوم الاجر لانه نقالي اعلم فسرور
 فيما يضمن فيه الاجر من المأنة دفع سيقا الى مستأجر
 ليسقطه ودفع الجفت معه فسرق لا يضمن الجفت كذا في
 المحيط مقدم ولو دفع مصفنا الى وراق ليحمله فساقر به
 اخذه اللصوص هل يضمن اجاب جدي شيخ الاسلام
 برهات الدين رح ثم قال عن نظام الدين وقد اجبت ان
 له لا يضمن مصفنا اعلي ظاهره النقص ان المودع انما سافر

مختلف في مالوا عبد الوهابية وفرغ المتاجر فانه يجب الرد
على صاحب الدابة كذا في المحيط الخياط اذا فرغ من الخياط
وبعت الثوب على يديه وهو ليس بيا في قطر الظل ومنه
في الطريق فان كانت الصبي عا فلا ضابط يمكن حفظه لا يضمن
وان لم يكن ضابطا ولا يمكن حفظه ضمن كذا في المحيط يتيم باب
اجير مشترك حتي لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندها
وهذا اذا ضاع من خارج الحجرة فان ضاع شيء من داخل الحجرة
بان ثقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خاتمة المفتحة
التي اس اجير مشترك حتي لو ضاعت جارية او ضاع غلام
منه لا يضمنه لا يضمن عند ابي حنيفة روح وكذلك الدلال
اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى
تذهب بالتوب ولم يظهر به فلا ضمان على الدلال ولو كان
في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فرفع
الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في ذخيره
رجل دفع الي صباغ ابرسي لم يصنفه كذا ثم قال لا تضرب
ابريسي ورد على ذلك فلم يبقعه ثم هلك لم يضمن الصباغ
كذا في ذخيرة المفتحة وفي فتاوى ابي الليث رجل جال الدابة
الى بيتا وقال انظر فيها فان بها حلقة فتلف فيها فتقال
تحت اذا بها حلقة فقال لها قاره يعني موصى فامره صاحب
الدابة باخراجها فاخرج ذلك بامر صاحب الدابة فانت الدابة
فلا ضمان على البطار الا انه ما ذوت في ذلك كذا في المحيط صبر في
انتقد ودم رجل باجر فاذا فيها زيرف وستوقه لا يضمن الصبر في
شيئا لا ندرك يتناف حقا على صاحب الدرهم وانما وفي بعض العمل

بمال الوديعه لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن لان
الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسي وقال
يجب ان يضمن لان الوديعه اذا كانت بغير اجرا لا يضمن
لان ليس تحت عقد حتي يتعين ملكا العقد للحفظ وفي
الوديعه باجر انما يضمن لانه تعين ملكا العقد بالحفظ
وهنا ما امره بالحفظ مقصود او انما امره بالحفظ ضمنا
في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر ملكا العقد كذا في ضمنا
فلما يضمن كذا في الدابة مودع ولو استاجر طحانا ليطنه لم يضمن
فطنه ويضمن وخبرنا كل ان شانه الضمان الدقيق وللمامل الاجر
وان شانه الضمان الحفظ ولا اجر عليه في ذلك رحلات استاجر
ميا ودفع احدھا الى صاحب ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان
سبا لا يضمن التمسك كذا في الظهيرية رجل استاجر جبرين ليملا
له على الزراعتة بفقوره عني لاحدهما بترين ولا ضمان
واستعمل احدهما غير ما عني له فذلك ضمن المستعمل قيمته
وهل يضمن الاخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه
جواب طاهر الرواية وبه كان يغني شمس الائمة السرخسي
اعطى صانعا ليتخذ له سورا منسوجا ولم يكن من عمله
نسج فطوبى الذهب واخطاه من نسج فسرقة منه فلو عطا
الاول الثاني بغير امر مالكه ولم يكن الثاني اجيره او يملكه
غير مالكه وضمن ايها شانه عندھا وعند ابي حنيفة روح ضمن
الاول فقط ولو ذكروا الثاني انه سرق منه بعد عمله لم يضمن
اما ما دام في عمله فبده بد ضمانات كذا في الكبرى الود في الاخير
المستتر بخوارقصار والحياطة والنساج على الاجير وهذا
مختلف